

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان

أتشرف بأن أحيل طياً التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء المعني بالسودان حسبما
طلب مجلس الأمن في الفقرة ٥ من القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢).
ولقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن
السودان، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ونظرت فيه اللجنة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.
وسوف أوافي مجلس الأمن قريباً بآراء اللجنة في التقرير وبأي تعقيبات على
التوصيات الواردة فيه.
وأرجو التكرم بإصدار هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا كريستينا بوسيبال
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيسة لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان من فريق الخبراء
المعني بالسودان

باسم أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس لأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥)، أتشرف
بأن أحيل طياً تقرير الفريق الذي أعد وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٥ (٢٠١٢).

(توقيع) عيسى مارو
منسق فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ
عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

(توقيع) برايان جونسون - توماس
خبير

(توقيع) محمد العمري
خبير

(توقيع) رانيا الرجي
خبيرة

(توقيع) غسان شبلي
خبير

تقرير فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

موجز

عين الخبراء الخمسة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلا أنهم لم يحصلوا على تأشيرات دخول السودان إلا في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ٢٠١٢. وبحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانوا قد أمضوا في السودان ما مجموعه ١٠٧ أيام قضوا أكثر من نصفها في دارفور. ونظم الفريق ما مجموعه ١٥ بعثة إقليمية ودولية.

ومما لا شك فيه أن حكومة السودان تعاونت بشكل أفضل مع الفريق مقارنة بفترة ولايته السابقة. ومع ذلك، ظل الفريق يصطدم بعراقيل إدارية وأمنية أعاقته عن حرية الحركة ومنعته من أداء ولايته بسهولة ويسر. وعلاوة على ذلك شهد الفريق في السودان، ثلاثة حوادث مؤسفة وقعت خلال فترة ولايته. أما عن تعاون العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع الفريق فقد كان مرضياً.

وفي دارفور لاحظ الفريق أن القوات الجوية السودانية تستعمل منظومة أسلحة جديدة، هي صواريخ جو أرض من طراز S-8.

واكتشف الفريق أن بعض جماعات المعارضة المسلحة عززت نوعاً ما قدرتها الهجومية باستعمالها منظومة إطلاق صواريخ متعددة من عيار ١٠٧ ملم.

ويبدو، أنه في عام ٢٠١٢، قامت حركة العدل والمساواة بتشغيل قاعدة كبيرة تضم زهاء ٨٠٠ مقاتل مسلح داخل جنوب السودان في موقع بالقرب من بانتيو في ولاية الوحدة. وتلقى الفريق أيضاً، إفادات متعددة مؤداها أن ثمة قاعدة أخرى تابعة للحركة المذكورة تباشر عملياتها داخل أراضٍ في جنوب السودان وخصوصاً في تمساحة في ولاية غرب بحر الغزال.

ويلاحظ الفريق أن جبريل إبراهيم فضيل، القائد العسكري الأعلى الجديد لحركة العدل والمساواة، سافر من المنطقة إلى لندن بجواز سفر منحت له أوغندا وأنه قام بعد ذلك بزيارات متواترة لجنوب السودان.

وواصل الفريق رصد الطائرات العسكرية التابعة لحكومة السودان في دارفور وما يتصل بذلك من مسائل. وخلص الفريق إلى أن الحكومة انتهكت قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) وشهادات المستعمل النهائي، مما تجسّد في وجود منصات لتجهيز الطائرات في دارفور تم شراؤها بعد عام ٢٠٠٥ وفي عمليات القصف الجوي وعمليات التحليق داخل دارفور لأغراض التهريب وصيانة الطائرات الرابضة في دارفور خارج دارفور.

ولقد سعت الحكومة إلى التقليل من أهمية وجود المنصات آنفة الذكر في دارفور حيث قالت إنها لا تُستخدم إلا على نطاق محدود وإنها تندرج في نطاق حقوق أي دولة ذات سيادة. وأكدت بالمثل أنها لم ولن تستخدم مطلقاً طائراتها الرابضة في دارفور في استهداف شعبها.

وما برح النزاع يلقي بظلاله الثقيلة على حياة المدنيين في دارفور. فلقد استمر القتال بين جماعات المعارضة المسلحة والقوات الحكومية، وفي الوقت نفسه تم تقييد إمكانيات الوصول إلى مناطق المواجهات المسلحة. وتعرضت قوات العملية المختلطة لهجمات في حين استمر قتل المدنيين ونزوحهم قسراً.

وقام الفريق بتوثيق الهجمات التي شنت على القرى وخيمات اللاجئين وأدت إلى سقوط جرحى وقتلى. وركز أيضاً على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة وحالات التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة. وظل جهاز الأمن والمخابرات الوطني يباشر عملياته في دارفور في ظل الإفلات من العقاب.

واستمر الإبلاغ عن وقوع حوادث عنف جنسي وعنف قائم على نوع الجنس في جميع أنحاء دارفور، ترتبط في معظمها بانعدام الأمن والهجمات التي تُشن بدوافع انتهازية.

والواقع أن افتقار جهاز القضاء إلى القدرة على إقامة محاكمات جادة لمرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في سياق النزاع، وانعدام الإرادة لديه في هذا الصدد وما يترتب على ذلك من إفلات من العقاب، إنما هي أمور تسهم في إدامة الوضع الراهن، حيث يتمتع الجناة بحريتهم وينوء المدنيون بوطأة نزاع طال أمده.

وواصل الفريق التحقيق بشأن الأفراد الأربعة الذين ذكرهم مجلس الأمن في قراره ١٦٧٢ (٢٠٠٦) باعتبارهم أفراداً يسري عليهم حظر السفر وتجميد الأصول وحصل على معلومات هامة لها وجاقتها تستحق أن تنظر فيها اللجنة.

وواصل الفريق أيضاً التحقيق بشأن المصادر التي يمكن أن توفر الدخل اللازم لجماعات المعارضة المسلحة لتواصل عملياتها العسكرية.

وتواجه العملية السياسية تطورات متناقضة. فتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور يمضي بالقطع قدماً بخطى ملموسة، وإن كان حتى الآن بعيداً عن الاكتمال. إلا أنه لا يزال هناك عدد من المواضيع الحساسة التي ينبغي تسويتها، ومن بينها الترتيبات الأمنية ومسألة وفاء الحكومة بالتزاماتها المالية ووضع حد للإفلات من العقاب.

ولقد أسفرت المفاوضات المستمرة بين الحكومة والمنشقين عن حركة العدل والمساواة الجارية منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في إنعاش فعاليات السلام.

ولا يزال أعضاء الجبهة الثورية السودانية الذين لم ينضموا بعد إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور مناهضين لاستئناف عملية محادثات السلام على أساس تلك الوثيقة. وهم يواصلون مقاومتهم المسلحة. ويسعون إلى استخدام "جميع الوسائل" للإطاحة بالحكومة والانضمام إلى أحزاب المعارضة السياسية وقطاعات المجتمع المدني التي تعارض الحكومة. وفي ظل هذا المناخ الذي لا يمكن التكهّن بتداعياته تبذل جهود إقليمية ودولية لإحياء فعاليات السلام من أجل التوصل إلى حل جامع شامل للتراع.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٨
ثانيا -	برنامج العمل	١٠
ثالثا -	بيئة العمل	١١
ألف -	حكومة السودان	١١
باء -	التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى	١٣
جيم -	التعاون مع الدول الأعضاء	١٣
رابعا -	المنهجية	١٤
خامسا -	السياق السياسي العام	١٥
سادسا -	الحالة الأمنية في ولايات دارفور	١٦
سابعا -	حظر توريد الأسلحة	١٩
ألف -	الصواريخ جو - أرض	١٩
باء -	نظام إطلاق الصواريخ المتعددة	٢٠
جيم -	قذائف الهاون	٢١
دال -	ناقلة الأفراد المدرعة	٢٢
هاء -	المساعدة المقدمة من بلدان في المنطقة	٢٢
ثامنا -	الطائرات وعمليات التحليق العسكرية الهجومية	٢٣
ألف -	نظرة عامة	٢٣
باء -	طائرات حكومة السودان في دارفور	٢٣
تاسعا -	أداء دور مصدر للمعلومات عن الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو	٢٨

	القانون الدولي لحقوق الإنسان أو غيرها من الأعمال الوحشية	
٢٨	ألف - نظرة عامة	2
٢٨	باء - انتهاكات القانون الإنساني الدولي	
٤٣	جيم - انتهاكات حقوق الإنسان الدولية	
٥٢	دال - العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس	
٥٢	عاشرا - تمويل جماعات المعارضة المسلحة	
٥٥	حادي عشر - تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول	
٥٥	ألف - الأفراد الأربعة المدرجون في قائمة الجزاءات	
٥٨	باء - إدراج تعديلات على محددات الهوية والأسماء المختصرة	
٥٩	جيم - التنفيذ من جانب حكومة السودان	
٦٠	دال - التنفيذ من جانب الدول الأعضاء الأخرى	
٦٣	ثاني عشر - العملية السياسية والتقدم المحرز نحو إزالة العوائق التي تعترض عملية السلام	
٦٣	ألف - التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	
٦٤	باء - العقوبات التي تعترض تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	
٦٧	جيم - الأخطار التي تهدد العملية السياسية	
٦٩	دال - التقدم المحرز نحو إزالة العقوبات التي تعترض العملية السياسية	
٧٠	ثالث عشر - التوصيات	
٧٣	المرفقات	

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٥ (٢٠١٢) إلى فريق الخبراء المعني بالسودان أن يقدم، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته، تقريراً نهائياً يتضمن ما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات. ولقد أُعد هذا التقرير تلبية لذلك الطلب. وهو تاسع تقرير رسمي يقدمه الفريق وتجدر قراءته بالاقتران مع التقارير السابقة. وقدم الفريق منذ تعيينه، تقريراً مؤقثاً في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وتقريراً خطياً مشفوعاً بإحاطة منتصف المدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقدم الفريق أيضاً إلى اللجنة بناءً على ما طلبه مجلس الأمن في القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، ثمانية تقارير شهرية عن آخر المستجدات. ويذكر أن المجلس أنشأ الفريق بالفقرة ٣ (ب) من قراره ١٥٩١ (٢٠٠٥). وتم منذ ذلك الحين تمديد ولاية الفريق بموجب القرارات ١٦٥١ (٢٠٠٥) و ١٦٦٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٣ (٢٠٠٦) و ١٧٧٩ (٢٠٠٧) و ١٨٤١ (٢٠٠٨) و ١٨٩١ (٢٠٠٩) و ١٩٤٥ (٢٠١١) و ١٩٨٢ (٢٠١١) و ٢٠٣٥ (٢٠١٢).

٢ - وبموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، فرض مجلس الأمن حظراً على توريد الأسلحة لجميع الكيانات غير الحكومية والأفراد، بمن فيهم الجنجويد، الذين ينشطون في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور. وبالفقرة ٢ من القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، أكد المجلس أن جميع الإشارات السابقة إلى شمال وجنوب وغرب دارفور تنطبق على جميع أراضي دارفور، بما في ذلك ولايتا شرق ووسط دارفور الجديدتان اللتان أنشئتتا في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبالفقرة ٧ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، مدد المجلس حظر توريد الأسلحة ليشمل جميع أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وسائر المتحاربين في المناطق آنفة الذكر. وبالفقرتين ٣ (د) و ٣ (هـ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، فرض المجلس أيضاً حظراً على سفر أفراد ذكرهم بالاسم وجزاءات مالية. وتم تعزيز إنفاذ حظر توريد الأسلحة بقدر أكبر بموجب القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠).

٣ - ويعمل الفريق تحت إشراف لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وتتمثل ولاية الفريق، المنصوص عليها في ذلك القرار، فيما يلي:

(أ) مساعدة اللجنة في رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛

(ب) مساعدة اللجنة في رصد تنفيذ الجزاءات المتعلقة بالسفر والجزاءات المالية الموقعة على أفراد بعينهم؛

(ج) تقدم توصيات إلى اللجنة بشأن الإجراءات التي قد يرغب مجلس الأمن في النظر فيها.

٤ - وعلاوة على ذلك، يعتبر الفريق مصدراً يمد اللجنة بالمعلومات عن الأفراد الذين:

(أ) يعرقلون عملية السلام؛

(ب) يشكلون خطراً يهدد الاستقرار في دارفور والمنطقة؛

(ج) يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الفظائع؛

(د) ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقاً للفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ٧ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) عند تنفيذ الدولة لها (وتتصل كلها بحظر توريد الأسلحة)؛

(هـ) يكونون مسؤولين عن التحقيقات العسكرية الهجومية.

٥ - وبموجب القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢) طلب المجلس أيضاً إلى الفريق أن:

(أ) يقوم بتنسيق أنشطته حسب الاقتضاء مع أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في دارفور؛

(ب) يقدم في تقريره المرحلي والنهائي تقييماً للتقدم المحرز نحو الحد من انتهاكات جميع الأطراف لحظر توريد الأسلحة؛

(ج) يتناول بالتقييم في تقريره المؤقت والنهائي، التقدم المحرز نحو تذليل العقبات التي تعترض العملية السياسية وإزالة الأخطار التي تهدد الاستقرار في دارفور والمنطقة ووضع حد لانتهاكات القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو غير ذلك من الفظائع، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وسائر انتهاكات القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٩١ (٢٠٠٥).

٦ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عين الأمين العام الخبراء التالية أسماؤهم للعمل في الفريق: لبيكا ماجومدار روي شودري (الهند، منسقة، وخبيرة تمويل) وعيسى مارو (فرنسا، خبير إقليمي) وبرايون جونسون - توماس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير أسلحة) ومحمد العمري (الأردن، خبير طيران) وراينا الرجبي (لبنان، خبيرة في القانون الإنساني الدولي). وعلى أثر استقالة السيدة شودري، عين الأمين العام، في رسالة

مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، غسان شبلي (الولايات المتحدة الأمريكية) خبيراً في الشؤون المالية. ويود الفريق أن ينوه بإسهامات نرمين السراج، استشارية العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومحمد معطي، وهو مترجم شفوي.

٧ - على أثر الاجتماعات التمهيدية في نيويورك، توجه الفريق، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان وكينيا حيث أنه لم يحصل فوراً على تأشيرات دخول السودان. وحضر الفريق مؤتمرات إقليمية شتى بشأن نظم الجزاءات (نيروبي) ورصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة (أديس أبابا).

ثانياً - برنامج العمل^(١)

٨ - تابع الفريق عن كثب خلال، عمله الميداني في الفترة من ١٠ أيار/مايو إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المحادثات المبينة في قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) وفيما تلاه من قرارات في هذا الصدد.

٩ - وباشراً الفريق مهامه في غمار صعوبات وقيود وحواجز إدارية بالإضافة إلى مخاطر محتملة وواقعية.

١٠ - وزار الفريق السودان ونظم بعثات إقليمية ودولية عديدة في مجموعات كبيرة ومجموعات أصغر بالنظر إلى نطاق ولايته وما تتسم بها تعقيد. وكان الغرض من تلك البعثات تمكين الفريق بأقصى قدر ممكن من أن يرصد بموضوعية تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك ركز الفريق على تحديد العقوبات التي تعوق عملية السلام منذ توقيع وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، بالإضافة إلى رصد الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام.

١١ - ومن الفترة التي قضاها الفريق في السودان وقدرها ١٠٧ أيام، أمضى في دارفور ٦٤ يوماً (٦٠ في المائة).

١٢ - ونظم الفريق أيضاً بعثات إقليمية لتقييم الادعاءات القائلة بتلقي جماعات المعارضة المسلحة دعماً والأثر الذي يمكن أن تتركه على النزاع.

(١) يمكن الاطلاع على تفاصيل اجتماعات الفريق في المرفق الأول لهذا التقرير.

ثالثاً - بيئة العمل

١٣ - تحسنت الظروف التي أدى فيها الفريق مهمته والطرائق التي اتبعت فيها قياساً بفترة ولايته السابقة.

ألف - حكومة السودان

١٤ - كان تعاون حكومة السودان مع الفريق، في بداية الأمر، بطيئاً، فإصدار تأشيرات دخول للفريق استغرق من السلطات السودانية ما يقرب من شهر. ذلك أن الخبراء عينوا في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بيد أنهم لم يتلقوا التأشيرات إلا في أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه. وفي حين تلقى أربعة خبراء تأشيرات دخول لمرات متعددة لم يتلق خبير الأسلحة سوى تأشيرات دخول لمرة واحدة كل منها صالح لمدة شهرين. ولقد أكد مسؤول الاتصال مع الفريق في الحكومة أن الخبراء يمكنه بسهولة، إن أراد، تمديد تأشيرته قبل انتهاء صلاحيتها، لمدة شهرين آخرين، أثناء تواجده في الخرطوم. والواقع أن استشارية العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس حصلت على تمديد لشهر واحد في الخرطوم.

١٥ - وخلال فترة الولاية هذه، تحسنت نوعية التعامل مع مسؤول الاتصال وفريقه عموماً وبصورة مطردة. فالفريق محمد مصطفى الدابي لم يضمن أبداً على الفريق بوقته ودائماً ما تجاوب مع طلباته. وأقيمت اتصالات ثنائية جرت بصفة منتظمة ودون انقطاع، في ظل مناخ هادئ تغلب عليه الكياسة. والفريق يقدر لمسؤول الاتصال أنه ساعد بوجه عام، عدا استثناءات قليلة، على ترتيب الاتصالات مع ممثلي مختلف الوزارات وتنظيم اجتماع في مقر الأركان العامة في الخرطوم مع اللواء (متقاعد) جعفر محمد الحسن، أحد الأفراد الأربعة المدرجين على قائمة الجزاءات. وفي عدد من المناسبات، رأى الفريق مسؤول الاتصال يتوسط له لدى مكاتب شتى يبحثها على الاستجابة لطلباته المتصلة بالاجتماعات. وفضلاً عن ذلك، يَسِّر مسؤول الاتصال منح تأشيرات للسودان وتصاريح سفر لدارفور خلال مهلة قصيرة وبعد التأخر في بداية الأمر، في إصدار التأشيرات.

١٦ - بيد أن مسؤول الاتصال لم يستطع تيسير منح الفريق تصاريح غير مقيدة للحركة في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت طلبات الفريق بالدخول في اتصال مباشر مع كبار المسؤولين العسكريين وغيرهم من المسؤولين في الخرطوم ودارفور.

١٧ - وفي دارفور، اصطدم الخبراء بقيود أمنية وإدارية، حيث لم يتسن لهم السفر إلى مناطق التوتر. وحرّموا من حرية الحركة بموجب ترتيبات أمنية شملت الرقابة اللصيقة. وبسبب الشواغل الأمنية، لم يكن بمقدور الفريق عموماً، زيارة البؤر الساخنة الخاضعة لسيطرة

جماعات المعارضة المسلحة والمليشيات والقوات الحكومية أو زيارة المناطق المتضررة من الغارات الجوية أو القتال المستمر مما حد بالتالي من قدرة الفريق على مراقبة بعض المناطق في دارفور والتحقيق فيها. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف أربعة خبراء خلال ثلاث حوادث مؤسفة.

١٨ - أولاً، بمجرد وصول طائرة الأمم المتحدة إلى مطار نيالا في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، قبض أفراد من جهاز الأمن والمخابرات الوطني على خبيري الطيران والقانون الإنساني الدولي واقتادوهما إلى مقر ذلك الجهاز في نيالا حيث طلب إليهما الإفصاح عن برنامج مهمتهما. ولقد انزعج مسؤول الاتصال مما حدث واعتذر بعد ذلك للفريق وطلب فوراً من ممثل جهاز الأمن والمخابرات الوطني التحقيق في الواقعة.

١٩ - ثانياً، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حُلقت طائرتان هليكوبتر هجوميان على ارتفاع منخفض عدة مرات فوق دورية تابعة للعمليات المختلطة كان ملحقاً بها خبير الأسلحة والمترجم الشفوي للفريق، وذلك على الطريق الواقع على مقربة من أم لعوتة (وهي منطقة واقعة بين كوشينا وموقع فريق طويلة، في شمال دارفور). ولقد أثار كل من الفريق والعمليات المختلطة هذه الواقعة مع ممثلي الحكومة. وصرح مسؤول الاتصال بعد ذلك، بأن السلطات المختصة لم تكن على علم بأن الخبير كان برفقة الدورية حيث أن العملية المختلطة لم تخطرهم مسبقاً بمشاركته ومن ثم لم يكن مستهدفاً بصورة مباشرة.

٢٠ - وأخيراً، منع الخبير المالي الذين كان قد بدأ لتوه العمل في الفريق، من دخول السودان لدى وصوله إلى مطار الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على الرغم من أن القنصلية العامة للسودان في الخرطوم منحتة على النحو الواجب، تأشيرة دخول رسمية لمرة واحدة خاصة "بالعمل في الأمم المتحدة" وتم ترحيل الخبير.

٢١ - وبموازاة الجهود التي بذلها كل من أعضاء اللجنة لمعالجة تلك الواقعة، اجتمع الفريق مع مسؤول الاتصال في ثلاث مناسبات منفصلة لمناقشة الموضوع صراحة. ولم تفلح جهود مسؤول الاتصال في تمكين الخبيرة من العودة فوراً. وذكر مسؤول الاتصال إنه لما كانت المسألة تتصل بمصالح الأمن القومي للسودان وهو دولة ذات سيادة، احتفظت الحكومة بالحق في أن تمنع أي شخص لأي سبب من دخول أراضيها.

٢٢ - ولقد أفاد منسق الفريق نقلاً عن وزارة الخارجية بأن الخبير منع من الدخول بموجب حظر فرض "بمرسوم سيادي" (أي مرسوم صادر عن ديوان الرئيس) ومن ثم لا يمكن نقضه.

باء - التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

أبدت العملية المختلطة استعدادها للتعاون مع الفريق. وكان التعاون، على صعيد العمل، مرضيا بوجه عام.

ففي الخرطوم ودارفور، وضعت العملية المختلطة مواردها الإدارية واللوجستية والمادية والأمنية تحت تصرف الفريق بشكل مستمر. والواقع أن هذا التعاون موضع تقدير كبير، لا سيما وأنه كان على العملية المختلطة أن تجري بعض التعديلات التنظيمية لتبلي توقعات الفريق.

٢٣ - وفضلا عن ذلك، وافقت بعض وحدات العملية المختلطة على المشاركة في اجتماعات لتبادل الآراء وإجراء تحليلات تفصيلية وتقارح الأفكار مع الخبراء.

٢٤ - وقدمت أيضا، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعما لوجستيا ويسرت بعثات الخبراء في جنوب السودان.

٢٥ - واجتمع الفريق مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وكياناتها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

جيم - التعاون مع الدول الأعضاء

٢٦ - يقدر الفريق تعاون الدول الأعضاء معه. ففي آب/أغسطس ٢٠١٢، اجتمع الفريق مع مسؤولين من سفارتي الاتحاد الروسي والصين في الخرطوم. وفي جنوب السودان، اجتمع الفريق مع وزير الخارجية ووزير الداخلية ونائب وزير الدفاع، وكذلك مع مسؤولين حكوميين آخرين. واجتمع الفريق أيضا مع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ودبلوماسيين من سفارتي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ووفد من الاتحاد الأوروبي. وفي أوغندا، أجرى الفريق جولتين من المشاورات مع وزارة الخارجية ووزارات أخرى. واجتمع الفريق أيضا مع بعثات دبلوماسية شتى في الخرطوم وجوبا وأديس أبابا وكمبالا ونجامينا. وسافر الفريق إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للاجتماع مع وزارة الخارجية ومختلف الوكالات الحكومية وجهات من القطاع الخاص لمناقشة تنفيذ مختلف القرارات. وسافر الفريق إلى قطر للاجتماع مع مسؤولين ومحاورين مشاركين في عملية السلام. وسافر الفريق أيضا إلى تشاد للاجتماع مع وزير الخارجية بشأن الاتفاقية الأمنية الثنائية المبرمة بين

السودان وتشاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. واجتمع الفريق أيضا مع مسؤولين من وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (أيار/مايو ٢٠١٢)، ووزارة الخارجية الفرنسية (آب/أغسطس ٢٠١٢) ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية (آب/أغسطس ٢٠١٢).

رابعاً - المنهجية

٢٧ - عقد الفريق اجتماعات داخلية عديدة لاتخاذ قرار بشأن منهجية عمله، وشدد على ضرورة أن تكون موضوعية ونزيهة وشفافة. وأولى الفريق أهمية لقاعدة توافق الآراء، ولكنه اتفق على أنه في حالة تباين الآراء و/أو إبداء تحفظات، يعتمد النص واستنتاجاته وتوصياته بأغلبية أربعة من أصل خمسة أعضاء.

٢٨ - وتفيد الفريق تماماً في عمله بالقيم والأخلاقيات التي تشترطها الأمم المتحدة. والتزم التزاماً راسخاً بالشفافية والموضوعية والحياد والسرية والأمانة الفكرية.

٢٩ - بالنظر إلى أن الفريق هيئة مستقلة لتقصي الحقائق، وليست له أي سلطات قضائية لإصدار مذكرات إحصار أو إجراء تحقيقات جنائية، فقد قرر الانخراط في التعامل بصورة محايدة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للتعرف على طائفة واسعة من وجهات النظر المتعلقة بالمسائل محل الاهتمام. وأوضح الفريق لجميع أصحاب المصلحة والمخاورين أنه يضم خبراء مستقلين لا يمثلون أي حكومة أو منظمة، وأنه يؤمن بشدة بالعمل بحيادية وموضوعية. وقد ساعد هذا التأكيد الفريق على تلقي الدعم والتعاون من المخاورين. وقد اهتم الفريق بإبلاغ مختلف المخاورين وأصحاب المصلحة ممن لم يكن لديهم معرفة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بسياق مهمته والغرض منها. وحافظ الفريق على موقف غير متحيز في جميع مراحل العملية.

٣٠ - واستخدم الفريق نوعين من المعلومات والأدلة: المعلومات والأدلة المستقاة من المصادر المفتوحة، وتلك الواردة مباشرة من الأفراد أو الكيانات. وفيما يتعلق بالمصدر الأول، يذكر الفريق المصدر في تقريره؛ ويرد في هذا التقرير ذكر المصادر المفتوحة في حين ترهن الإشارة إلى الأفراد والكيانات بما يشترطه المصدر. فإن كان المصدر قد طلب عدم الإفصاح عن هويته، يحترم الفريق ذلك الطلب ويحافظ على السرية المطلقة.

٣١ - ويجتهد الفريق في جمع معلومات دقيقة، ويتبع مبدأ إعطاء حق الرد للشخص أو الكيان الذي قد يتأثر بأي استنتاج لاحق. ويسعى الفريق جاهداً إلى استخلاص استنتاجاته بناء على أدلة "تتجاوز أي شك معقول"، ولكن حيث أنه ليست لديه أي صلاحيات

لإجراء تحقيق جنائي، فإن الأدلة التي يجمعها قد لا تفي دائما بمعيار الإثبات على هذا النحو. ويؤسس الفريق، في هذه الحالات، استنتاجه المنطقي على الموازنة بين الاحتمالات لإثبات حقيقة أية واقعة متنازع عليها.

٣٢ - ويدرك الفريق أن عمله يجب أن يكون مكتملا للجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا من أجل إحلال السلام والاستقرار في دارفور والمنطقة. وأعرب الفريق عن تقديره أيضا لتأثير تحقيقاته المباشر أو غير المباشر على النزاع.

خامسا - السياق السياسي العام

٣٣ - حدثت تحولات كبيرة في العملية السياسية الأوسع نطاقا في السودان - سواء في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور أو في مفاوضات الدوحة للسلام - خلال فترة الولاية الحالية.

٣٤ - ولقد ثبت، في رأي الفريق، أن تسوية الصراع في دارفور تتوقف على عوامل كثيرة، منها ما يلي:

- (أ) الاعتبارات السياسية الداخلية؛
 - (ب) استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأطراف المتحاربة؛
 - (ج) تصاعد العنف ولا سيما في شمال دارفور بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة السودانية؛
 - (د) تزايد عدد الاشتباكات بين القبائل؛
 - (هـ) عدم نزع سلاح ميليشيات الجنجويد؛
 - (و) توقف تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور؛
 - (ز) ظهور دلائل على احتمال انعدام الثقة بين الموقعين على وثيقة الدوحة؛
 - (ح) اتساع الرقعة الجغرافية للنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، مما قد يؤدي إلى نزاع في عموم السودان؛
 - (ط) البيئة الإقليمية.
- ومثل تلك التحديات لا تبشر بالخير فيما يتعلق بتسوية الأزمة في المستقبل المنظور.

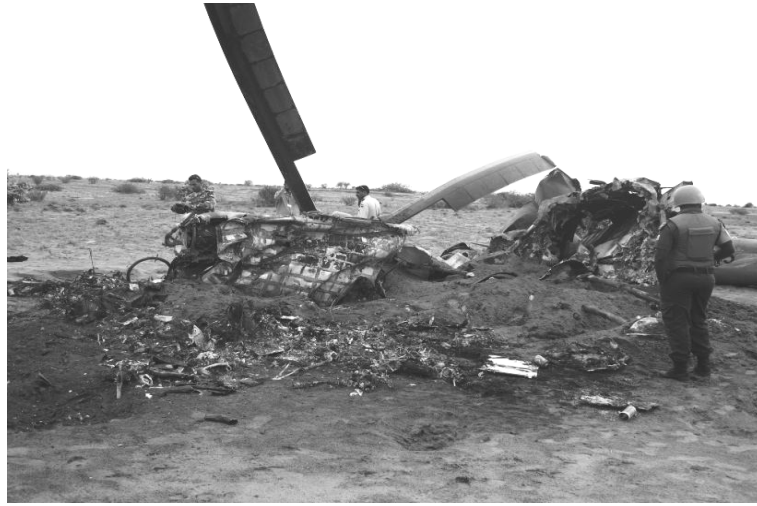
٣٥ - والواقع أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية، والتوترات الكبيرة التي ظهرت، وفقا لمختلف التقارير الصحفية السودانية، داخل الحركات الإسلامية خلال المؤتمر العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تشجع جماعات المعارضة المسلحة على مواصلة المواجهات العسكرية مع محاولة توحيد رؤى وصفوف جميع الحركات المعارضة. ومن الواضح أن الهدف الرئيسي هو الإطاحة بالنظام الحالي. وفي ظل هذه الظروف المتوترة، تواصل حكومة السودان، دون أي تنازل، حملتها على جماعات المعارضة المسلحة.

سادسا - الحالة الأمنية في ولايات دارفور

٣٦ - لا توجد عبارة عامة واحدة تنطبق بنفس القدر على جميع مناطق دارفور. فخلال فترة الولاية، تحول بؤرة النزاعات من جنوب وشرق دارفور إلى شمال دارفور، مع بقاء المناطق الأخرى مستقرة نسبيا، ولكن لا يمكن التنبؤ بما قد يحدث بها.

الشكل الأول

مروحية تابعة لحكومة السودان أسقطت في كوشينا



المصدر: التقطها الفريق، تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٧ - ويمكن الإشارة إلى حدوث تحسن مطرد في الحالة الأمنية عموماً. وبالتالي، فمن الواضح أن الحدود مع ليبيا لم تعد كما كانت من قبل طريقاً لإمداد جماعات المعارضة المسلحة، ويبدو بشكل عام، أن الدوريات الحدودية المشتركة بين القوات المسلحة السودانية والقوات المسلحة التشادية فعالة. إلا أنه من الواضح أيضاً أن الترتيبات المماثلة المتصلة بتسيير

دوريات حدودية ثلاثية مشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ما زالت للأسف حتى الآن غير فعالة تماما؛ وفي هذا السياق، من الواضح أن الوضع الأمني الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى له تداعياته على أمن الحدود في دارفور.

الشكل الثاني

مقاتلو حركة العدل والمساواة في كورو بالقرب من الطويلة



المصدر: التقطهما الفريق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٨ - واستمر انعدام الأمن في جنوب وشرق دارفور، اللذان تلقى الفريق تقارير عديدة منهما - لا يمكن التحقق من معظمها - عن وقوع اشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المعارضة المسلحة. ولا يمكن التحقق من هذه التقارير في كثير من الحالات، بسبب عدم وجود رصد مستقل في تلك المناطق. ويذكر أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تتركز في المقام الأول، وفقا لولايتها الأساسية في المناطق، التي يوجد فيها كثير من السكان المدنيين ممن ينبغي حمايتهم مما يعني بالتالي أن المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة قد لا يكون للأمم المتحدة وجود بها.

٣٩ - وينطبق الشيء نفسه على المنطقة التي تضم جبل مرة، وهي قاعدة لجماعات المعارضة المسلحة، وبصورة رئيسية جماعة عبد الواحد محمد نور وميني مناوي، ولم تتمكن فيها حكومة السودان من إظهار ما يكفي من القوة لتأكيد السيطرة الوطنية. وبالتالي شهدت منطقة جبل مرة بأكملها معارك كثيرة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، وهي تضم أيضا العديد من مواقع عمليات القصف الجوي التي تم التحقق منها والتي لم يجر التحقق منها على حد سواء.

٤٠ - وقد كرس الفريق كثيرا من الوقت والجهد لزيارة هذه المنطقة بالذات، وهو يسعى مخوف ببعض الصعوبات، حيث أن حكومة السودان رفضت وصوله إلى شمال جبل مرة.

٤١ - وكان الفريق قد حقق بعض النجاح في زيارته للمنطقة الواقعة إلى الشرق من جبل مرة للتعرف على استخدام نظم أسلحة جديدة في النزاع في دارفور، وإجراء تقييم عام لتأثير عمليات تحليق الطائرات العسكرية الهجومية التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية (ولعل اللجنة تذكر، الأحداث التي وقعت خارج الطويلة، شرق جبل مرة في شهر أيلول/سبتمبر، حيث تعرضت دورية للبعثة شملت أحد أعضاء الفريق لتحليق طائرات هليكوبتر سودانية فوقها على نحو شكل تهديدا لها).

٤٢ - ووردت بلاغات بوقوع اشتباكات أطراف عند جبل مرة بين سكان الجبل من الفور وبعض عناصر القبائل 'العربية' (القبائل التي تعتبر نفسها أو يعتبرها الغير من أصول عربية) المجاورة. وما زال من غير الواضح كم من هذه العناصر 'العربية' من الجنجويد الذين كانت ترعاهم الحكومة سابقا، وكم منهم ما زال لهم بعض الارتباطات بحكومة السودان، وكم منهم من المجرمين العاديين، ولكن مثالا واحدا قد يكفي لتوضيح صعوبة إثبات الدوافع.

٤٣ - وبينما كان الفريق في كبكايية، شمال جبل مرة، في أوائل كانون الأول/ديسمبر، حقق في واقعة قتال اندلع في منجم ذهب تستعمل فيه الطرق البدائية موجود في أوري، عند سفح جبل مرة. ويبدو أن هذه المنطقة كانت قبل الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، حكرا على الفور - وخصوصا من المنتمين إلى فصيل عبد الواحد محمد نور. وقد أجبرهم الجنجويد على الخروج من ذلك الموقع، ومنذ ذلك الحين، وهم يحاولون أحيانا استعادة السيطرة على المنطقة.

٤٤ - ووقعت حوادث قتال مماثلة في الهشابة أيضا، كان آخرها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وذلك على ما يبدو في إطار التنزع من جديد على السيطرة على منطقة تعدين الذهب، في حين كانت هناك وما زالت حسما تفيد التقارير، اشتباكات عديدة بين القبائل وبعض الحوادث عبر فيها أفراد سابقون في الميليشيات الحكومية عن سخطهم الشديد على الحكومة الحالية وذلك بوجه خاص في ضوء ارتفاع معدلي التضخم والبطالة.

٤٥ - وأحيانا ما تجلى هذا السخط أيضا في حوادث تعرض فيها موظفو البعثة ومباينها لهجمات مباشرة، وإن كان بعض من تلك الحوادث - لا سيما اختطاف السيارات واختطاف جنود حفظ السلام التابعين للبعثة - له فيما يبدو قصدا جنائيا واضحا يتمثل في تحقيق مكاسب مالية للجنّة.

- ٤٦ - وتلك الحوادث البسيطة نسبياً هي القاعدة وليس الاستثناء، وهي تعكس الحالة التي لا يمتلك فيها أي من الأطراف الرئيسية قوة عسكرية كافية لتحقيق نتيجة حاسمة؛ وبهذا فإن النتائج بالنسبة للسكان المدنيين في غنى عن البيان فهي لا تجلب لهم سوى الأذى واليأس.
- ٤٧ - والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الحالة الأمنية الراهنة هو أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط عملية السلام.

سابعاً - حظر توريد الأسلحة

ألف - الصواريخ جو - أرض

- ٤٨ - في موضع آخر من هذا التقرير يناقش الفريق ظهور طائرات الهجوم الأرضي من طراز سوخوي S-25، التي قدمتها بيلاروس إلى السودان فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، وهي تعد في حد ذاتها انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة من قبل حكومة السودان. ويتناول هذا الفرع من التقرير فقط نظام التسليح المستخدم في تلك الطائرة، وهو القصف بالصواريخ جو - أرض من طراز S-5 و S-8.

الشكل الثالث

بقايا صواريخ جو - أرض من طراز S-8، أم لواتة، شرق جبل مرة



المصدر: التقطها الفريق، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٩ - وقد عاين الفريق العديد من المواقع في المنطقة العامة شرق جبل مرة التي توجد بها بقايا هذه الأسلحة. وفي معظم الحالات لا تعدو تلك البقايا كونها مجرد شظايا سلاح انفجر مما يتعذر معه التعرف عليه (وإن كان ذلك ليس مستحيلا بالضرورة). وفي حالات قليلة لم تنفجر الصواريخ - مما يمثل بوضوح أيضا خطرا على كل من يسعى إلى فحصها بصورة شاملة.

٥٠ - ويبدو أن عدة دفعات من هذه الصواريخ قد وجدت طريقها إلى ترسانة القوات الجوية السودانية، وبالتالي لا يمكن الاستدلال بشكل قاطع على عدد المرات التي انتهك فيها الحظر المفروض على الأسلحة. ومع ذلك فإن في حوزة الفريق شهادة مستخدم نهائي مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قدمها السودان إلى جمهورية بيلاروس، وتنص بوضوح على أن صواريخ S-8 "سوف تستخدم في أغراض لا تتعارض مع قرارات مجلس الأمن". ولدى الفريق أيضا نسخة من شهادة مراقبة تسليم مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ تثبت وصول ٣٩٩٨ صاروخ جو - أرض من طراز S-8DM و S-8KO إلى الخرطوم، مشفوعة بوثائق الشحن المتصلة بها. ومن الجدير بالذكر أيضا أن أغلبية هذه الصواريخ مزودة برؤوس حربية حرارية، مما يعني أيضا نقلة كبيرة في فعاليتها عن غيرها من الأنواع الشائعة من هذه الأسلحة^(٢).

باء - نظام إطلاق الصواريخ المتعددة

٥١ - فيما يتعلق بالجماعات المعارضة المسلحة، يبدو أن النمط المعتاد الذي ذكر في وقت سابق من أن هذه المجموعات تحصل على أسلحتها وذخيرتها من المخزونات الحكومية التي تستولي عليها ما زال هو النمط السائد. ومن الصعب على الفريق الحصول على معلومات دقيقة حول المخزون الموجود في أيدي هذه الجماعات، كما أن من الصعب الحصول على مثل هذه المعلومات فيما يتعلق بالقوات المسلحة الحكومية. بيد أنه يمكن الإفادة بأن فصيل جيش تحرير السودان الذي يقوده عبد الواحد محمد نور حصل بطريقة ما على نظام إطلاق الصواريخ المتعددة من عيار ١٠٧ ملم، حيث كان عند زيارة الفريق لمنطقة شمال جبل مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، موجودا لدى مفرزة تابعة لجيش تحرير السودان في قرية ديبول، بالقرب من موقع فريق البعثة في سورتوني.

٥٢ - وعندما زار الفريق المنطقة الواقعة شرق جبل مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعلن أحد قادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وهو الجنرال إيساغي (الذي قُتل لاحقا

(٢) ترد نسخ من شهادة المستخدم النهائي والتحقق من التسليم في المرفق الثاني من هذا التقرير.

في تبادل لإطلاق النار مع القوات الحكومية) اعتزام جيش تحرير السودان القيام باستعراض قوة ضد الحامية السودانية في الفاشر. وقد حدث ذلك فعلاً في ليلة ١٦/١٧ تشرين الثاني/نوفمبر حيث أُطلق صاروخان باتجاه الفاشر، جرى الرد عليهما بإطلاق نيران من وحدة المدفعية التابعة للقوات المسلحة السودانية المتمركزة بالقرب من المطار. ومن الممكن جداً، ولكن من غير المؤكد، أن تكون الصواريخ قد أطلقت من نظام إطلاق الصواريخ المتعددة المشار إليه أعلاه.

جيم - قذائف الهاون

٥٣ - خلال زيارة إلى قرية كوشينا، جنوب الطويلة، خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، لاحظ الفريق قذائف هاون غير منفجرة عيار ٦٠ ملم، تحمل الرقم المسلسل ٨٢١-٠، وغير موضح عليها جهة الصنع، وترد في الشكل الرابع صورة فوتوغرافية لها. وتتشابه أرقام التشغيلات والعلامات الأخرى التي تحملها هذه العينة التي أخذت من داخل دارفور تشابهاً ملحوظاً مع قذائف مماثلة أُبلغ عن أن الجيش الشعبي وحركة العدل والمساواة استوليا عليها من القوات المسلحة السودانية خلال العملية المشتركة التي استوليا فيها على هجليج، وقد نُشرت صور لها في الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة.

الشكل الرابع

قذيفة هاون غير منفجرة من عيار ٦٠ ملم، كوشينا، جنوب الطويلة



المصدر: التقطها الفريق، آب/أغسطس ٢٠١٢.

دال - ناقلة الأفراد المدرعة

٥٤ - قرب نهاية مهمة الفريق الأخيرة في دارفور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لوحظ نوع غير مألوف من ناقلات الأفراد المدرعة في موقع للقوات المسلحة السودانية بالقرب من الفاشر.

٥٥ - ويتبين من البحوث التي أجريت بعد ذلك باستخدام شبكة الإنترنت^(٣) إلى أن ناقلة الأفراد المدرعة المشار إليها هي فيما يبدو مركبة من طراز راخش مصنوعة في مجمع شهيد كولاه دوز الصناعي بجمهورية إيران الإسلامية وتم، حسبما أفادت به التقارير^(٤)، تسليم نحو ٢٠ وحدة منها إلى السودان بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ومن المحتمل جدا أن يكون وجود هذه المركبات في دارفور انتهاكا للحظر. ويجري الفريق مزيدا من الاستفسارات بهذا الصدد.

هاء - المساعدة المقدمة من بلدان في المنطقة

٥٦ - عقب وفاة خليل إبراهيم فضيل، القائد العسكري الأعلى لحركة العدل والمساواة، في القتال مع قوات الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انتقلت القيادة إلى أخيه جبريل إبراهيم فضيل، الذي قابله الفريق بعد ذلك، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في منزله وكان آنذاك في المملكة المتحدة.

٥٧ - والفريق على بينة من أن جبريل إبراهيم فضيل غادر المملكة المتحدة في وقت لاحق في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ على متن رحلة الخطوط الجوية البريطانية إلى عنتيبي، أوغندا، مستخدما في سفره جواز سفر أوغنديا^(٥). وبعد ذلك شوهد أيضا في مواقع داخل جنوب السودان، من بينها بنتيو^(٦).

٥٨ - وأخيرا، كرس الفريق بعض الوقت والجهد للتحقق من صحة الادعاءات بأن جماعات المعارضة المسلحة في دارفور، خاصة عناصر حركة العدل والمساواة، تمكنت من استخدام ملاذات آمنة في جنوب السودان. وحصل الفريق على أدلة واضحة ومقنعة، من بينها إفادات شهود عيان، على أن حركة العدل والمساواة استخدمت خلال عام ٢٠١٢ قاعدة ضمت حوالي ٨٠٠ مقاتل وكانت في السابق مزرعة دجاج واقعة بين بلدة ريكونا

(٣) <http://www.modlex.ir/cgi-bin/store.pl/page=product.html/pid=MXF04-000060>

(٤) حين للمدركات والمدفعية، "مؤسسة الصناعات الدفاعية، ناقلة جنود مدرعة من طراز راخش"، IHS، حين، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٥) مصدر سري موثوق به جرت مقابلته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٦) مصدر سري موثوق به جرت مقابلته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ومهبط الطائرات في بانتيو (٩ درجات و ١٨ دقيقة و ٢٧ ثانية شمالاً، و ٢٩ درجات و ٤٧ دقيقة و ٢٤,٥ ثانية شرقاً). وتتراوح تقديرات عدد المركبات الموجودة هناك ما بين ٦٠ و ٨٠ وحدة^(٧). وتلقى الفريق أيضاً إفادات متعددة بأن قاعدة أخرى لحركة العدل والمساواة توجد في جنوب السودان، لا سيما في تمساحة في ولاية غرب بحر الغزال^(٨).

ثامناً - الطائرات وعمليات التحليق العسكرية الهجومية

ألف - نظرة عامة

٥٩ - واصل الفريق، خلال فترة الولاية الحالية، رصد الطائرات العسكرية التابعة للحكومة في دارفور. ونظر الفريق أيضاً في الصيانة التي تجري خارج دارفور للطائرات العسكرية التابعة لحكومة السودان الرابضة في دارفور، بما في ذلك شراء قطع الغيار، التي عادة ما تنتجها جهة الصنع.

باء - طائرات حكومة السودان في دارفور

١ - الطائرات النفثة من طراز سوخوي SU-25

٦٠ - لاحظ الفريق، خلال فترة ولايته الحالية، أربع طائرات مقاتلة نفثة من طراز سوخوي - ٢٥ في مطار الفاشر، أرقام ذيلها ٢٠٤ و ٢١٠ و ٢١٥ واحدة بالإضافة إلى طائرة تحطمت^(٩). ولاحظ الفريق أيضاً بعض أنشطة الطيران بالقرب من الفاشر. وأكدت حكومة بيلاروس أن حكومة السودان حصلت من بيلاروس في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، على ١٥ طائرة من طراز SU-25 (١٢ طائرة SU-25 ذات مقعد واحد و ٣ طائرات SU-25B ذات مقعدين)^(١٠).

٦١ - وقد سلمت الطائرات بموجب خطاب ضمان قدمته حكومة السودان ذكرت فيه أن تلك الطائرات لن تستخدم على نحو يشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة.

(٧) مصادر سرية موثوقة ومقنعة جرت مقابلتها في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢.

(٨) مصادر سرية موثوقة ومقنعة جرت مقابلتها في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٩) تحطمت إحدى طائرات حكومة السودان من طراز Su-25 وليست في حالة تسمح باستخدامها في الطيران وصنفت على أنها معطوبة بدرجة يتعذر معها تصليحها بتكلفة اقتصادية (الفئة الخامسة)، ومع ذلك ما زالت جاثمة بجانب "منصة الاستعداد التشغيلي".

(١٠) انظر المرفق الثاني من هذا التقرير.

٦٢ - وتدعي حكومة السودان أنها قامت، وفقا لحقوقها كدولة ذات سيادة، بنشر تلك الطائرات على أساس الانتفاع بها على نطاق محدود، مثل حراسة قوافل قواتها وتحركاتها بالإضافة إلى قوافل العملية المختلطة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. وفي اجتماع مع ممثلي وزارة الدفاع في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أكدت الحكومة أنها لن ولم تستخدم أبدا طائرتها الرابطة في دارفور لاستهداف مواطنيها المدنيين.

٦٣ - ومع ذلك، يرى الفريق أن نشر الطائرات SU-25 في دارفور، التي سلمتها بيلاروس في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، دون الحصول على إذن مسبق من اللجنة، هو انتهاك من حكومة السودان للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بصيغته المستكملة في القرارين ١٩٤٥ (٢٠١٠) و ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، وبالتالي، يشكل انتهاكا من جانب حكومة السودان لشهادة المستخدم النهائي المقدمة إلى حكومة جمهورية بيلاروس^(١١).

٢ - طائرات MIG-29

٦٤ - في آب/أغسطس ٢٠١٢، لاحظ الفريق وجود ثلاث من الطائرات الإحدى عشرة من طراز MIG-29، التي تملكها حكومة السودان (٩ ذوات مقعد واحد و ٢ ذاتا مقعدين)، في مطار نيالا^(١٢).

٦٥ - ولاحظ الفريق عدم وجود الطائرات الثلاث MIG-29s خلال زيارته إلى نيالا في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأكد الفريق أن تلك الطائرات نقلت إلى جنوب كردفان وقاعدة العبيد الجوية التابعة للقوات المسلحة السودانية. وتقع كل من هاتين المنطقتين خارج دارفور^(١٣). وحدير بالذكر أن الطائرات MIG-29s شاركت في الهجمات التي شهدتها المشابة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢^(١٤).

(١١) لم تطلب حكومة السودان إعفاء للأنشطة التي أشار إليها ممثلو وزارة الدفاع خلال اجتماعهم مع الفريق في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(١٢) عدد الطائرات MIG-29 مستقًى من مصدر سري ذي مصداقية.

(١٣) عدة اجتماعات مع مصادر موثوق بها في المواقع.

(١٤) حصل خبير القانون الإنساني الدولي على إفادات محاورين مختلفين موثوق بهم بأنهم رأوا وسمعوا طائرات Mig-29s في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد سبق ظهور تلك الطائرات قصف من طائرات من طراز أنتونوف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٦٦ - وفي تقدير الفريق أن حكومة السودان قد أعادت نشر الطائرات MIG-29S لضرورات تشغيلية وبسبب عدم ملائمة مطار نبالا^(١٥).

٦٧ - ويعتقد الفريق أنه ينبغي إجراء مزيد من التحقيق في هذه المسألة.

٣ - الطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز Mi-24^(١٦)

٦٨ - اشترت حكومة السودان ثمان طائرات هليكوبتر عسكرية هجومية من طراز Mi-24 في عام ٢٠١١^(١٧). وهكذا، تمتلك حكومة السودان على الأقل ٥٢ طائرة هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24، لأنها كانت قد اشترت من قبل ١٢ طائرة في عام ٢٠٠٥ و ٣٢ طائرة في عام ٢٠٠٩ (انظر S/2011/111، الفقرة ٨٥).

٦٩ - وأبلغ الاتحاد الروسي الفريق بأن الطائرات الهليكوبتر الثماني المذكورة أعلاه قدمت على أساس تعهد من المستخدم النهائي قدمته حكومة السودان وأوضحت فيه أن تلك الطائرات لن تستخدم في دارفور^(١٧).

٧٠ - ولاحظ الفريق خلال زيارته إلى دارفور، ست طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24 أرقام ذيلها ٩٣٣ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٣٩ و ٩٥٢، في الفاشر ونيالا والجنينة. وكانت الطائرات مطلية باللون الزيتوني والكاكي مع لون أزرق فاتح في أسفلها وعليها علامة القوات المسلحة السودانية كاملة. ولم يتمكن الفريق من الحصول على أرقام الذيل الأخرى بسبب القيود الأمنية.

٧١ - وسعت حكومة السودان إلى التقليل من أهمية وجود تلك الهليكوبترات في دارفور قائلة إنه يتفق مع حقوقها كدولة ذات سيادة. وأشارت إلى أن نشر الهليكوبترات تم على أساس استخدامها على نطاق محدود، مثل حراسة قوافل قواتها وتحركاتها بالإضافة إلى قوافل العملية المختلطة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. وفي اجتماع مع ممثلي وزارة الدفاع في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أكدت حكومة السودان أنها لن ولم تستخدم أبدا طائراتها الموجودة في دارفور لاستهداف مواطنيها المدنيين. ولم توضح بالإضافة إلى ذلك

(١٥) يفترض مطار نبالا إلى مرافق الصيانة ويعاني من أضرار ناتجة عن وجود أجسام غريبة. ويذكر أن طائرات MIG-29 مزودة بمحركات عالية الأداء يمكن أن تشفط الأجسام الغريبة مما يلحق بها ضررا.

(١٦) تسمى Mi-24 أيضا MI-35 في بعض البلدان.

(١٧) رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ واردة من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

ما إذا كان أي من الطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز Mi-24 التي شوهدت في دارفور جزءاً من مشتريات عام ٢٠١١ أم لا^(١٨).

٧٢ - ومع ذلك، يرى الفريق أن نشر الطائرات الهليكوبتر من طراز Mi-24 في دارفور، التي سلمها الاتحاد الروسي بعد الحظر، دون الحصول على إذن مسبق من اللجنة، هو انتهاك من حكومة السودان للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بصيغته المستكملة في القرارين ١٩٤٥ (٢٠١٠) و ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، وبالتالي، يشكل انتهاكاً من جانب حكومة السودان لشهادة المستخدم النهائي المقدمة إلى الاتحاد الروسي.

٤ - صيانة الطائرات الرابضة في دارفور

٧٣ - ينص القراران ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٩١ (٢٠٠٥) بتمديد حظر توريد الأسلحة على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك قطع الغيار، فضلاً عن تقديم المساعدة المتعلقة بصيانة المعدات العسكرية.

٧٤ - وبالنظر إلى عدم وجود مرافق الصيانة في دارفور، رأى الفريق أنه لا يمكن للقوات المسلحة السودانية إجراء عمليات الصيانة الإلزامية من الدرجتين الثانية والثالثة. ويعني ذلك ضمناً أن عمليات الصيانة المطلوبة للطائرات العسكرية الرابضة في دارفور تتم خارج المنطقة وتتطلب قطع غيار تنتجها جهة الصنع في المعتاد.

٧٥ - ومع ذلك، يرى الفريق أن صيانة الطائرات العسكرية الرابضة في دارفور بقطع غيار مشتراة من خارج السودان، دون الحصول على إذن مسبق من اللجنة، تشكل انتهاكاً من جانب حكومة السودان للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بصيغته المستكملة في القرارين ١٩٤٥ (٢٠١٠) و ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، وتشكل بالتالي انتهاكاً من جانب الحكومة لشهادة المستخدم النهائي^(١٩).

٧٦ - وفي عام ٢٠١١، أفاد الفريق بأن حكومة السودان ادعت بأن الحظر لا يشمل لوازم الصيانة تلك وإمدادات الوقود (انظر S/2011/111، الفقرة ٩٠). ويرى الفريق مرة أخرى في إطار ولايته الحالية أن هذا الاستثناء لم يذكر في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

٥ - عمليات التحليق الجوي العسكرية الهجومية وعمليات القصف

٧٧ - تلقى الفريق معلومات موثوقة تفيد أن القوات المسلحة السودانية قامت بعدة عمليات تحليق عسكرية هجومية وعمليات قصف في دارفور باستخدام طائرات أنتونوف^(١٩)

(١٨) رفضت حكومة السودان الرد على الاستبيان الذي قدمه الفريق وشمل هذه المسألة.

وطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز Mi-24 وطائرات MIG-29 و SU-25. ولم يتمكن الفريق والعملية المختلطة من التحقق من بعض عمليات التحليق المذكورة.

٧٨ - وخلص الفريق خلال فترة ولايته إلى استنتاج مؤداه أن معظم المناطق المتضررة في دارفور تقع في مناطق جبل مرة وادي هور والهشابة وشنقل طوباوي وحولها^(٢٠).

٧٩ - وفي هذا السياق، أفاد الفريق في عام ٢٠١١ بأنه لاحظ في مناسبتين تخزين قنابل البراميل في العراء بجانب مدرج مطار الفاشر وتحميل بعض القنابل في طائرة من طراز أنتونوف (انظر S/2011/111، الفقرة ٩١).

٨٠ - وفي اجتماع مع ممثلي وزارة الدفاع في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنكرت حكومة السودان وقوع أي تفجيرات في دارفور، ورفضت الادعاءات القائلة بوقوع ضحايا بين المدنيين بالتأكيد على أنها لم ولن تستخدم أبدا طائراتها الموجودة في دارفور لاستهداف مواطنيها المدنيين. وذكرت أن الادعاءات القائلة بتعرض المدنيين لغارات جوية واستخدام الحكومة طائراتها في دارفور ليست سوى مجرد دعاية من جماعات المعارضة ومؤيديها.

٨١ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قامت طائرتان من طراز Mi-24 تابعتان للقوات المسلحة السودانية باستعراضات جوية على ارتفاع منخفض جدا فوق قسم للدوريات تابع للعمليات المختلطة مباشرة. وفي الوقت نفسه، حلقت طائرة من طراز أنتونوف في مدار متوسط الارتفاع. ويعتبر الفريق تلك المناورات عمليات تحليق تنطوي على تهديد.

٨٢ - وفي اجتماع عقده الفريق مع جهة التنسيق التابعة للحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ادعت حكومة السودان بأن الطائرة ظنت أن الدورية كانت قافلة تابعة لحركة مسلحة. ومن الجدير بالذكر أن مركبات الدورية كانت تحمل شارة الأمم المتحدة بشكل جلي.

(١٩) تجدر الإشارة إلى أن "أنتونوف" هو الاسم المستخدم عموما للإشارة إلى أي طائرة تستخدم لأغراض القصف الجوي. ومن ثم، لا ينبغي أن يفترض في أي من إفادات الشهود أن عملية القصف أجريت فعلا بواسطة طائرة من طراز أنتونوف.

(٢٠) أفادت تقارير سرية شتى بأن القوات المسلحة السودانية شنت غارات جوية على المناطق التالية: لبدو في أيار/مايو ٢٠١٢، وكنجارة رهد جداد ولسكني وجبل كوشني بجبل مرة في تموز/يوليه ٢٠١٢، والهشابة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وشنقل طوباوي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأبو زرقة (الواقعة في منتصف الطريق بين شنقل طوباوي وأبو زرقة وقرب الخرطوم الجديدة) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأم كدادة (١٣ درجة و ١٣ دقيقة و ٢٧ ثانية شمالا و ٢٠ درجة و ١٣ دقيقة و ٢٩ ثانية شرقا) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وفي تريتيير (شرق جبل مرة) في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٨٣ - واعتبر الفريق أن عمليات القصف الجوي داخل مناطق دارفور المذكورة أعلاه تشكل انتهاكا من جانب حكومة السودان للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). ويرى الفريق أيضا أن عمليات التحليق على ارتفاع منخفض تلك تشكل تهديدا ومن ثم تعتبر عمليات هجومية وبالتالي تشكل انتهاكا من حكومة السودان للقرار نفسه.

٨٤ - وتلقى الفريق ادعاءات وإفادات مؤداها أن أجهزة تابعة لحكومة السودان، غير القوات المسلحة السودانية، تقوم أيضا بتوجيه عمليات جوية في دارفور. على أن الفريق لم يتمكن من التحقق من هذه الادعاءات ويعتقد أنه ينبغي مواصلة التحقيق فيها.

تاسعا - أداء دور مصدر للمعلومات عن الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو غيرها من الأعمال الوحشية

ألف - نظرة عامة

٨٥ - يشكل رصد "انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو غيرها من الأعمال الوحشية" والإبلاغ عنها أحد المجالات الرئيسية الواقعة ضمن اختصاص الفريق وفقا للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). ولقد ركز الفريق عمله خلال فترة ولايته هذه على المواقع الأكثر تضررا من النزاع وعلى الحالات التي شهدت أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكان أيضا للاعتبارات المتعلقة بإمكانية أو عدم إمكانية الوصول إلى بعض المناطق أثرها في عمل الفريق^(٢١).

باء - انتهاكات القانون الإنساني الدولي

١ - تعريف نزاع دارفور في إطار القانون الإنساني الدولي

٨٦ - يتسم النزاع المسلح في دارفور بطول أمد الأعمال القتالية بين حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة الدارفورية التي تتميز بميكلها المنظم وقيادتها المنظمة والتي تواصل القتال ضد سلطات الحكومة المركزية. وبسبب الطابع الطويل الأمد للنزاع، والهيكلة المنظم

(٢١) للاطلاع على قائمة بالمجالات المشمولة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يرجى الرجوع إلى المرفق الثالث من هذا التقرير.

لجماعات المعارضة المسلحة، واستمرار سيطرتها على أجزاء من أراضي دارفور^(٢٢)، تجتمع فيه الشروط الضرورية لتصنيف نزاع دارفور بأنه نزاع مسلح غير دولي^(٢٣).

٨٧ - ومنذ نشأة الجبهة الثورية السودانية^(٢٤)، قامت جماعات المعارضة الدارفورية بتوسيع نطاق أنشطتها خارج حدود النزاع. وفي حين أفادت تقارير بأن حركة العدل والمساواة قاتلت جنبا إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد القوات المسلحة السودانية في هجليج في آذار/مارس ٢٠١٢^(٢٥)، أو مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال في جنوب كردفان، وتردد أيضا أن لها قاعدة عسكرية واحدة على الأقل وتحظى بالدعم في جنوب السودان (انظر الفقرة ٥٨). بيد أنه استنادا إلى التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن كيفية عمل جماعات المعارضة المسلحة في دارفور، وإلى مقابلات مطولة أجراها مع هذه الجماعات ومع مصادر موثوقة^(٢٦)، لا يؤثر هذا الدعم مع ذلك على طبيعة النزاع في دارفور^(٢٧). ولئن كانت جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية تتلقى دعما ماليا أو عن طريق

(٢٢) انظر المرفق الرابع من هذا التقرير للاطلاع على خريطة لمواقع الحركات والائتلافات النشطة في دارفور.

(٢٣) يندرج تعريف "النزاع المسلح غير الدولي" بالتحديد ضمن نطاق المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي تنظم وسائل وأساليب القتال التي تلزم جميع أطراف النزاع. والسودان من الدول الموقعة بالطبع على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وتنطبق أيضا في هذا الصدد معاهدات ومصادر أخرى للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والقانون الدولي العرفي.

(٢٤) وفي عدد من الحالات، يذكر الفريق الجبهة الثورية السودانية حيث تأكدت مشاركة واحدة على الأقل من جماعات المعارضة المسلحة الموجودة في دارفور كجزء من الجبهة. بيد أنه لم يتسن التحقق من هوية الجماعات الأخرى المشاركة، إن وجدت.

(٢٥) مقابلات مطولة أجراها الفريق مع مصادر مختلفة موثوقة في جنوب السودان وأوغندا وإثيوبيا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٢٦) تحقيقات أجراها الفريق في مختلف الهجمات التي شنتها الجبهة الثورية السودانية في دارفور بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومقابلات أجراها مع ممثلي الجبهة والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وأطراف شتى موثوقة في السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٢٧) فيما يتعلق بالنزاعات غير الدولية التي تصبح إما دولية وإما ذات طابع دولي إلى جانب نزاع داخلي مسلح، يرجى الرجوع إلى القرار الذي اتخذته دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المدعي العام ضد دوسكو تاديتش، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، القضية IT-94-I-A، الفقرة ٨٤، وهو متاح في الموقع الشبكي: <http://www.unhcr.org/refworld/docid/40277f504.html> وقرار المحكمة الجنائية الدولية الذي يثبت التهم في قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو، الفقرة ٢٠٩. وينص القرار الصادر في قضية تاديتش على أن النزاع قد يصبح دوليا إن تدخلت دولة أخرى في ذلك النزاع عن طريق قواتها (تدخل مباشر) أو في حالة تصرف بعض المشاركين في النزاع الداخلي المسلح نيابة عن تلك الدولة الأخرى

توفير المعدات العسكرية أو التدريب، فإنها تواصل تنظيم وتخطيط أعمالها العسكرية الداخلية الخاصة. إلا أن الفريق يشعر بالقلق إزاء تأثير التوترات القائمة على الحدود وأثر الأزمة في جنوب كردفان والنيل الأزرق على دارفور. وفي حين سجل الفريق وجود لاجئين دارفوريين من بين الوافدين الجدد من هاتين الولايتين في إثيوبيا وجنوب السودان^(٢٨)، وبالنظر إلى وجود جماعات معارضة مسلحة دارفورية في جنوب كردفان، يرى أنه لا يمكن فصلهم عن دارفور، لا سيما وأن تدهور حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في المناطق الثلاث المذكورة أعلاه قد يؤثر بعضهما في بعض.

٨٨ - ولا تزال المنازعات بين القبائل متزايدة، لا سيما في شمال دارفور. وقام الفريق بالتحقيق في عدد من الحالات التي شنت فيها قبائل البدو الرحل أو من يشار إليهم عادة "بالعرب"، اعتداءات على مخيمات للنازحين أو على قرى. ولقد شن أيضا هؤلاء الرجال المسلحون، الذين غالبا ما يشير إليهم من أجريت معهم مقابلات على أنهم "جنجويد سابقون" هجمات على شرطة حكومة وعلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني خلال فترة ولاية الفريق هذه.

٢ - الهجمات على المدنيين أو الهجمات التي تؤثر عشوائيا على المدنيين

(أ) عمليات القصف الجوي

٨٩ - خلال اجتماعات مع السلطات الحكومية، ذكر مكتب الاتصال ردا على استفسارات الفريق بشأن عمليات القصف الجوي أن حكومة السودان لم تقصف في الماضي ولن تقصف أبدا في المستقبل أهدافا مدنية أو السكان المدنيين في دارفور (انظر الفقرة ٨٠). وقالت جهة الاتصال الحكومية بوضوح إن الحق في استخدام عمليات القصف الجوي في دارفور يقع ضمن نطاق سيادة دولة السودان وأنه ضروري في بعض الحالات للدفاع عنها، إلا أن هذا الحق لن يمارس أبدا ضد السكان المدنيين^(٢٩). وأوضح أيضا ممثل القوات المسلحة

(تدخل غير مباشر). ولكي يعتبر أن المشاركين في النزاع الداخلي المسلح يتصرفون نيابة عن دولة أخرى، توضح دائرة الاستئناف في الفقرة ١٣٧ من قرارها أنه ينبغي أن يكون للدولة المشار إليها "دور في تنظيم أو تنسيق أو تخطيط الأعمال العسكرية للجماعة العسكرية، إضافة إلى تمويل تلك الجماعة أو تدريبها أو تجهيزها أو تقديم الدعم التنفيذي لها".

(٢٨) بحث أجراه الفريق في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢ بجنوب السودان وإثيوبيا.

(٢٩) اجتماعات مختلفة مع مكتب الاتصال في الخرطوم وممثل القوات الجوية السودانية. وضم آخر تلك الاجتماعات وهو الاجتماع الذي جرى فيه تناول مسألة قصف المشابة وعمليات القصف الجوي الأخرى ضد المناطق الأهلية بالسكان المدنيين مكتب الاتصال وممثل القوات الجوية السودانية وعقد بالخرطوم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وحضره اثنان من أعضاء الفريق.

السودانية أن الحكومة استخدمت طائرات الهليكوبتر ضد مواقع جماعات المعارضة المسلحة توخيا للدقة بقدر أكبر واستهدافا دون المساس بالأهداف المدنية. وتلقى الفريق الرد نفسه عندما أثار مسألة أحدث حالات القصف الجوي التي أبلغ عنها، بما في ذلك الحالات التي حقق فيها الفريق، في المشابة وفي مختلف أنحاء منطقة شرق جبل مرة.

٩٠ - وعلى الرغم من هذه التصريحات، يتبين من التحقيق الذي أجراه الفريق خلال فترة الولاية الراهنة أن القصف الجوي ما زال يُستخدم ضد المناطق المدنية و/أو يتضرر منه المدنيون بشكل عشوائي. ويتبين من مقابلات مطولة أجريت مع عدد كبير من المصادر الموثوقة وشهود العيان^(٣٠) من مختلف أنحاء شمال دارفور وشرق جبل مرة، أن الضربات الجوية لا تزال تلحق أضرارا بالقرى. وتشير إفادات متكررة إلى أن الهجمات على القرى تسبقها غارات جوية تشنها طائرات^(٣١) من طراز أنتونوف تستغرق بضع ساعات لمدة تتراوح بين يوم واحد وثلاثة أيام، ويعقبها بعد ذلك تقدم أفراد يرتدون الزي الكاكي^(٣٢) في شاحنات وعلى ظهر الخيول أو الجمال يدخلون القرى ويرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وأوضحت إفادات متطابقة أن الطائرات تواصل التحليق فوق القرى لبضعة أيام بعد القصف الأولي، بينما تدور الهجمات البرية. وأفاد عدد من المصادر^(٣٣) المذكورة باستخدام طائرات من طراز MIG لشن الغارات الجوية، وأكدت أن ذلك سمة جديدة من سمات النزاع.

٩١ - وبلغت الاشتباكات المسلحة بين حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة، بما فيها جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، أوجها في الفترة بين ٢٥ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بقصف المشابة في شمال دارفور. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى المنطقة. إلا أن مقابلات ومصادر موثوقة تفيد^(٣٤) بأن البلدة هوجمت أولا بطائرات من طراز أنتونوف حلقت فوقها بضع مرات قبل إلقاء القنابل. وبدأ الناس يفرون

(٣٠) مقابلات أجراها الفريق مع المنظمات غير الحكومية والعملية المختلطة ومع أكثر من ٤٥ من شهود العيان والنازحين معظمهم من شرق جبل مرة ومحلية شاوة، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٣١) لا يزال من السمات العامة للنزاع في دارفور أنه نادرا ما تحدّد هوية مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وغالبا ما يشير إليهم الضحايا على أنهم "عرب" إذا كانوا من البدو الرحل، أو رجال في الزي النظامي إذا كانوا أفرادا من الجماعات شبه العسكرية الحالية أو السابقة، أو كرجال مجهولين.

(٣٢) مقابلات أجريت في الفترة بين نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٣٣) لم يفصح الفريق عن أسماء ومناصب مصادره لأسباب تتعلق بالسلامة والسرية.

ولكن بعد القصف بوقت قصير وصل أفراد في الزبي الكاكي على متن مركبات. ويدعي البعض أنه أعقبهم آخرون بمتطون جمالا أو خيولا. وقيل إن هؤلاء الأفراد توزعوا على ثلاث وجهات لتغطية المحلية وأخذوا يطلقون النار عشوائيا والناس يحاولون الفرار. وفي حين كان معظم الناس يفرون للجوء إلى واد مجاور، اختبأ بعضهم في كهوف أو في أي مكان متاح لهم. وأبلغت المصادر نفسها الفريق بأن شهود عيان الذين عادوا إلى مسرح الأحداث في اليوم الثالث أحصوا ١٤٦ جثة. وأفاد جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي بمقتل ٧٠ شخصا. وأفيد بأن إطلاق النار والقصف استمرا لمدة يومين أو ثلاثة أيام. وذكر أن شاهد عيان معين تعرف على أحد الجنود قال إنه من أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية. وجاء في إفادة واحدة إنه وقعت على الأقل محاولتا إعدام خارج نطاق القانون حيث اقتيد رجلان عنوة وتم تعذيبهما كل على حدة. ووردت تقارير عن الهجوم الذي وقع في الهشابة يدعي فيها أنه تم نشر طائرات من طراز MIG لقصف المنطقة في اليومين الثاني والثالث.

٩٢ - وزعم أن محلية تريثير الصغيرة الواقعة شرق جبل مرة تعرضت لقصف بطائرات من طراز أنتونوف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢^(٣٤)، وأن الضربات الجوية استمرت طيلة اليوم، مما تسبب في فرار المدنيين والاختباء في مرازعههم. وفي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دخل البلدة أفراد مسلحون يرتدون زيا عسكريا موها وصفهم الناجون بأنهم "جنجويد"، وضربوا السكان واعتدوا عليهم. وقال الناجون للفريق إن وداوا وكورفلا تعرضتا لنفس المعاملة. وأصيب أربعة أشخاص ولاذ معظم سكان القرية بالفرار سيرا على الأقدام أو على متن الشاحنات أو على ظهور الحمير، ووصلوا إلى مخيم زمزم، حيث كانوا لا يزالون، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، يعيشون في خيام مرتجلة ويفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية. وقال الناجون الذين قابلهم الفريق إن قراهم كان يسودها السلام في السابق ولم يكن فيها أي وجود لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، حيث إنها تقع على بعد ٧ كيلومترات من محلية ثابت، التي تسيطر عليها الحكومة. وردا على سؤال عن السبب في الهجوم، قالوا إنهم يعتقدون أن الحكومة تشته في تأييدهم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وقيل للفريق إن الجنود المسلحين اغتصبوا امرأتين من القرية في أعقاب الهجوم. وثمة شاب ممن قابله الفريق يدعي أن الجنود كانوا قد ألقوه في حفرة وغطوه وتركوه حتى يموت. غير أنه تمكن من الزحف خارج الحفرة وعثر عليه أقاربه ونقلوه مع النازحين. وشهد الفريق آثار جروحه.

(٣٤) مقابلات مع ١٢ من النازحين من المنطقة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الشكل الخامس
تسكين الوافدين الجدد إلى مخيم زمزم للنازحين



المصدر: التقطها الفريق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الشكل السادس
شاحنة تحمل وافدين جددًا من شرق جبل مرة



المصدر: التقطها الفريق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(ب) الاشتباكات المسلحة والهجمات على السكان المدنيين

٩٣ - اشتدت الاشتباكات المسلحة بين مختلف جماعات المعارضة المسلحة، لا سيما أفراد الجبهة الثورية السودانية وحكومة السودان خلال السنة. فقد شنت الجبهة الثورية السودانية عددا من الهجمات على مواقع القوات المسلحة السودانية والحكومة في دارفور، مما أسفر عن مقتل وجرح أفراد من قوات الحكومة. ورغم أن كل من الجانبين يبلغ عن وقوع خسائر في

صفوفه فقد ظل من الصعب جدا التحقق من عدد الضحايا وأثر القتال على السكان المدنيين المجاورين، بسبب عدم إمكانية وصول كل من العملية المختلطة والفريق إليهم. غير أن هناك بضع حالات، في سجيلي والمهشابة، أدت فيها الاشتباكات إلى هجمات على المدنيين أو على البلدات وأسفرت عن عدد رهيب من الضحايا.

٩٤ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، شن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي هجوما على موقع لقوات الدفاع الشعبي، ردا، حسبما تردد، على آخر عملية قصف تعرضت لها منطقة شرق جبل مرة، وأسفر، حسبما يدعى، عن حوالي ٩ ضحايا، وأعقبه هجوم ثان. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت قوات الدفاع الشعبي بلدة سقلي، ردا على الهجوم، مما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين. وقال شهود عيان للفريق إن ثلاث مركبات مسلحة دخلت البلدة وعلى متنها رجال من مختلف القبائل، ما عدا الزغاوة، يرتدون زيا عسكريا موها. وتعرض عدد من القرى الصغيرة في منطقة شوا، من بينها سجيلي وكوي وخيمة وأحمد الطيب وأربعة بيوت وأم بليلة، للهجوم، مما تسبب في نزوح نحو ٧٥٠ شخصا، على حد قول بعض الناجين. ونقل الأهالي جثث القتلى أمام مقر العملية المختلطة بالفاشر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لإقامة الأدلة والاحتجاج على عدم توفير الحماية للمدنيين في دارفور. وتحدث شهود عيان قابلهم الفريق عن مقتل ١٠ أشخاص في منازلهم أو حين فرارهم. وقتلت الإبل والماشية وحرق البيوت. وأوقفت الحكومة بعثة تقييم مشتركة أولا ثم توجهت بعد ذلك إلى سقلي حيث أفاد أعضاؤها بأنهم وجدوا القرية مهجورة تماما، وقد غادرها سكانها فيما يبدو على عجل وكانت النيران مشتعلة في بعض البيوت. وأفادوا أيضا بأنهم اكتشفوا ماشية مذبوحة. والتقى الفريق بأقارب وعشيرة رجل يدعى إنه قُتل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر لدى عودته إلى قرية أحمد الطيب في محلية شاوة لأخذ حماره. وينتمي السكان النازحون بأكملهم من شاوة إلى قبيلة الزغاوة، وتحدث بعض النازحين ممن قابلهم الفريق عن استمرار عناصر مسلحة من القبائل الأخرى في تخويف الزغاوة واستهدافهم.

الشكل السابع وافدون جدد من شاوة إلى مخيم زمزم



المصدر: التقطها الفريق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٩٥ - ظل، بالتالي، الوصول إلى أجزاء من جبل مرة، لا سيما الجزء الشرقي منه، متعذرا على العملية المختلطة وعلى الفريق. وحاول الفريق جمع معلومات، في المقام الأول، عن القتال الدائر بين جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية داخل المنطقة الشرقية من جبل مرة ولكن لم يتسن التأكد من صحة المعلومات ولم يتمكن الفريق من الاتصال بأي من الجهات المتحاربة في الميدان. واستمع الفريق إلى إفادات مصادر لها مصداقية بشأن ثلاث حالات احتجاج على يد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، ولكنه لم يتمكن من الوصول إلى المنطقة أو الاتصال بشهود عيان للتحقق من تلك المعلومات^(٣٥). وأشار أيضا في مقابلات أجريت مع بعض النازحين من بعض أنحاء شرق جبل مرة إلى أن قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد غير موجودة في عدد من القرى التي تعرضت للهجمات، وإن كان السكان المدنيون الذين قابلهم الفريق يعتقدون أنهم مستهدفون بسبب ولائهم المفترض لذلك الفصيل^(٣٦).

٩٦ - وجمع الفريق معلومات من مصادر موثوقة^(٣٧) عن الهجمات التي شنتها الجبهة الثورية السودانية على عدد من البلدات والمحليات في دارفور. وشنت العديد من هذه الهجمات بهدف سرقة المعدات العسكرية أو الأدوية أو الأغذية أو إمدادات الوقود. ولم تكن

(٣٥) مقابلات أجري معظمها في أيار/مايو وفي الفترة من آب/أغسطس حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٣٦) مقابلات أجريت مع مجموعات من النازحين حديثا في شمال دارفور، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٣٧) مقابلات أجريت مع موظفي الأمم المتحدة ومع محاورين موثوق بهم والنازحين والسلطات الحكومية وأعضاء الجبهة الثورية السودانية بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

تلك الهجمات المعينة تستهدف السكان المدنيين ولكن القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المناطق لم تمكن الفريق أو حتى العملية المختلطة من مراقبة امتثال الجهات المتحاربة للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي والتحقيق في أي انتهاكات مرتكبة.

٣ - حماية المدنيين

٩٧ - تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، لا سيما أكثر الفئات ضعفاً كالنازحين، على عاتق السلطات الحكومية (انظر المبدأ ٣ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين). وتدخل الحماية أيضاً في صميم ولاية العملية المختلطة. بيد أن حماية المدنيين، وخاصة النازحين في دارفور، لا تزال تشكل تحدياً كبيراً. ووفقاً للعملية المختلطة، كان يوجد ١٧٠٢٠٠٠ نازح يعيشون في مخيمات مختلفة في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق الخامس من هذا التقرير). وبصرف النظر عن عدد العائدين المسجلين في العام الماضي، وثق الفريق استمرار حالات النزوح، حتى من مناطق العائدين، ووصول وافدين جدد إلى المخيمات بسبب تحديد القتال. وزار الفريق خلال زيارته مخيمات رئيسيين للنازحين، ومنع من دخول مخيم ثالث في وسط دارفور. وجمع الفريق إفادات تتحدث عن انعدام الأمن، وازدياد الأعمال الإجرامية داخل بلدات مثل نيالا، والمخيمات، واستمرار التحرش بالنازحين من قبل عناصر مجهولة أو من القوات الحكومية في بعض المناطق أثناء دخولهم إلى المخيمات أو خروجهم منها، وانعدام الأمن داخل المخيمات. وما برح النازحون يتنقلون من مكان إلى آخر.

٩٨ - وفي ١ آب/أغسطس، قتل معتمد الواحة وسائقه في كتم، أثناء محاولة لاختطاف مركبة المعتمد. وبعد أن أفيد عن العثور على المركبة المهجورة على مسافة كيلومترين اثنين من مخيم كساب للنازحين، أفادت بعض التقارير^(٣٨) بأن عدداً يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رجل من قبيلته "العرب"، شنوا هجوماً انتقامياً على مراكز الشرطة الحكومية في فاتابورنو وفي مخيم كساب للنازحين. وحاصر رجال القبيلة المخيم ثم أخذوا يطلقون النار عليه بغزارة ونهبوه. وأبلغ شهود عيان الفريق أن نساء من القبيلة المغيرة شوهدن وهن يساعدن في أعمال نهب المنازل داخل مخيم كساب خلال الهجوم. كما استهدفت الهجمات وأعمال النهب مكاتب المنظمات الإنسانية. وعلى الفور بدأ سكان المخيم، الذين لا يقل عددهم عن ٤٠٠ ٢٢ نازح^(٣٩)، ويفوق، حسب بعض المصادر، ٣٠٠٠٠ يفرون في اتجاهات شتى. وفي حين

(٣٨) المقابلات التي أجراها الفريق والمواد التي جمعها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٣٩) استناداً إلى العملية المختلطة، هذا هو عدد النازحين المسجلين لدى برنامج الأغذية العالمي.

لجأ البعض إلى بلدة كتم، اختبأ آخرون في مدرسة البلدة، ولاذ آخرون بالعراء. ولم تكن توجد للعملية المختلطة مراكز داخل المخيم عندما وقع الهجوم. ووفقاً للعملية المختلطة، فإن التراجع على الأرض أرغمها على إزالة مركز الشرطة المجتمعية التابع لها منذ حوالي عامين، مما أعاقها عن أن يكون لها وجود مستمر داخل المخيم. ولقد تمت تسوية مسألة الأراضي مباشرة في أعقاب الهجوم. وفي حين كان من المفترض تسيير دوريات مرتين في اليوم إلى كساب، لم تسر أي دورية في اليوم الذي وقع فيه الحادث أو اليوم الذي سبقه. وأعاقت مياه الأمطار العملية المختلطة عن دخول المخيم في أعقاب الهجوم. وكانت العملية المختلطة تدعم الاستجابة الإنسانية. واستناداً إلى مختلف المقابلات التي أجراها الفريق مع المنظمات الإنسانية والمصادر الموثوقة، كان الأمن يشكل أكبر تحدٍ في كساب وكتم، وليس تقديم المساعدة الإنسانية. وتفرق النازحون الذين فروا من المخيم بسبب شدة عنف الاعتداء وعدم تمكن الوكالات الإنسانية من الوصول إليهم لبضعة أيام. وتمثل التحدي الأكبر في استمالة الناس للعودة إلى المخيم. وبعد ذلك، كثفت العملية المختلطة دورياتها ووجودها داخل المخيم حيث وعدت بإقامة مركز لها، مما يشجع النازحين على العودة. وأثناء زيارة الفريق للمخيم في آب/أغسطس ٢٠١٢، كان النازحون لا يزالون يرون أنه يلزم تسيير مزيد من الدوريات حتى وإن كان الوضع مستقر.

الشكل الثامن

مخيم كساب



المصدر: التقطها الفريق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

الشكل التاسع
طلاب يقفون أمام مدرسة في كتم لجأ إليها النازحون في أثناء الهجمات التي شنت على
مخيم كساب في آب/أغسطس ٢٠١٢



المصدر: التقطها الفريق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٩٩ - ويستدل من المقابلات التي أجريت مع مختلف المحاورين، بمن فيهم النازحون على أن أفراد قبيلة الزغاوة في شمال دارفور، لا يزالون يعانون من التهريب والمضايقة. وفي منطقة شنقل طوباوي، أبلغ عدد من المصادر الموثوقة، من بينها منظمات غير حكومية وموظفون بالأمم المتحدة، الفريق بأن وجودها يقتصر حالياً على مخيمات النازحين. وأفادت عدة نساء أجريت معهن مقابلات بأنهن يتعرضن للاعتداء والإهانة ولهجمات من قبل قوات شبه عسكرية تابعة للحكومة، خاصة أثناء دخولهن إلى قراهن أو إلى المخيمات وخروجهن منها، لأنهن ينتمين إلى قبيلة الزغاوة^(٤٠).

١٠٠ - ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة مشكلة كبيرة تؤثر على حياة المدنيين في دارفور. وحقق الفريق في حوادث وقعت في شمال وجنوب دارفور ارتكبها رجال مسلحون مجهولو الهوية وأفراد من القبائل المسلحة الذين يشار إليهم عادة باسم "الجنجويد السابقين"^(٤١). ولقد أسفر غياب القانون والنظام، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والولاءات القبلية ودعمها عن وقوع العديد من الحالات التي وثقها الفريق تتعلق بحدوث وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، وانتهاكات للنظام القضائي، وهجمات عشوائية على مخيمات النازحين.

(٤٠) أجريت مقابلات مع منظمات غير حكومية، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، والعملية المختلطة، ونازحين بين شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٤١) أجريت مقابلات مع منظمات غير حكومية، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ومحامين، وصحفيين، وموظفين من الأمم المتحدة بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٠١ - وينحي العديد من شهود العيان والضحايا الذين أجرى الفريق مقابلات معهم باللائمة على عناصر من قوات الدفاع الشعبي والشرطة الاحتياطية المركزية، عن أعمال المضايقة والترهيب داخل المخيمات أو في المناطق الريفية في دارفور، لا سيما في الشمال. وأبلغ الفريق في حالات شتى^(٤٢) عن دور السلطات المحلية، لا سيما حاكم شمال دارفور، في تسليح أو دعم أو القبائل المحلية أو تجنيدها في قوات الدفاع الشعبي أو في الشرطة الاحتياطية المركزية من أجل زيادة التوتر بين القبائل.

١٠٢ - وتتواصل النزاعات على الأرض وبين البدو الرحل والمجتمعات المحلية المستقرة. وشهدت نهاية عام ٢٠١٢ إئتلاف المحاصيل. فقد أفيد بأن مجموعات مسلحة أو أفراد مسلحين من البدو الرحل عمدوا بالقوة في بعض الحالات إلى ضمان أن ترعى أبقارهم في أراضي المزارعين قبل أن يتمكنوا من حصاد محاصيلهم.

٤ - القيود المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني والمضايقات التي يتعرضون لها

١٠٣ - لا يزال، بشكل عام، يتعذر دخول المنظمات الإنسانية إلى أجزاء من دارفور، وخاصة شرق جبل مرة، التي لا تزال تواجه صعوبات في توفير المساعدة الإنسانية الأساسية، مثل الأدوية واللقاحات، حتى للأطفال الرضع، والسكان المدنيين المحصورين. ويؤد الفريق أن يسلط الضوء على أهمية وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المحتاجين على نحو آمن ومستدام. وعلى الرغم من إمكانية وصول العملية المختلطة أحياناً إلى أجزاء من شرق جبل مرة خلال عام ٢٠١٢، فلا يزال ذلك محدوداً ومشروطاً، ولا يكفي بأي شكل من الأشكال لتهيئة مكان إنساني يتيح تقديم المساعدة الإنسانية على نحو محايد ونزيه وفعال. وتعد سلامة العاملين في المجال الإنساني وتوقيت التدخلات الإنسانية أمراً في غاية الحيوية بالنسبة للعمليات الإنسانية ولكنه، للأسف، ليس مضموناً في جميع أنحاء دارفور. والواقع أن خشية المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة على سلامة موظفيها يدفع عدداً منها إلى تقييد أنشطتها وتحركاتها. ويلاحظ الفريق أن استمرار عدم التمكن من الوصول إلى بعض المناطق، مثل شرق جبل مرة، أدى إلى توقف بعض المنظمات غير الحكومية، بل حتى أجزاء من العملية المختلطة عن تقديم المساعدة المطلوبة.

١٠٤ - ويشكل نظام التصاريح من مختلف السلطات الحكومية، بما في ذلك مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة، في بعض الحالات، عقبة أمام عمل المنظمات غير الحكومية

(٤٢) أجريت مقابلات مع مصادر موثوقة لا يمكن الكشف عنها لأسباب تتعلق بالسلامة، على مستوى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ووكالات الأمم المتحدة. وحتى بعد الحصول على موافقة للدخول إلى المخيمات أو إلى مناطق معينة، غالباً ما توقف الاستخبارات العسكرية أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني العاملين في المنظمات غير الحكومية الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة عند مدخل المخيم أو قبل بلوغهم مقصدهم، مما يعوقهم عن أو يحول دونهم وتقديم المساعدة. ووصف عدد من المصادر الموثوقة بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للفريق تجربتهم مع مفوضية العون الإنساني التي تعمل يداً بيد مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني في دارفور، وتعمل كمصدر للمعلومات عن المنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني، سواء أثناء عملهم في المجال الإنساني أو أثناء عمليات الإغارة على مكاتب المنظمات غير الحكومية وإغلاقها. فقد أغلقت ثلاثة مكاتب تابعة لمنظمات غير حكومية وطنية في جنوب دارفور في عام ٢٠١٢، في حين أوقف عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل منظمة أطباء بلا حدود^(٤٣)، برامجها لعدم تمكنها من الاضطلاع بعملها والعمل بحرية في دارفور. ولا يزال أثر طرد المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٩ على العمليات الإنسانية جلياً، ولا سيما في مجالات الحماية. فالمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة تعمل في مناخ من الخوف وتهديد خشية إغلاقها أو الإعلان أن العاملين فيها أشخاص غير مرغوب فيهم. ونقل العديد منها للفريق الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التأشيرات لموظفيها، ولا سيما فيما يتصل بالبرامج التي تعتبر حساسة أو تمس المجالات التي تشمل حماية المدنيين. ولا يزال الموظفون الوطنيون هم الأكثر عرضة للمضايقة. فالحساسيات القبلية في مناطق مثل شمال دارفور تجعلهم أكثر عرضة للخطر. وأطلع الفريق سراً على حالات تعرض فيها للخطر عاملون وطنيون من منظمات غير حكومية أو من العملية المختلطة فأعيد نشرهم، أو طلب منهم البقاء في الظل في أعقاب أي هجوم أو نزاع قبلي، بسبب انتمائهم العرقي. إن إعلان الحكومة في عام ٢٠١٢ أنها ستؤمم العمل الإنساني في السودان، الأمر الذي لم ينفذ بعد، يثير القلق بشأن كفاءة تقديم المساعدة الإنسانية مستقبلاً في دارفور، وخاصة في أكثر المناطق تضرراً من النزاع.

٥ - الهجمات على حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني

١٠٥ - شهدت فترة الولاية هذه تصاعداً في الهجمات على العملية المختلطة. ويتبين من الأرقام التي قدمتها العملية المختلطة أن تسعة من أفرادها قتلوا في الفترة بين كانون الثاني/يناير

(٤٣) في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود أنها قد تعلق تقديمها للخدمات الطبية في منطقة جبل سي في شمال دارفور بسبب القيود العديدة التي تفرضها عليها حكومة السودان والتي منعتها من نقل أي إمدادات طبية إلى المنطقة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فقد أدى هجوم في الجنية في غرب دارفور إلى مقتل ثلاثة من حفظة السلام النيجيريين وإصابة أربعة. ويوضح هذا الحادث تزايد كثافة الهجمات على العملية المختلطة حيث تعرضت الدورية لنيران كثيفة أثناء الهجوم. واستناداً إلى تحليل خبراء عسكريين وإلى مقابلات أجراها الفريق مع مصادر سرية ذات مصداقية، قد تكون الدورية أيضاً سيئة التجهيز، ولم تتبع قواعد الاشتباك التي قد تكون قد أسهمت في زيادة أثر الهجوم. ويفاد أن مجموعة تدعي أنها حركة لتصحيح فساد العملية المختلطة قد أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم، على الرغم من أنها غير معروفة، مما أثار مزيداً من القلق إزاء المدى الذي وصل إليه استهداف العملية المختلطة في دارفور. وأدلت جماعات المعارضة المسلحة بصورة متزايدة ببيانات تعارض وجود العملية المختلطة في دارفور، وأعلن بعضها أن العملية المختلطة هدف مشروع. بيد أن التحقيق في الهجوم الذي وقع في غرب دارفور وهجمات أخرى تبين أن معظم هذه الهجمات لا تزال ترتكب بهدف سرقة السيارات أو سرقة معدات عسكرية.

١٠٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، توجهت بعثة التحقق التابعة للعملية المختلطة المكونة من عناصر عسكرية ومدنية من قاعدتها في كتم إلى الهشابة، من أجل التحقق من ادعاءات الهجمات التي شنت على البلدة والتي أدت إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين. وتقدمت القافلة، قبل مغادرتها، بطلب للحصول على تصاريح من الحكومة. وعلى البعثة الإذن بالسفر إلى نقطة معينة فقط، وقيل لها إن الحكومة غير قادرة على ضمان سلامتها بعد تلك النقطة. وخلال الطريق، تعرضت القافلة على مسافة تبعد ما بين ١٠ و ١٢ كم من قرية دامرا غوبا، لنيران غزيرة من قبل مجموعة مجهولة. وسرعان ما أعادت القافلة تجمعها في نقطة أخرى، للإفلات من المهاجمين، وانتظرت حتى يخلو الطريق لكي تتابع رحلتها. وقتل أحد أفراد حفظ السلام من جنوب أفريقيا وأصيب أربعة آخرون بجراح. وأخبرت مصادر موثوقة^(٤٤) الفريق بأن استجابة القوات وانسحابها لم يكن منظماً كثيراً وأن القافلة قد أوقفت واضطرت إلى قطع مهمتها في أعقاب الهجوم. ولم يتم، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، التعرف على مرتكبي هذا الهجوم، الذي وقع في المنطقة التي قالت القوات الحكومية أنها لا تستطيع ضمان سلامة القافلة فيها، ويلاحظ الفريق أنه في حالة البعثة الموفدة إلى الهشابة، تجاوزت العملية المختلطة، وفقاً لولايتها واتفاق مركز القوات مع الحكومة^(٤٥)، حدود وصولها إلى المناطق المتضررة من النزاع من أجل الوفاء بولاية الحماية. وينبغي للقوات أن تستفيد من المعدات

(٤٤) الخبراء والشهود الذين أجرى معهم الفريق مقابلات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٤٥) وقع الطرفان اتفاق مركز القوات في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهو يوفر الإطار القانوني لعمليات العملية المختلطة وحرية حركتها وأمنها وسلامتها وما إلى ذلك.

اللازمة والحصول على التدريب والتأهب المناسبين، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر، لكي تكون قادرة على حماية نفسها أيضاً وتجنب الخسارة في الأرواح.

١٠٧ - واستناداً إلى الفريق، فإن الإفلات من العقاب على الهجمات التي تشن على العملية المختلطة يسهم كثيراً في انتشار هذه الهجمات. ولم تنته التحقيقات بشأن مقتل ثلاثة من حفظة السلام في مخيم زمزم للنازحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حتى وقت كتابة هذا التقرير، ولم تؤد إلى القبض على أي مشتبه فيه. وينتظر لفريق نتائج التحقيقات المقرر أن يجريها المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور، في الهجوم الذي شنت على القوات النيجيرية في غرب دارفور. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ظلت جميع الهجمات التي شنت على العملية المختلطة دون عقاب.

١٠٨ - وبعد ١٣٦ يوماً في الأسر، أطلق سراح أردنيين اثنين من أفراد شرطة العملية المختلطة كانا قد اختطفوا في كبكائية، شمال دارفور في ٢٠ آب/أغسطس. وكانت عملية الاختطاف هي أحدث عمليات اختطاف أفراد العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولا تزال عمليات اختطاف المدنيين مستمرة. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير، اختطف تسعة عمال بناء منهم أربعة مواطنين صينيين في شمال دارفور. وأطلق سراح العمال الصينيين الأربعة في ١٦ كانون الثاني/يناير.

٦ - تجنيد الأطفال

١٠٩ - في حين لا تزال تتردد ادعاءات عن ارتباط أطفال بجماعات المعارضة المسلحة في دارفور، يشكل عدم التمكن من الوصول إلى مناطق القتال والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة عقبة أمام تقديم الأرقام الدقيقة وفهم الاتجاهات والممارسات التي تسلكها مختلف جماعات المعارضة المسلحة أو القوات الحكومية. ووفقاً لما أفاد به الأمين العام في تقريره المقدم في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، سجل في عام ٢٠١١ انخفاض في الحالات الموثقة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، حيث بلغ عدد الحالات الموثقة ٤٥ حالة بدلاً من ١١٥ حالة في عام ٢٠١٠ (A/66/782-S/2012/261، الفقرة ١٠٩). ويذكر الأمين العام أن معظم الحالات ترتبط بقوات شنت تابعة لحكومة السودان^(٤٦).

(٤٦) من بين الـ ٤٥ حالة، ٧ حالات ضالعة فيها قوات الشرطة السودانية، و ٥ حالات ضالعة فيها قوات استخبارات الحدود؛ و ٥ حالات ضالعة فيها الشرطة الاحتياطية المركزية؛ و ١٤ حالة ضالعة فيها الميليشيات الموالية للحكومة؛ و ٥ حالات ضالعة فيها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد؛ و ٣ حالات ضالعة فيها قوات الدفاع الشعبي؛ وحالة واحدة ضالعة فيها القوات المسلحة السودانية؛ وحالة واحدة ضالعة فيها جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي؛ وحالة واحدة ضالعة فيها حركة العدل والمساواة؛ و ٣ حالات ضالعة فيها جماعات مسلحة مجهولة الهوية.

١١٠ - وإثر تقارير عن أنشطة تجنيد واسعة النطاق قامت بها حركة التحرير والعدالة في دارفور في عام ٢٠١١، من بينها استهداف الأطفال، وقّعت حركة التحرير والعدالة في تموز/يوليه ٢٠١٢ أمراً تلزم نفسها بموجبه بإنهاء استخدام الأطفال وتجنيدهم في قواتها. واستناداً إلى مصادر مختلفة، كانت حملة التجنيد محاولة من جانب حركة التحرير والعدالة لزيادة عدد أفرادها في أعقاب التوقيع على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، ونزع سلاح قواتها. وكان التسجيل في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جارياً خلال بعثة الفريق الأخيرة إلى السودان. وفي غضون ذلك، أصدرت حركة العدل والمساواة أمراً طلبت فيه إلى قواتها "الالتزام التام بالقوانين الدولية والمحلية التي تحكم حماية الأطفال في النزاعات المسلحة"^(٤٧). ومن ناحية أخرى، لم تعتمد حكومة السودان حتى الآن خطة العمل المتعلقة بإنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة، التي لا تزال قيد الاستعراض^(٤٨).

١١١ - وخلال المقابلات التي أجراها الفريق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قالت مصادر موثوقة إنه ينبغي توخي الحذر إزاء جميع الأوامر الصادرة عن قيادات جماعات المعارضة المسلحة، لحين اعتماد خطط عمل ومنح فرقة العمل المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة إمكانية الوصول بشكل كامل. وتلقى الفريق بعض الادعاءات بأن بعض جماعات المعارضة المسلحة والقوات الحكومية تستخدم الأطفال في دارفور. إلا أنه يستحيل، بسبب عدم التمكن من الوصول إلى مناطق العمليات العسكرية، التحقق من صحة تلك المزاعم.

جيم - انتهاكات حقوق الإنسان الدولية^(٤٩)

١ - الحق في الحياة

١١٢ - لا تزال ترد تقارير عن انتهاكات الحق في الحياة في دارفور. وعلى الرغم من عدم التمكن من التحقق من صحة بعض الادعاءات بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول وخوف شهود العيان، فإن الفريق يركز على الحالات البارزة كلما أمكن ذلك.

١١٣ - وفي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، خرجت مظاهرات في نيالا يقودها بصورة رئيسية طلاب، بمشاركة نسائية واسعة، احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود وتدابير التقشف. وكانت المظاهرات سلمية في بادئ الأمر، ولم يعرف أحد من الشهود الذين أجرى

(٤٧) <http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?tabid=11027&ctl=Details&mid=14214&ItemID=19708&language=en-US>

(٤٨) يتناول الفريق هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفقرة ١١٧ من التقرير الذي قدمه في إطار ولايته السابقة.

(٤٩) يضم المرفق السادس لهذا التقرير إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

معهم الفريق لقاءات السبب الذي أدى إلى إشعال فتيل العنف في اليوم الثاني. وتؤكد الفريق من استخدام عنف مفرط وذخيرة حية ضد المتظاهرين الذين كان من بينهم طلاب صغار. وعندما بدأ إطلاق النار، تفرق المتظاهرون، وهاجم بعضهم محطة وقود اعتقاداً منهم أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني يدعمها، وأنها المسؤولة عن توزيع الوقود. ويزعم أن آخرين ألقوا حجارة على مكتب المدعي العام في نيالا. وأفاد شهود عيان أن أفراداً من جهاز الأمن والمخابرات الوطني كانوا بين قوات الشرطة التي أرسلت لتفريق المتظاهرين. وأبلغ مصدر موثوق وشاهد عيان الفريق بأنه في حين سيطرت الشرطة على المتظاهرين في اليوم الأول، اتسم اليوم الثاني بوجود كثيف لأفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني، الذين كان معظمهم يرتدون ثياباً مدنية ويحملون أسلحة. وتم التأكد من مقتل سبعة محتجين، من بينهم امرأة، بالذخيرة الحية، وأصيب ١٤ بجروح. وأبلغت بعض المصادر الفريق بأن الأرقام قد تكون أعلى، لكن عدم إمكانية الوصول إلى البلدة والمستشفيات بعد ذلك حال دون توثيق الخسائر بدقة. وربما يكون قد تم صرف بعض الجرحى مما كانت إصاباتهم الطفيفة من المستشفى بعد فترة وجيزة. وأبلغ مصدر موثوق الفريق بأن ثلاثة أشخاص كانوا في حالة شديدة الخطورة، ولم يكن متأكداً عما إذا كانوا قد توفوا لاحقاً متأثرين بجراحهم. وقُتل أربعة متظاهرين على يد صاحب محطة الوقود آنفة الذكر. ويزعم أن شخصين آخرين قد قُتلا بعيداً عن موقع المظاهرات، أحدهما بطلقة في الرأس على يد أحد أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وكان المدنيون والعاملون في القطاع الخاص غاضبين وانحوا باللائمة على جهاز الأمن والمخابرات الوطني بسبب الفساد حيث أنه المسؤول عن مراقبة توزيع الوقود في نيالا. ففي حين يصطف الناس ساعات للحصول على حصتهم من الوقود، كان الوقود يوزع ويبيع في السوق السوداء في البلدة. ويستدل من المقابلات التي أجريت مع عدد كبير من المصادر الموثوقة^(٥٠) على أن صاحب محطة الوقود الذي أطلق النار على المتظاهرين الأربعة له صلات مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني وأن ذلك الجهاز يحمي محطته.

١١٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، اجتمع الفريق مع لجنة التحقيق التي عينتها وزارة العدل للنظر في أحداث نيالا، إلى جانب لجنة تحقيق محلية على مستوى الولاية في نيالا. وأبلغ أعضاء كلتا اللجنتين الفريق بأنهم أكدوا مقتل ما مجموعه سبعة أشخاص وإصابة حوالي ١٩ شخصاً نتيجة للمظاهرات. وقُتل أربعة أشخاص وجرح عدد قليل من الأشخاص، استناداً إلى ما قالوه، على يد صاحب محطة الوقود الذي رآهم يهاجمون محطته. وقد احتجز، ريثما تبدأ المحاكمات. وتم التعرف على شخص آخر من الجناة قيل إنه مرتبط بجهاز الأمن

(٥٠) مقابلات أجريت مع مصادر موثوقة لا يمكن الكشف عن هويتها حرصاً على سلامتها، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ في نيالا بشكل أساسي.

والمخابرات الوطني وقد طارد صبيًا في السابعة عشرة من عمره وقتله. وأبلغ المدعون العامون الفريق بأن تلك القضية بيد مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم الذي سيقدر ما إذا كان سيرفع الحصانة عن الشخص المذكور أم لا. ولا تزال قضيتان قيد التحقيق. وبصرف النظر عن الوقائع المذكورة أعلاه، ذكر المدعون العامون أن إطلاق النار لم يكن متعمداً وقد حض عليه المتظاهرون الذين كان سلوكهم عنيفاً. وقالوا إن أكثر من ٤٧ شرطياً قد أصيبوا بجراح، وإن لم تكن إصاباتهم بالغة، وإنه تم تدمير ممتلكات. وأثنوا على جهاز الأمن والمخابرات الوطني لتعاونه مع اللجنة، وقالوا إن حصانات عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني ليست مشكلة لأنها ترفع دائماً عند طلب ذلك.

الشكل العاشر

زجاج مكسور في مكتب المدعي العام في نيالا



المصدر: التقطها الفريق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

١١٥ - وفي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، طلب الفريق مرات عديدة، من خلال المنسق المعين، عقد اجتماع مع لجنة التحقيق مرة أخرى لمتابعة النتائج التي توصلت إليها وسبب عدم إحالة القضايا إلى المحكمة بعد. ولم يستجب إلى طلب الفريق. وحسب المعلومات التي جمعتها مصادر موثوقة^(٥١)، فقد أفرج عن بعض الجناة منذ ذلك الحين، ولم ترفع أي حصانات حتى الآن.

(٥١) لا يمكن الكشف عن هوية تلك المصادر لأسباب تتعلق بالسلامة والسرية.

١١٦ - وكان التمييز ضد الطلاب الدارفوريين في الخرطوم طوال السنوات الماضية مصدراً للاحتجاج بين الحركة الطلابية الدارفورية التي تعرضت لانتهاكات حقوق الإنسان كثيرة حتى خارج دارفور. وفي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، عُثر على جثامين أربعة طلاب دارفوريين ألقى بهم في قناة ري في الخرطوم، بعد مشاركتهم في مظاهرة احتجاجاً على رفض جامعة الجزيرة إعفاء الطلاب الدارفوريين من الرسوم، حسب ما نصت عليه وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وقبل اندلاع الاحتجاجات، أُفيد بإلقاء القبض على عدد من الطلاب من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني بسبب تقديم مطالباتهم لإعفائهم من الرسوم. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أُفيد بأن الاعتصام الذي أدى إلى وفاة الطلاب الأربعة كان قد اعترضه أفراد الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني الذين طاردوا الطلاب من حرم الجامعة حتى مكان قريب من قناة الري حيث ضربوهم واعتدوا عليهم. وتسببت الوفيات في مظاهرات وفي مزيد من أعمال العنف فيما بين الطلاب والدارفوريين في الخرطوم.

٢ - الحق في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين

١١٧ - لا يزال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، لا سيما في دارفور واسع الانتشار، على يد أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بشكل رئيسي. وأبلغ الفريق بحالات الاعتقال على يد الاستخبارات العسكرية لكنه لم يتمكن من الوصول إلى أي من الضحايا أو المصادر الموثوقة. ففي الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وثّق الفريق ٣٥ حالة اعتقال واحتجاز تعسفية في جنوب دارفور وحدها^(٥٢). حيث يبدو أن المدنيين والمحامين والناشطين السياسيين والعاملين في المجال الإنساني، كثيراً ما يتعرضون إلى التهريب والمراقبة من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

١١٨ - وغالباً ما تكون القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير في صميم انتهاكات الحق في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين في دارفور. ولا يزال إلقاء القبض على الطلاب يجري استناداً إلى أنشطتهم السياسية أو مشاركتهم في المظاهرات. ووثق الفريق العديد من الحالات المتعلقة بمحامين وأعضاء أحزاب سياسية

(٥٢) أجرى الفريق مقابلات مطولة في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع شهود عيان ومصادر موثوق بها لن يتم الكشف عن أسمائهم حرصاً على سلامتهم. وتمكن الفريق من الاطلاع على شكاوى تقدم بها بعض الضحايا، ومصادر أدلة رئيسية، وتقارير طبية وصور، وما إلى ذلك. وأعاق عمل الفريق حادث واجهه خبراء القانون الدولي الإنساني وخبراء الطيران ورد بيانه في الفقرة ٢٠، حيث طلب إليهم الكشف عن برنامج عملهم واجتماعاتهم في نبالا.

وطلاب يجري اعتقالهم تعسفياً، أو يتم استدعاؤهم إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني يومياً، بسبب الاشتباه في أنشطتهم ومعتقداتهم السياسية. وقد اعتقل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص قبل المظاهرات التي وقع فيها قتلى في نيالا أو بعدها. ويتبين من المعلومات التي جمعها الفريق بأنه غالباً ما يتم تصنيف المحتجزين، ويعاملون وفق معتقداتهم أو انتماءاتهم: علمانيون، أعضاء في جماعات معارضة مسلحة، أعضاء في بعض الأحزاب السياسية، وما إلى ذلك.

١١٩ - ويلجأ جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى استدعاء الناشطين السياسيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان وفي المجال الإنساني لترهيبهم وكبح أنشطتهم. وتتجسد في عدد من الحالات ممارسة الاعتقالات المؤقتة حيث يتم الإفراج عن الأشخاص من دون توجيه تهم إليهم، ثم يطلب منهم زيارة جهاز الأمن والمخابرات الوطني يومياً أو أسبوعياً.

٣ - الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٢٠ - يزيد الحبس الانفرادي لفترات زمنية طويلة من احتمال التعرض للتعذيب. ومن ثم، تضع السلطات الواسعة الممنوحة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني بموجب قانون الأمن الوطني لعام ٢٠١٠ المحتجزين في حالة يزداد فيها تعرضهم للتعذيب. وقد تمكن الفريق من توثيق ١٥ حالة تعذيب على أيدي أفراد من جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢^(٥٣). وعدد كبير من هؤلاء المتضررين قُصّر. وقد لجأ جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى التعذيب الجماعي أو الفردي تبعاً للحالة. ووصفت للفريق ممارسات مثل تعرية المحتجزين وتغطيسهم في مياه المجاري وجلدهم. وجرى أيضاً تعريض المحتجزين لأشعة الشمس لفترات طويلة وأُكْرِهوا على القيام بقفزات صغيرة متكررة. وقيدت أيدي البعض منهم وعلقوا بالنوافذ لفترات تتراوح بين ٣ و ٥ ساعات. وأجبر معظمهم على توقيع بيانات تلزمهم بعدم الانخراط في أنشطة سياسية أو في غيرها من الأنشطة ذات الصلة قبل الإفراج عنهم. وفي حين خشي البعض تقديم شكاوى ضد جهاز الأمن والمخابرات الوطني قام آخرون بذلك ولكنهم ينتظرون نتائج شكاواهم. وتبين الإفادات أن التمييز قائم حتى أثناء ممارسة التعذيب في دارفور. ويستدل من القسوة المفرطة للأساليب المستخدمة ضد الدارفوريين بالمقارنة مع من يشار إليهم عادة بـ "الشمالين

(٥٣) أجرى الفريق مقابلات مطولة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع مصادر موثوقة وشهود عيان موثوق بهم لن يفصح عن هويتهم خشية سلامتهم. وقد اطلع الفريق على شكاوى قدمها بعض الضحايا، وعلى مصادر رئيسية للأدلة، وتقارير طبية، وصور، وما إلى ذلك.

العرب“ على أنه حتى ضمن مجموعة واحدة من المحتجزين، يلقي المنحدرون أصلاً من دارفور معاملة أفسى مما يتلقاه غيرهم.

١٢١ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أفيد بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني قد احتجز سبعة شبان في نيالا. وأن أسباب احتجازهم ما زالت مجهولة، حيث أنهم لم يشاركوا في أية أنشطة سياسية أو أي نشاط من أنشطة المجتمع المدني. وأفيد بأن ثلاثة منهم قد تعرضوا للتعذيب، في حين تعرض آخرون للترهيب أو الإهانة لفظاً. وُجِدَ اثنان منهم بشدة ورميت على أيديهما أحماض البطاريات التي سببت لهما حروقاً شديدة تتطلب إجراء جراحة تقويمية. وقد أفرج عنهما ولكن لم تفتح حتى الآن أية تحقيقات في تعذيبهما^(٥٤).

٤ - حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سبل انتصاف فعالة

١٢٢ - واصل الفريق متابعة مداوالات المحاكم الخاصة في دارفور^(٥٥). وبصرف النظر عن بطء التحسن في بعض المجالات، مثل الحالات الفردية للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فإنه ما زال هناك تعميم عام على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في دارفور. ولم يستكمل بعد عدد من التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور في الماضي أو التي حضت عليها سلطة تنفيذية مثل والي شمال دارفور فيما يتعلق مثلاً بعمليات القتل في أبو زريقة (انظر الفقرة ١٢٤). ونادراً ما يحال مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالتراجع إلى المحاكم. وما تزال الحصانات تشكل عائقاً لا يستهان به يحول دون تحقيق العدالة.

١٢٣ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عُيِّن مدع عام جديد مختص بالجرائم المرتكبة في دارفور إثر استقالة المدعي العام السابق. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اجتمع الفريق بالمدعي العام وأعضاء مكتبه في الفاشر^(٥٦). وأبلغ المدعي العام الفريق بأن مكتبه قد ورث ٢٣ قضية مقسمة بين ثلاث ولايات في دارفور. ويجري حالياً الفصل في خمس قضايا. ومن بين تلك القضايا:

(٥٤) لا يكشف عن المصادر والمستندات الموثوقة المقدمة إلى الفريق لأسباب تتعلق بالسلامة والسرية.

(٥٥) تناول الفريق هذه المسألة بشيء من التفصيل في الفقرة ١٣٠ من التقرير الذي قدمه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في إطار فترة ولايته السابقة.

(٥٦) لم يستجب لطلبات الفريق المتكررة للاجتماع مع المدعي العام السابق.

(أ) مجزرة عطبرة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ - أفيد شن أفراد من إحدى القبائل العربية حسبما أفادت به التقارير، هجوما انتقاميا على سوق عطبرة فقتلوا ٥٣ مدنياً^(٥٧) وأصابوا آخرين. ومع أن الملف قد فتح في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فلم يلق القبض حتى الآن إلا على ثلاثة مشتبه فيهم، قال المدعي العام إنه تم التعرف على آخرين إلا أنه يتعذر تحديد مكانهم. وتبعاً لذلك، تبقى القضية معلقة؛

(ب) عمليات القتل في سجيلي - ألقى القبض على أشخاص مشتبه فيهم كان منهم أفراد في القوات المسلحة السودانية لا يتمتعون بحصانات. ولم يلق القبض بعد على بقية المشتبه فيهم؛

(ج) الهجوم على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الذي أدى إلى مقتل أربعة نيجريين من حفظة السلام في غرب دارفور - أفاد المدعي العام بأن الغرض من الهجوم كان سرقة معدات عسكرية وأن الجناة لجأوا إلى أرض واقعة تحت سيطرة إحدى الجماعات المنظمة المسلحة؛

(د) الهجوم الذي تعرضت له قافلة الشرطة الاحتياطية المركزية في عام ٢٠١٠^(٥٨) - أحيل ١٠ متهمين من حركة العدل والمساواة إلى المحكمة الخاصة في نيالا وقدر أن ثلاثة منهم أطفال وأطلق سراحهم في حين حكم على سبعة منهم بالإعدام والصلب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. بيد أنه، تناقش حالياً مسألة الدية مع أسر الضحايا وعلق تنفيذ حكم الإعدام إلى أن يتسنى التوصل إلى قرار.

١٢٤ - ولاحظ الفريق أن تحديد هوية الجناة لم يعتبر سبباً لفتح تحقيقات، وهو الجواب الذي قدم إلى الفريق على سبيل المثال في حالة قرية أبو زريقة التي زعم أن ١٧ مدنياً قتلوا فيها^(٥٩). ومع أن مكتب المدعي العام قد أوقف البت في العديد من القضايا وأنه باشر مؤخراً البت فيها، فإن الثقة في النظام القضائي ما زالت ضعيفة وتحسين مصداقيته ومصداقية المحاكم في دارفور أمر يعود للمكتب، ولا يكون ذلك بالحض على إجراء التحقيقات فحسب، بل بالتأكد أيضاً من أنها قد استكملت وأن الجناة قد أحيوا إلى العدالة.

١٢٥ - وغالباً ما تشكل التسويات خارج المحكمة عقبة أخرى أمام الانتصاف في دارفور. ومع أن هذا الجانب من القانون العرفي يسد أية ثغرة تظهر في حال تعذر الوصول إلى المحاكم

(٥٧) تفيد وسائل إعلامية ومصادر مستقلة أخرى بأن عدد الوفيات يفوق الذي سجله المدعي الخاص.

(٥٨) ترد تفاصيل هذه القضية في الفقرة ١٣١ من التقرير الذي قدمه فريق الخبراء في إطار فترة ولايته السابقة.

(٥٩) ترد التفاصيل في الفقرتين ١٢٣ و ١٣٤ من التقرير الذي قدمه فريق الخبراء في إطار فترة ولايته السابقة.

واللجوء إلى القضاء، فإنه يؤدي إلى حدوث انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، كما هو الأمر على سبيل المثال في حالات العنف الجنسي والجنساني. وقد استنتج الفريق أن هذه الممارسات ترتكب أحياناً بتحريض من الجناة، بمن فيهم عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في محاولة منهم لإسكات الضحايا وأسرههم.

(أ) الحصانات باعتبارها عائقاً أمام انتصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

١٢٦ - لا يمكن الحديث عن انتصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور دون الإشارة إلى بعض عناصر الإطار القانوني السوداني الذي يعد مسؤولاً بصورة جزئية عن إتاحة المجال لاستمرار حدوث هذه الانتهاكات في ظل الإفلات التام من العقاب. ولا تزال قوانين الطوارئ قائمة في دارفور. ويجيز قانون الأمن الوطني لعام ٢٠١٠ لأفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني والمربطين بهم اعتقال الأشخاص واحتجازهم بدون رقابة قضائية لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف^(٦٠). وعلاوة على ذلك، يُمنح أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني الحصانة في ما يرتكبونه من أفعال أثناء أدائهم لعملهم، ولا يستطيع أحد أن يرفعها إلا مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني متى توفر لديه الدليل على أن الأفعال لا صلة لها بعمل أفرادهم. وما زال رد الحكومة أن هذه الحصانة حصانة إجرائية^(٦١) يمكن رفعها، إلا أن ذلك يشكل في الوقت نفسه عائقاً أمام تحقيق العدالة في دارفور، بالنظر إلى أن أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني التي نادراً ما يجرّدون من حصاناتهم، وهو الأمر المفروض أن يحدث تلقائياً. ويتبين من حالات مثل تلك التي وثقها الفريق، أنهم ما زالوا يتمتعون بسلطات واسعة يستغلونها في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

١٢٧ - وخلال آخر اجتماع عقده الفريق مع ممثلي الحكومة في الخرطوم، أجاب مسؤول الاتصال في وزارة العدل^(٦٢) على السؤال المتعلق بانتهاكات جهاز الأمن والمخابرات الوطني

(٦٠) تنص المادة ٥٠ من قانون الأمن الوطني لعام ٢٠١٠ على أنه يمكن لجهاز الأمن والمخابرات الوطني أن يعتقل أو يحتجز أي مشتبه فيه دون الرجوع إلى القضاء لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً. ويمكن تمديد هذه المدة ١٥ يوماً بعد نظر مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني في ذلك، ثم ثلاثة أشهر أخرى بناء على أوامر مجلس الأمن الوطني.

(٦١) اجتماع ختامي عقد مع مسؤول الاتصال بحكومة السودان ومكتبه في الخرطوم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - للاطلاع على مزيد من المعلومات عن موقف حكومة السودان بشأن الحصانات، انظر A/HCR/5/6، المرفق الثاني، الفقرة ١-٤-١.

(٦٢) طلب الفريق مراراً أثناء فترة ولايته الاجتماع مع مختلف موظفي وزارة العدل لكن لم يستجب لطلبه ولم يتلق أي ردود خطية على أي من استفساراته الرسمية.

لحقوق الإنسان وضرورة رفع حصانات أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني وإلغاء سلطاتهم الواسعة للاعتقال والاحتجاز فقال إن:

”قانون الطوارئ هو قانون سيادي ولا يعد مشكلة إلا في حال حدوث انتهاكات. وينطبق الأمر ذاته على قانون الأمن الوطني لعام ٢٠١٠ الذي يضع ضمانات ضد انتهاكات حقوق الإنسان، مثل رفع الحصانات. وتحدث انتهاكات فردية إلا أنها لا تؤخذ في الحسبان إلا عندما تكون منهجية، والاستثناءات لا تشكل القاعدة“.

١٢٨ - ويذكر الفريق الحكومة بأن حماية حقوق الإنسان هي حق فردي ملك للجميع، وأنه ينبغي تقديم مرتكبي أية انتهاكات إلى العدالة فوراً وأن توفر سبل الانتصاف الفعالة لضحاياها. وعلاوة على ذلك، يمتد نطاق الحماية من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ليتجاوز الحظر المطلق للتعذيب لأنه يحمل الدول مسؤولية التحقيق فعلاً وبفعالية في أية ادعاءات بالتعذيب ويحاسب مرتكبيه. وذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة محددة في التعليق العام رقم ٢٠ على المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن المسؤولية عن محاكمة مرتكبي أفعال التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة، وبالتالي رفع أي حصانات يتمتعون بها، تمتد لتشمل ”كل الذين يعملون بصفته الرسمية، أو خارج نطاق صفتهم الرسمية أو بصفته الشخصية“.

الشكل الحادي عشر

دراجة نارية خاصة بجهاز الأمن والمخابرات الوطني تسير دون لوحة تسجيل في دارفور



المصدر: التقطها الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

دال - العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

١٢٩ - ما زالت القيود المفروضة على دخول المناطق المتضررة من القتال الذي اندلع مؤخراً، وعزل المناطق الريفية، والخوف من الإبلاغ وعدم توفر الحماية للعمال والمنظمات غير الحكومية في دارفور تشكل جميعاً عقبات تحول دون إدراك الحجم الصحيح لما يرتكب من عنف جنسي وجنساني والتمكن من تكوين رؤية عامة وواضحة لعدد الحالات التي تحدث. وتفيد العملية المختلطة بأنه في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أُبلغ عن ١٢٥ حالة اغتصاب.

١٣٠ - وسجل الفريق ادعاءات بوقوع حوادث اغتصاب داخل مخيمات النازحين مثل مخيم كتم أو في القرى في أعقاب هجمات، ومنها مثلاً آخر عمليات قصف جوي وهجمات شنت على البلدات الواقعة في محلية شاوا وفي شرق جبل مرة. غير أن الفريق لم يتمكن من التثبت من تلك الحالات.

١٣١ - ويلاحظ الفريق أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لا يستعملان الآن بشكل منهجي في انتهاك للقانون الإنساني الدولي أثناء الهجمات على القرى ومخيمات النازحين. ومع أنه مرتبط بالتراع وأثره من حيث انعدام الأمن والإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون، يتبين من النتائج التي توصل إليها الفريق أن هذا العنف في الوقت الحاضر غير منظم وغير منهجي. ويتبين من المقابلات المطولة التي أجراها الفريق مع الضحايا ومع محاوريه أن معظم الحالات تحدث نتيجة انعدام الأمن، داخل مخيمات النازحين وخارجها، أثناء جمع الحطب أو على الطريق إلى المزارع. ويبدو أن تلك الحالات المبلغ عنها في أعقاب الهجمات على القرى أو مخيمات النازحين هي نتائج هجمات انتهازية شنتها عناصر مسلحة. ومع أن الضحايا تتحدث، في معظم الحالات، عن رجال "مجهولين" يكونون في أغلب الأحيان مسلحين، فإنه في عدد من الحالات التي سُجلت بجوار مخيمات النازحين وفي البلدات تتجه أصابع الاتهام إلى عناصر من القوات النظامية أو القوات شبه العسكرية التابعة للحكومة. ولا يزال يُعد انتشار الأسلحة الصغيرة وانعدام الأمن وغياب القانون والنظام وفي معظم الأحيان الإفلات من العقاب أسباباً رئيسية لما يرتكب من عنف جنسي وعنف قائم على نوع الجنس في دارفور.

عاشراً - تمويل جماعات المعارضة المسلحة

١٣٢ - لقد دأبت جماعات المعارضة المسلحة على شن هجماتها على القوات المسلحة السودانية. فمُنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقعت مواجهات كبيرة بين جماعات المعارضة

المسلحة والقوات المسلحة السودانية في دارفور. وحقيقة أن عناصر جماعات المعارضة المسلحة تمكنت من الصمود لفترة طويلة من الزمن، وعلى الأخص عندما سحب حلفاء سابقون الدعم عنها (انظر تقارير الفريق السابقة)، قد تؤدي إلى استنتاج أنهم يجدون مصادر جديدة للحفاظ على وجودهم وأنشطتهم. وقد تلقى الفريق ادعاءات مفادها أن الشبكات الإجرامية تستغل سهولة اختراق الحدود لتهريب السلع التجارية والأسلحة^(٦٣). وتستفيد جماعات المعارضة المسلحة، أيضاً، من هذه الحدود التي يسهل اختراقها لتهريب المقاتلين.

١٣٣ - وخير دليل على ذلك هو ما أفاد به بعض ممثلي إحدى جماعات المعارضة المسلحة في مقابلة أجريت مؤخراً^(٦٤). فجماعات المعارضة المسلحة تحتاج باستمرار إلى إمدادات بالأغذية والمركبات (بما في ذلك قطع الغيار والإطارات) والوقود ومعدات الاتصالات والأسلحة والذخائر لتنفيذ عملياتها اليومية ودعم مقاتليها. وقال عدد من المتمردين أنهم يشترون احتياجاتهم من السوق المحلية أو من سوق السلع المهربة عبر الحدود. ورجال الأعمال أو التجار المحليون مستعدون للمجازفة بشراء السلع في تشاد وجنوب السودان وكذلك أوغندا، وتهريبها إلى دارفور وبيعها لمختلف جماعات المعارضة المسلحة. فهم يولدون أرباحاً من هذا التهريب عبر الحدود. وأشار ممثلو إحدى جماعات المعارضة المسلحة إلى أن التجار من الفاشر وحتى من أم درمان سيبيعونهم ما يحتاجون إليه^(٦٤).

١٣٤ - فمثلاً، أشار ممثلو المتمردين إلى أن الحكومة تتحكم في إمدادات الوقود في دارفور، وذلك بحد الكمية التي تزود بها كل شخص بغالون واحد^(٦٤). بيد أن جماعات المعارضة المسلحة لا تواجه أية صعاب في إيجاد مصدر للوقود يلي احتياجاتها من الوقود من دارفور عبر الحدود المعروفة بسهولة الاختراق أو من السوق السوداء.

١٣٥ - وأضاف ممثلو جماعات المعارضة المسلحة بأن احتياجاتهم من المركبات والذخائر قد لبيت من خلال ما يصادرونه من القوات الحكومية. وفي تقدير الفريق أن التزود بالمركبات يمكن أن يتأتى من عمليات الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية أو اختطافها أو شرائها المباشر. وقد حقق الفريق في هذه القضايا في إطار ولايات سابقة.

١٣٦ - ويستتبع الاقتناء ضخ للاموال بكميات ضخمة. وتُجرى المعاملات المالية "نقدًا" وفي بعض الأحيان خارج السودان. ويكتنف الغموض مصادر التمويل والمقتنيات من الأسلحة مما يعد شاغلاً رئيسياً للفريق. وبات قادة جماعات المعارضة المسلحة على ما يبدو

(٦٣) مقابلات أجريت مع ممثلي جماعات المعارضة المسلحة في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وفي نجامينا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٦٤) مقابلة أجريت مع ممثلي المتمردين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في كمبالا.

يعتمدون في أغلب الأحيان وبدرجة كبيرة على الدعم السياسي والاقتصادي المقدم من السكان المحليين (بمن فيهم أشخاص يعيشون في مناطق سودانية تقع خارج دارفور) وعلى شبكات الشتات^(٦٥). وما كان ليتسنى لهم مباشرة عملياتهم اليومية دون الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه شبكات محلية وإقليمية ودولية. ويبدو أيضا أن جماعات المعارضة المسلحة قد استثمرت في بعض الأعمال التجارية المحلية أو الإقليمية.

١٣٧ - ويصعب الكشف عن هذه الأعمال التجارية السرية وعن شبكاتها المالية غير القانونية. ولا يتوفر للفريق في الوقت الحاضر أي دليل دامغ يشير إلى أية مشتريات أو أي دعم مالي في الآونة الأخيرة ومع ذلك يرى الفريق أنه يمكن تصنيف تدفقات إيرادات جماعات المعارضة المسلحة على النحو التالي:

- (أ) نقاط التفتيش^(٦٦)، والابتزاز وفرض ضرائب غير قانونية، واختطاف السيارات ونهب معدات الحكومة وإمداداتها؛
- (ب) الأعمال والتجارة والتهريب؛
- (ج) الدعم المحلي أو الوطني^(٦٧)؛
- (د) الدعم المقدم من الشتات الدارفوري^(٦٨)؛
- (و) الدعم الخارجي^(٦٩)؛

(٦٥) مقابلات أجريت مع ممثلي جماعات المعارضة المسلحة، في كمبالا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وفي الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وفي بنجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٦٦) تفيد دوريات البعثة المختلطة، ووفقاً لما يرد في بعض تقاريرها، بوجود نقاط تفتيش غير رسمية أنشأتها مختلف جماعات المعارضة المسلحة لجمع الأموال والحصول على الوقود من المركبات.

(٦٧) أفاد عدد من ممثلي جماعات المعارضة المسلحة الذين أجريت معهم مقابلات في كل من أوغندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وبنجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن جماعات المعارضة المسلحة تتلقى دعماً مالياً وسياسياً من سودانيين (ولا سيما من دارفوريين) يعيشون داخل حدود البلد. وهم يشغلون بكل المهنة بما في ذلك الأعمال والتجارة والسياسة.

(٦٨) أفاد العديد من ممثلي جماعات المعارضة المسلحة الذين أجريت معهم مقابلات في أوغندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وفي قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أن بعضاً من أفراد الشتات الدارفوري (يعيشون أساساً في أستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) يواصلون تقديم الدعم المالي والسياسي لجماعات المعارضة المسلحة العاملة في دارفور.

(٦٩) تأثر اتفاق الحدود المبرم بين السودان وتشاد وإمداد جماعات المعارضة المسلحة بالموارد من البلدان المجاورة منذ سقوط نظام القذافي.

(ز) إمكانية استغلال موارد طبيعية مثل الذهب في منطقة الهشابة^(٧٠).

١٣٨ - وبالنظر إلى المسائل اللوجستية ومنع الحكومة دخول الخبر المالي الذي عين مؤخراً إلى السودان، لم يتمكن الفريق من الكشف عن بعض من التدفقات في الإيرادات تلك التي تتطلب مزيداً من التحقيقات.

حادي عشر - تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول

١٣٩ - عملاً بالفقرة ٣ (د) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) "على جميع الدول أن تتخذ التدابير الضرورية لكي تمنع جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة من دخول أو عبور أراضيها". وعملاً بالفقرة ٣ (هـ) يتوجب على جميع الدول أن تجمد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها أو التي يملكها أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر الأشخاص الذين تحددهم اللجنة؛ أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم. وتقضي الفقرة أيضاً بأن "تكفل جميع الدول ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لصالحهم".

ألف - الأفراد الأربعة المدرجون في قائمة الجزاءات

١٤٠ - حدد مجلس الأمن في الفقرة ١ من قراره ١٦٧٢ (٢٠٠٦) الأفراد التالية أسماءهم لإدراجهم على قائمة الجزاءات. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لم يدرج اسم أي شخص أو كيان في قائمة الجزاءات أو يرفع منها بصرف النظر عن النزاع المتواصل في دارفور.

١ - اللواء (المتقاعد) جعفر محمد الحسن، القائد (السابق) للقوات المسلحة السودانية بالمنطقة العسكرية الغربية

١٤١ - اجتمع الفريق مع اللواء (المتقاعد) جعفر محمد الحسن في الخرطوم، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وزعم الحسن أن التحقيق معه لم يجر بصورة سليمة وأنه لم يكن يعلم أنه كان يخضع للتحقيق أو للإدراج في القائمة. وأشار إلى أنه قد بلغ بذلك عبر وسائط

(٧٠) في عام ٢٠١٢، وفي مطلع عام ٢٠١٣، أفاد كل من العملية المختلطة والصحافة السودانية المحلية بوقوع صدامات في منطقة الهشابة بين سكان هشابة الأصليين، بدعم كل من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي ومجموعة الميليشيات على موقع لتعدين الذهب.

الإعلام مع أنه كان لا يزال في الخدمة. وأضاف أنه لم يناقش مع أي عضو من أعضاء فريق الخبراء أي حدث من الأحداث المزعومة التي أدت إلى إدراج اسمه. وفيما يتعلق بالادعاءات التي على أساسها أدرج اسمه في القائمة، ادعى الحسن أن الحدث المزعوم لم يقع أبداً. وأشار إلى أنه لو كان هذا الحدث قد وقع، لأبلغت عنه "اللجنة المشتركة" التي أنشئت بموجب اتفاق ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية من أجل رصد التحركات العسكرية. وإضافة إلى ذلك، زعم قائد المنطقة العسكرية الغربية (كل دارفور) أنه لا يمتلك سلطة إصدار أمر تحريك أي قوات و/أو معدات من الخرطوم؛ بل إن وزارة الدفاع هي المخولة حصراً بإصدار أوامر من هذا القبيل.

١٤٢ - وأضاف الحسن أنه أجبر على التقاعد بعد أن طلبت اللجنة إدراج اسمه، وبأن الحكومة لم تتخذ أي إجراء لتجميد مرتبه أو ما لديه من أصول^(٧١). واستنتج الحسن أن الفريق هو هيئة ميسسة تعمل بناء على أحكام شخصية وتفتقر إلى معرفة الأحداث الفعلية. واتهم فريق الخبراء واللجنة بالعمل ضد حكومة السودان.

٢ - الشيخ موسى هلال (الزعيم البارز لقبيلة الجلول في شمال دارفور)

١٤٣ - لم يتمكن الفريق من الاجتماع مع الشيخ موسى هلال على الرغم من الطلبات والمحاولات الرسمية العديدة التي وجهت إلى جهة الاتصال أثناء هذه الولاية. وهو حالياً عضو في مجلس السعب السوداني، وقد عينه الرئيس في عام ٢٠٠٨ مستشاراً خاصاً لوزارة الشؤون الاتحادية^(٧٢).

١٤٤ - وحصل الفريق على معلومات موثوقة تفيد بأن الشيخ هلال يتقاضى حالياً مرتبات وبدلات من حكومة السودان في انتهاك للجزاءات المالية. وتفيد عدة مصادر بأن الشيخ موسى هلال يمتلك أو يشرف على عدد من الأعمال التجارية بالإضافة إلى عدد كبير من الإبل.

(٧١) أكد اللواء جعفر الحسن أن تاريخ ميلاده هو ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٥٢ وأن بطاقة الهوية التي يحملها بوصفه أحد أفراد القوات المسلحة السابقين تحمل الرقم ٤٣٠٢. وهو يعيش حالياً في حي الواحة، بأم درمان. ويتقاضى ١٣٠٠ جنيه سوداني في الشهر من تأجير جناح من منزله الذي اشتراه بأموال التقاعد. ويزعم أنه لا يمتلك أية وسائل أخرى لكسب الرزق، ولا يزال أية أعمال أخرى.

(٧٢) Profile: Musa Hilal from a convicted felon to a Government official، سودان تريبيون، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، متاح على <http://www.sudantribune.com/PROFILE-Musa-Hilal-from-a-25660>.

١٤٥ - ولم تتخذ حكومة السودان أية خطوات نحو تنفيذ الفقرة ٣ (هـ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)؛ ولم تطلب من اللجنة أو تحصل منها على إعفاء من تجميد الأصول بحيث تدفع هذه المبالغ بما يتفق مع الفقرة ٣ (ز) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

٣ - آدم يعقوب شانت، قائد في جيش تحرير السودان

١٤٦ - لم يتمكن الفريق من تحديد هوية آدم يعقوب شانت، المعروف أيضاً باسم آدم يعقوب شريف. لكن وفقاً لمصادر مطلعة داخل الفصائل المتمردة على اختلافها، فإن لدى جيش تحرير السودان قائداً ميدانياً يدعى آدم يعقوب شريف فضل، لقبه "بامبينو"، وكان يقود أيضاً جنود جيش تحرير السودان في شمال دارفور عام ٢٠٠٥^(٧٣). ومن الجدير بالملاحظة أن القائمة الموحدة للأشخاص الخاضعين لمنع السفر وتجميد الأصول تشير إلى أن جنود جيش تحرير السودان الخاضعين لقيادة آدم يعقوب شانت قد انتهكوا اتفاق وقف إطلاق النار عندما شنوا هجوماً على وحدة عسكرية تابعة لحكومة السودان كانت ترافق قافلة من الشاحنات، بالقرب من أبو حمرة بشمال دارفور، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود. وعلى إثر الهجوم، نُهبت أسلحة وذخائر عائدة للحكومة. وقررت اللجنة أن تدرج اسم شانت في القائمة باعتبار أنه كان يعلم، بالضرورة، بالتحضير لشن الهجوم المذكور أعلاه، وقد وافق عليه/أو أصدر أمراً بتنفيذه، وهو "يتحمل المسؤولية المباشرة عن الهجوم وتنطبق عليه معايير الإدراج في القائمة".

١٤٧ - وفي بيان صدر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، نعى جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، آدم يعقوب شريف الملقب بـ "بامبينو"^(٧٤). ووفقاً لعدة مصادر داخل الفصائل المتمردة، توجه آدم يعقوب شريف في مناسبات عدة إلى مصر لتلقي العلاج الطبي لداء السرطان، في ما يشكل انتهاكاً لمنع السفر المفروض بموجب الفقرة ٣ (د) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)^(٧٥). وكما يلاحظ من نسخة جواز سفر شريف، فقد سافر إلى خارج السودان

(٧٣) ترد في المرفق السابع من هذا التقرير نسخة من جواز سفر آدم يعقوب شريف فضل.

(٧٤) انظر: <http://www.slm-sudan.com/arabic/?p=5936>، وترد في المرفق الثامن من هذا التقرير ترجمة إلى الإنكليزية للبيان الصادر باللغة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، ورد اسم آدم يعقوب شريف "بامبينو" - نائب رئيس هيئة الأركان/الإدارة، في بيان صادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن انشقاق بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين عن حركة العدل والمساواة (-<http://zaghawa-ita3.blogspot.com/2008/11/topmove1983324693>) (topmoveselect19833246.html).

(٧٥) مقابلات أجريت مع أعضاء في السلطة ومع خليل عبد الله آدم، وزير الشؤون الاجتماعية في شمال دارفور ومؤسس الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية وأحد الأعضاء السابقين في حركة العدل والمساواة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق السابع من هذا التقرير).

٤ - جبريل عبد الكريم بدري، القائد الميداني للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية

١٤٨ - اقترح خليل عبد الله آدم، وزير الشؤون الاجتماعية في شمال دارفور ومؤسس الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وأحد الأعضاء السابقين في حركة العدل والمساواة، تنظيم اجتماع بين فريق الخبراء وشخص كان يعمل تحت سلطته سابقاً يدعى جبريل عبد الكريم بدري، ولقبه "تيك"^(٧٦). لكن الفريق لم يتمكن من عقد الاجتماع لأسباب لوجستية. وأكد خليل عبد الله آدم أن "تيك" مقيم حالياً في بلدة طينة السودانية، على الحدود بين السودان وتشاد، وكثيراً ما يسافر إلى الفاشر.

١٤٩ - وتأكد الفريق من أن "تيك" كان في الدوحة في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١١، حيث كان عضواً في وفد حركة التحرير والعدالة إلى مفاوضات دارفور التي جرت بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ برعاية حكومة قطر وفريق دعم الوساطة المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي^(٧٧). ويمكن أن يُعتبر ذلك انتهاكاً لمنع السفر إذ لم يرد أي طلب استثناء من أي طرف يرضى جهود المصالحة رغم توفر تدبير ذي صلة بالموضوع للحصول على استثناء من منع السفر بموجب الفقرة ٣ (و) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). ونظراً إلى أن "تيك" قد انضم إلى عملية المصالحة في دارفور، يوصي الفريق بأن تستعرض اللجنة حالته.

باء - إدراج تعديلات على محدّدات الهوية والأسماء المختصرة

١٥٠ - يوصي الفريق بإدراج التعديلات التالية على قائمة الأشخاص المدرجة أسماؤهم:

(أ) لقد تقاعد اللواء جعفر محمد الحسن من الجيش السوداني وهو مقيم حالياً في الواحة، أم درمان. تاريخ ميلاده هو ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٥٢ (وليس عام ١٩٥٣ كما جاء في قائمة الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) ورقم بطاقة هويته كعسكري سابق هو ٤٣٠٢^(٧٨)؛

(٧٦) اجتمع فريق الخبراء مع الوزير في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٧٧) حديث أُجري عبر الهاتف مع خليل عبد الله آدم، في ١٢ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٧٨) مقابلة أُجريت مع اللواء (متقاعد) جعفر محمد الحسن في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

- (ب) الشيخ موسى هلال هو عضو حالي في مجلس الشعب السوداني. وفي عام ٢٠٠٨، عينه الرئيس مستشاراً خاصاً لوزارة الشؤون الاتحادية.
- (ج) الاسم الصحيح لآدم يعقوب شانت هو آدم يعقوب شريف. وأفيد عن وفاته في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
- (د) جبريل عبد الكريم بدري معروف أيضاً بلقب "تيك". وهو مقيم في طينة بالسودان، على الحدود مع تشاد.

جيم - التنفيذ من جانب حكومة السودان

- ١٥١ - كانت العقبة الرئيسية التي واجهها الفريق باستمرار أثناء أداء ولايته تتمثل في عدم استجابة السلطات السودانية أو قيامها بإرسال معلومات غير وافية على إثر توجيه طلبات رسمية وغير رسمية إليها للحصول على معلومات.
- ١٥٢ - وأرسل الفريق استبياناً في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ طلباً لتوضيحات تتعلق ببيان رسمي ورد إليه من وزارة المالية في إطار ولايته السابقة بشأن تنفيذ تدابير منع السفر وتجميد الأصول. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغت وزارة المالية الفريق بأن الحكومة لا يمكن أن تنفذ الجزاءات إلا عملاً بأمر صادر عن محكمة مشكّلة خصيصاً لهذا الغرض. وسعى الفريق إلى التثبت مما إذا كان قد جرى تشكيل محكمة أو هيئة أخرى ذات صلة وما إذا كان قد صدر أي أمر لتنفيذ تدابير تجميد الأصول أم لا. ولم يتلق الفريق أي إجابة على استبيانه ولم يتمكن من الحصول على موعد مع وزارة العدل.
- ١٥٣ - وعلى نحو ما أُشير إليه سابقاً، لم تتخذ الحكومة أي خطوات لتنفيذ الفقرة ٣ (هـ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). ولم تطلب أو تتلق من اللجنة استثناء من تجميد الأصول لصرف مدفوعات إلى اللواء جعفر محمد الحسن والشيخ موسى هلال وفقاً للفقرة ٣ (ز) من القرار المذكور. وأبلغ العديد من المسؤولين السودانيين فريق الخبراء بأن تدابير حظر السفر لا تسري على المواطنين السودانيين، اللواء الحسن والشيخ موسى هلال، مؤكدين أن حكومة السودان لم تنفذ تدابير حظر السفر على الشخصين الآخرين.
- ١٥٤ - وفي غياب أي إسهامات من جانب حكومة، يستنتج الفريق أنه لم تُتخذ أي إجراءات عملاً بالفقرة ٣ (د) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). ولم تنفذ الحكومة أيضاً الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢) والقرارات السابقة ذات الصلة التي حثت فيها جميع الدول على إبلاغ اللجنة بما اتخذته من إجراءات لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارات ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك فرض تدابير محددة الأهداف.

١٥٥ - ويشكل قيام الحكومة بدفع معاش تقاعدي إلى اللواء الحسن ومرتب وبدل إلى الشيخ موسى هلال انتهاكاً للجزاءات المالية المحددة الأهداف المفروضة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بالنظر إلى أن جميع الدول بما في ذلك دولة الجنسية يجب أن تنفذ تدابير تجميد الأصول التي تفرضها اللجنة.

١٥٦ - وسعيًا إلى تحديد أصول الأشخاص الأربعة المدرجة أسماؤهم، طلب الفريق الحصول على السجلات ذات الصلة، بما في ذلك تسجيل الشركات إما باسم هؤلاء الأشخاص أو باسم أي شخص يتصرف باسمهم، وتصريحات الأشخاص المدرجة أسماؤهم عن دخلهم إلى السلطات الضريبية. وأدرج طلب للحصول على هذه المعلومات في الاستبيان المقدم في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأبلغ الفريق شفويًا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عن طريق ممثل جهة الاتصال داخل الحكومة بأنه لن يجري تقديم أي إجابة خطية وأنه بالإمكان الحصول على هذه المعلومات خلال الاجتماعات المعقودة مع ممثلي الوزارات المعنية. ولم يتلق الفريق أي رد على طلباته لعقد هذه الاجتماعات.

دال - التنفيذ من جانب الدول الأعضاء الأخرى

١٥٧ - في ما يتعلق بقيام الدول الأعضاء بتنفيذ تدابير منع السفر وتجميد الأصول، كانت العقبة الرئيسية أمام الفريق تتمثل في عدم استجابة الدول الأعضاء أو قيامها بإرسال معلومات غير وافية، ولا سيما الدول الواقعة في المنطقة التي وجهت إليها طلبات رسمية وغير رسمية للحصول على معلومات. وتمشيًا مع المنهجية التي يتبعها الفريق في أداء عمله، من الأساسي الحصول على التفاصيل ذات الصلة من سلطات الهجرة الوطنية في مختلف البلدان. وعموماً لم تقدم هذه المعلومات وإن وفرها بصورة جزئية بلدان اثنان.

١٥٨ - وعملاً بالفقرة ٣ (أ) '٦' من القرار ١٥٩١ (٢٠٠١) على جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، الإبلاغ عما اتخذته من خطوات محددة لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٣ (د) و ٣ (هـ) من القرار المذكور. ونظرًا إلى أن هذه الخطوات ستكون وثيقة الصلة بتحديد فعالية تنفيذ الجزاءات، وجه الفريق طلبات إلى عدة دول أعضاء ومصارف للحصول على تقاريرها، لكنه لم يتلق سوى ردود قليلة^(٧٩).

١٥٩ - وفي ما يتعلق بحيازة أصول في بلدان أخرى، جرى توجيه رسائل عدة، وبشكل رئيسي إلى بلدان المنطقة وبلدان أخرى مثل إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وجنوب السودان وقطر. ولم تستجب دول أعضاء كثيرة، ولا سيما الدول الواقعة في

(٧٩) انظر المرفق التاسع من هذا التقرير للاطلاع على موجز للرسائل الموجهة من الفريق.

المنطقة، لاستفسارات الفريق بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ التدابير، مثل الإخطارات الموجهة لإعلان دمج هذه الجزاءات في التشريعات المحلية، أو الإخطار من خلال مرسوم رسمي بأسماء الأشخاص الخاضعين لتدابير تجميد الأصول ومنع السفر. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل نشر المعلومات بطريقة منسقة على مستوى المنظمات الحكومية وغير الحكومية وأن تتخذ خطوات ملموسة لكفالة تنفيذ الجزاءات.

١٦٠ - وخلال الاجتماع المعقود مع السلطات الأوغندية في كمبالا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أبلغ الفريق بأنه قد جرى إخطار الوكالات المعنية بشؤون الهجرة والأمن في جميع النقاط الحدودية، وبأن الأشخاص الأربعة المدرجة أسماؤهم باتوا مدرجين في قائمة الرصد. وطلب الفريق الحصول على نسخة من التشريع أو الإخطار الذي يعلن تنفيذ الجزاءات بحق الأشخاص المدرجة أسماؤهم، لكنه لم يتلق أي من تلك المواد حتى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٦١ - ويقر الفريق باستلام رد من الإمارات العربية المتحدة، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ذكرت فيه أن المصرف المركزي قد أصدر تعميماً إلى جميع المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية طلباً لتوفير أي معلومات عن أصول الأشخاص الأربعة المدرجة أسماؤهم. وبالإضافة إلى ذلك، علم الفريق خلال اجتماع رسمي عُقد مع سلطات الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بإفادة المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة عن أنه لم يجد أي سجل ذي صلة وبأن الأشخاص الأربعة المدرجة أسماؤهم لا يملكون أي حسابات مالية في أي مصارف أو مؤسسات مالية تعمل في البلد. وأشار ممثل وزارة الخارجية إلى أن بعثة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة ستوجه رسالة رسمية إلى فريق الخبراء لإخطاره بالنتائج التي خلص إليها المصرف المركزي. وحتى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، لم يتلق الفريق أي تفاصيل إضافية في هذا الصدد.

١٦٢ - وطلب الفريق أيضاً إلى سلطات الإمارات العربية المتحدة تزويده بمعلومات إضافية تتعلق برسالة بعثة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لا سيما في ما يتعلق بالشخصين اللذين أُدرج اسمهما في القائمة، وهما آدم يعقوب شريف شانت وجبريل عبد الكريم بدري الذي جرى ترحيله من الإمارات العربية المتحدة. وأبلغ الفريق المسؤولين بأنه يحتاج إلى معرفة تاريخ ترحيل هذين الشخصين وجميع البيانات الخاصة بهما (الجنسية ورقم جواز السفر وتاريخ الميلاد والصورة الفوتوغرافية). وسوف يكون لهذه المعلومات أهميتها في تنقيح قائمة الأشخاص المطلوب إخضاعهم للجزاءات

المعروضة حالياً على اللجنة. ولم يتلق الفريق أي تفاصيل إضافية في هذا الصدد حتى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٦٣ - وشرع الفريق أيضاً في توجيه طلبات للحصول على معلومات من المصارف الرئيسية في جميع البلدان المجاورة للتحقق مما إذا كانت لديها أي أصول تخص الأشخاص المدرجة أسماؤهم. ووردت إجابة من مصرف واحد كائن في الإمارات العربية المتحدة للإشارة إلى أنه عملاً بالنظام الوطني الخاص، لا يمكن للمصارف مراسلة المنظمات الدولية بشكل مباشر، إنما فقط عن طريق الحكومة^(٧٩). ويساور الفريق شعور قوي بأن هذا النظام لا يمكن إلا أن يعوق تنفيذ قرار مجلس الأمن ذي الصلة. وفي ما يتعلق بالأشخاص المدرجة أسماؤهم، فإنه يتعين على جميع المؤسسات أن تستجيب لطلبات الفريق بالحصول على معلومات. وهذا يبرز أيضاً ضرورة أن تضع الدول الأعضاء على الفور تدابير لتنفيذ الجزاءات بفعالية، ينبغي أن تشمل شرطاً بإرسال ردود مباشرة من المصارف إلى الفريق. وينبغي للدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولية الرد على طلب الفريق في الحالات التي لا يُسمح فيها، بموجب القوانين المحلية، بإجراء اتصالات مباشرة بين الفريق والمصارف. وقد وجه الفريق رسالة منذ ذلك الحين إلى الدولة العضو المعنية للحصول على المعلومات اللازمة لكنه لم يتلق أي تفاصيل إضافية حتى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٦٤ - وأجابت دول أعضاء ترى أن المعلومات الواردة في القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦) لا تكفي لفرض أي تدابير وافية على بعض الطلبات المرسلة في إطار ولايات سابقة للحصول على معلومات. وسعى الفريق إلى الحصول على معلومات إضافية ودقيقة لتحديد هوية الأشخاص الأربعة المدرجة أسماؤهم وإتاحة هذه المعلومات للجنة. ولا ريب في أن توفير تفاصيل إضافية، كنسخ من وثائق الهوية وأوصاف الشخص وصور فوتوغرافية، من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على سن التدابير ذات الصلة على نحو فعال تنفيذاً للفقرتين ٣ (د) و ٣ (هـ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

١٦٥ - ويلاحظ الفريق أنه منذ عام ٢٠٠٦، لم يُضَف إلى قائمة الجزاءات أي اسم لشخص أو كيان، وأن إدراج أسماء الأشخاص الأربعة لم يكن له أثر في النزاع المستمر في دارفور. ويرى الفريق أن اللجنة قد تحتاج إلى تقييم أثر هذه التدابير في النزاع المسلح في دارفور، واستعراض المقترحات الماضية المتعلقة بإدراج الأسماء التي قدمها الفريق في إطار الولايات السابقة، وإدراج أسماء إلى القائمة عند الاقتضاء.

١٦٦ - ويتوقع الفريق التنفيذ العملي للاتفاق الموقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بين اللجنة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بشأن النشرات الخاصة المتعلقة بالأشخاص المدرجة أسماؤهم بموجب القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦).

ثاني عشر - العملية السياسية والتقدم المحرز نحو إزالة العوائق التي تعترض عملية السلام

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

١٦٧ - لا شك أنه تحق تقدم ملموس، وإن كان جزئياً، في تنفيذ وثيقة الدوحة. مما يعزى إلى الموقعين على حد سواء.

١٦٨ - وأوشك الإطار المؤسسي للسلطة الإقليمية لدارفور على الاكتمال رغم تنقيح وتعديل الجدول الزمني المؤقت لتنفيذ وثيقة الدوحة. وقد عيّنت حكومة السودان وزراء وبرلمانيين على الصعيدين المركزي والإقليمي، بالإضافة إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة. وأصبح لدى السلطة، في مقرها بالفاشر، هيكلها الأساسية ونظامها اللوجستي ومبانٍ خاصة بها وتضم المباني أيضاً الوزارات الخاضعة لسلطتها.

١٦٩ - وتسعى السلطة إلى تعويض مواردها البشرية المحدودة التي تستقدم على وجه الحصر تقريباً من صفوف حركة التحرير والعدالة، وذلك بالعمل مع المعهد الجمهوري الدولي. وبدعم من العملية المختلطة، قامت هذه المنظمة الكائن مقرها في الولايات المتحدة بتنظيم دورات تدريبية وعقد حلقات عمل بشأن التطوير المهني وبناء القدرات من أجل الشبان والشابات.

١٧٠ - وعلاوة على ذلك، ما زالت مختلف المبادرات البالغة الصغر للتعمير والتنمية التي تضطلع بها السلطة والحكومة المركزية بصورة مشتركة، بالإضافة إلى مشاريع بناء المساكن التي أعلنت عنها قطر والإمارات العربية المتحدة بإتاحة تمويل حر يتراوح من ٣٠ مليون إلى ٥٠ مليون دولار، لا ترقى إلى مستوى التوقعات. ويشكل هذا التمويل جزءاً من جهد مشترك يبذل مع السلطة، وكان وراء بدء عملية العودة الطوعية للنازحين. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، سجلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور العودة الطوعية لـ ٦٣ ٠٠٠ نازح إلى مناطق آمنة أساساً، لكنها ما زالت تفتقر إلى الهياكل الأساسية الرئيسية^(٨٠).

(٨٠) وفقاً إلى العملية المختلطة، عاد حوالي ١٤٠ ٠٠٠ نازح بصورة طوعية في عام ٢٠١١.

١٧١ - وتتلقي السلطة المساعدة من العملية المختلطة في الحملات التي تنظم لنشر وثيقة الدوحة. وتعمل السلطة أيضاً على ترويج ثقافة السلام والمصالحة. وعقد المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور، الذي نظّمته السلطة الإقليمية في الفاشر من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ بحضور حوالي ١٠٠٠ من ممثلي مختلف شرائح المجتمع المدني، وذلك للتوصل إلى توافق الآراء بشأن الظروف المواتية لتحقيق السلام والتنمية وتعزيزهما.

١٧٢ - وفي الوقت نفسه، تعمل السلطة بالتعاون مع العملية المختلطة على تحديد استراتيجية إنمائية، وتشارك في جهود بعثة التقييم المشتركة لدارفور الرامية إلى تحديد المبادرات الرئيسية لتعمير وتنمية دارفور، لتقديمها إلى مؤتمر المانحين الدولي. وبات من المقرر عقد هذا المؤتمر في مطلع عام ٢٠١٣ في الدوحة، بعد إرجائه مرتين.

باء - العقبات التي تعترض تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

١٧٣ - لا تزال هذه الخطوات بعيدة عن الوفاء بالالتزامات المتبادلة التي تعهد بها المشاركون في التوقيع منذ ما يقرب من ١٨ شهراً وعن تلبية توقعات المجتمعات المحلية والنازحين واللاجئين. ووفقاً لما ذكره بحر أبو قردة وزير الصحة الاتحادي الذي يشغل أيضاً منصب الأمين العام لحركة التحرير والعدالة، لم ينفذ سوى ٣٠ في المائة من الالتزامات التي تعهد بها الشركاء. وهو يقلل من مسؤولية جماعته مشيراً إلى الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة السودان^(٨١).

١٧٤ - وعلى سبيل المثال، أعرب ممثلون عن مخيمات الطويلة، خلال اجتماعاتهم مع الفريق، عن استيائهم من عدم إجراء مسؤولي السلطة اتصالات بالمخيمات وعدم قيامهم بزيارتها. وقد نجم عن أوجه القصور هذه شعور حاد بين النازحين بالتخلي عنهم وإحساس بالإحباط والمرارة.

١٧٥ - وعلى الصعيدين المؤسسي والإداري، كان للنقص في الموارد البشرية والمالية أثر في عمليات وأداء الوزارات وفي الخدمات الاجتماعية والقانونية. وأدى التأخير في تنفيذ وثيقة الدوحة إلى مضاعفة الإحباط الجماعي، فيما استخدمت الحركات المتمردة ذلك كأداة للدعاية، وهذا ما يلقي بظلال الشك على صدق التزام الحكومة بالسلام.

١٧٦ - ولا تزال هناك أجزاء كاملة من وثيقة الدوحة لم تنفذ بعد. وقد يكون هذا الأمر وراء تسمم الأجواء بين الشركاء.

(٨١) انظر النص الكامل للمقابلة التي نُشرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في اليومية السودانية، الجهر السياسي.

١٧٧ - وما زالت حالات الإفلات من العقاب والخلافات مستمرة. وأمام ضعف النظام القضائي وعزوفه عن التدخل في ظل افتقاره للموارد البشرية والمالية، شهدت دارفور، ولا سيما المنطقة الشمالية، تصاعد العنف بين القبائل والهجمات الانتقامية التي تشكل أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العقيدة القبلية. وتشهد الاشتباكات العنيفة التي وقعت في أبو دليق (في عام ٢٠١٢) حيث قتل الزغاوة ١٤ شخصاً من قبيلتي البرقي وميما، والأعمال الانتقامية التي نفذها البرقي ضد ١٠ من الزغاوة في سجيلي (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، على اشتداد الانقسامات القبلية واستمرار الإفلات من العقاب. وعلم الفريق أثناء اجتماعاته مع أشخاص عدة بأن القوات المتمردة وميليشيات الجنجويد قد شاركت في المناوشات التي وقعت بين القبائل.

١٧٨ - ويضاف إلى عدم الاستقرار المنتشر على نطاق واسع النزاعات القديمة المستمرة بين الرعاة البدو والمزارعين. وعلاوة على ذلك، كان عدم توفر الدعم المالي الحكومي وراء ظهور النزعة التحريرية الوحشية لدى ميليشيات الجنجويد والبدو وانقلابهم على السلطات المحلية. وتمثل أحداث الهشابة مثلاً صارخاً على ذلك.

١٧٩ - ولم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، مما أدى بدوره إلى تأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وثبت أن المسؤولية في ذلك تقع على حركة التحرير والعدالة. وتعرض الجهتان المعنيتان الرئيسيتان (حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة)، على الإجراء المستخدم للتحقق من نشر قوات حركة التحرير والعدالة. ولم تكن تدابير التحقق التي نفذتها العملية المختلطة مقنعة. وإثر الفشل في الحصول على بيانات موثوقة وشاملة من حركة التحرير والعدالة، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة حتى الآن من التحقق من موقع وأسلحة قوات حركة التحرير والعدالة لأن الحركة لم تقدم معلومات مفصلة عن هيكل قيادتها أو عدد جنودها^(٨٢).

١٨٠ - ولاحظت اللجنة المشتركة المنبثقة من وثيقة الدوحة، في اجتماعها الثاني (الخرطوم، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، أن الترتيبات الأمنية لم تنفذ. وأمهلته الحكومة والسلطة حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لصوغ خطة عمل من أجل تسوية المسألة. ويعتقد الفريق أنه لم يجر التعامل جدياً مع هذا التوجيه حتى الآن.

١٨١ - وتسبب التأخر الكبير في تنفيذ الترتيبات الأمنية في بروز قلق عميق داخل حركة التحرير والعدالة، مما دفع بعدد من فصائلها، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، إلى احتلال

(٨٢) تطعن حكومة السودان في العدد المعلن للمقاتلين المدربين التابعين لحركة التحرير والعدالة (٤٢ ٠٠٠ إلى ٤٧ ٠٠٠ فرد)، وتعتقد أن معظمهم من المتسللين.

وزارة الشباب والرياضة في الفاشر واحتجاز الوزير مؤقتاً كرهينة. وعلاوة على ذلك، أدى الجمود القائم بشأن الترتيبات الأمنية إلى شقاق بين السلطة/حركة التحرير والعدالة والحكومة، على نحو ما تظهره إغارة القوات المسلحة السودانية فجراً، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على مجموعة نشر صغيرة لحركة التحرير والعدالة تشمل اثني عشر فرداً وثلاث مركبات، كانت اثنتان منهما مجهزتين بأسلحة ثقيلة. ولم يُسمح لهذه القافلة الصغيرة بدخول الفاشر وأُجبرت على التمرّك على مسافة ٣ كيلومترات من المدينة، على الطريق المؤدية إلى كنتم. ووفقاً لرواية الأحداث التي أفادت عنها حركة التحرير والعدالة إلى الفريق، والتي كشفت عنها في اليوم ذاته في بيانين منفصلين، كانت حركة التحرير والعدالة قد أبلغت سلطات الفاشر (الحاكم، والأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة السودانية) بأنها قادمة إلى الفاشر. لكن في اليوم العاشر وبعد وصول قافلة حركة التحرير والعدالة إلى موقعها، شنت القوات المسلحة السودانية هجوماً على القافلة مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الحركة وإصابة ثلاثة آخرين بجراح ومصادرة المركبات الثلاث.

١٨٢ - وشهد الفريق موجة الاضطرابات والانفعالات التي أثارها هذا الهجوم على مستوى قادة السلطة وحركة التحرير والعدالة. ودحضت حركة التحرير والعدالة في بيانها رواية القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية والحاكم للأحداث، حيث ادعى أن القافلة تابعة للجبهة الثورية السودانية وقدمت لشن هجوم على الفاشر. وأثارت هذه الحالة شعوراً بعدم الثقة لدى السلطة/حركة التحرير والعدالة التي ألححت إلى وجود "مؤامرة" وإلى الرغبة الفاضحة لدى الحاكم والقائد العام للقوات المسلحة السودانية في قطع العلاقات مع حركة التحرير والعدالة. لكن الفريق تلقى من السلطات رواية مختلفة تماماً للأحداث، تشير إلى أن القافلة كانت مؤلفة من أفراد الجبهة الثورية السودانية. وذكرت المصادر أن هذا الحادث يرتبط ارتباطاً وثيقاً برفض السلطة/حركة التحرير والعدالة تسوية لمسألة الترتيبات الأمنية.

١٨٣ - وأفادت تقارير بأن حركة التحرير والعدالة أكدت على وجه الخصوص المسؤولية التي يتحملها الوالي، العميد عثمان محمد يوسف كبر. وفي مقابلة صحفية، ذكر وزير الصحة الاتحادي أن الوالي كبر هو "العقبة الرئيسية أمام تنفيذ وثيقة الدوحة، وقد أعرب منذ البداية عن تردده في تنفيذها، وتصرف في الآونة الأخيرة بطريقة معادية جهاراً تجاه رئيس السلطة"^(٨١). ويشير هذا الاتهام الصادر عن أحد الشركاء في العملية السياسية إلى مستوى انعدام الثقة بين السلطة/حركة التحرير والعدالة والسلطات في شمال دارفور. ويأتي في طليعة الانتقادات المتكررة والثابتة التي جمعها الفريق لدى الجماعات المتمردة والمجتمع المدني "تلك التي تشير إلى مسؤولية حاكم شمال دارفور الذي يؤجج الصدامات القبلية"^(٨١). وتزعم هذه

الروايات بأن الحاكم يعتزم إنشاء ائتلاف عريض مؤلف من القبائل "العربية" المسلحة لدفع الزغاوة باتجاه وطنهم، دار الزغاوة.

١٨٤ - وأخيراً، يشكل عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها المالية البالغة ٢٠٠ مليون دولار في هذه المرحلة عقبة أمام تنفيذ وثيقة الدوحة. وفي حين أشارت السلطات، في هذا الصدد، إلى خطورة الأزمة الاقتصادية والمالية، فإنها أفادت إلى الفريق بأن الحكومة خصصت للسلطة الإقليمية لدارفور منذ البداية قدرًا من الأموال يفوق إلى حد كبير المبلغ المنصوص عليه في وثيقة الدوحة. ولم يستطع الفريق، من جهته، الحصول على معلومات من وزارة المالية بشأن الحصة المكرّسة في الميزانية الاتحادية لولايات دارفور الخمس وللسلطة الإقليمية لدارفور على وجه الخصوص.

١٨٥ - وفي مقابلة مع صحيفة سودانية، بدا بحر أبو قرودة، وزير الصحة الاتحادي والأمين العام لحركة التحرير والعدالة، وكأنه يشكك في صدق التزام حكومة السودان بتنفيذ وثيقة الدوحة. ففي إشارة إلى مؤتمر المانحين الدولي، حثّ السودان على "الوفاء بالتزاماته المالية أولاً إذا كان يأمل في الحصول على دعم مالي من المجتمع الدولي"^(٨١). وأفيد بأن مساعد رئيس الجمهورية المكلف بشؤون دارفور ورئيس وفد المفاوضين الرسمي في الدوحة، أكد خلال الاجتماع الثالث للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة الذي عقد في الدوحة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٢ ولم يحضره الفريق، أن الحكومة مستعدة للوفاء بالتزاماتها المالية في مؤتمر المانحين الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وكرر أيضاً للفريق تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المالية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلن النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه، في نيالا، عن تخصيص ٨٠٠ مليون جنيه سوداني من ميزانية عام ٢٠١٣ لصندوق التعمير والتنمية في دارفور^(٨٣).

جيم - الأخطار التي تهدد العملية السياسية

١٨٦ - يتسم موقف المجاهدة الذي تتخذه حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة بعدم المرونة. وهو يشكل بذلك خطراً كبيراً على كلا جانبي العملية السياسية ألا وهما وثيقة الدوحة ومفاوضات السلام.

Taha: Government Allocates SDG 800 Million to DDPD", Sudan Vision, Issue #: 2848, Issue Date: 21st January, 2013, accessed online 21 January 2013
http://news.sudanvisiondaily.com/details.html?rsnpid=218403.Hana Abdul Hai and AL-Awadallah Taha: Government Allocates SDG 800 Million to DDPD", Sudan Vision no 2848, (21st January, 2013), متاح على الموقع .http://news.sudanvisiondaily.com/details.html?rsnpid=218403.

١٨٧ - والجماعات الرئيسية الثلاث لتمررد دارفور (جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم فيديل، التي تؤلف معا جزءا هاما من الجبهة الثورية السودانية) تسعى بدون كلل إلى الإطاحة بالنظام بأي وسيلة، بما في ذلك القوة، ومن خلال الجهود المترددة الرامية إلى توحيد أحزاب المعارضة. ويبدو أن "ميثاق الفجر الجديد"، الذي وقعته في كمبالا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، جميع أعضاء الجبهة الثورية السودانية، بمن فيهم المقاتلون، وممثلو مختلف الحركات السياسية ذات الإيديولوجيات المتباينة والمجتمع المدني، قد أقر التوحيد. ويؤدي هذا إلى ازدياد تسييس النزاع ويجر الأطراف المتحاربة إلى دوامة من العنف، حيث الضحايا الرئيسيون هم السكان المحليون. وتتخطى الجبهة الثورية السودانية دون هوادة في اشتباكات مسلحة تفتعلها في كثير من الأحيان. وترد القوات المسلحة السودانية من جانبها بقوة غير متناسبة، من خلال شن غارات جوية، لم يتمكن الفريق من تقييم أثرها.

١٨٨ - وفي ظل هذه الظروف، ينشئ استمرار الصراع المسلح مناطق توتر جديدة. ويقوض أيضا الجهود التي تبذلها سلطة دارفور، ويشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ وثيقة الدوحة، التي تواصل الجبهة الثورية السودانية رفضها. وعلاوة على ذلك، حث زعيم حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم فضيل المجتمع الدولي في تصريح علني أدلى به في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على عدم المساعدة في تمويل مشاريع التجديد والتعمير في دارفور. فسوف ينظر في هذه المشاريع، التي وضعت بالاشتراك مع حكومة السودان وسلطة دارفور والشركاء الدوليين، في المؤتمر الدولي للمانحين. ومن المتوقع أن يكون هذا المؤتمر معلما بارزا في تنفيذ وثيقة الدوحة.

١٨٩ - وعلاوة على ذلك، ترفض المكونات الدارفورية الثلاثة للجبهة الثورية السودانية احترام روح قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تهدف إلى بناء الزخم اللازم للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة كلية دائمة. ولا تزال تعادي التفاوض فورا ودون شروط مسبقة على أساس وثيقة الدوحة^(٨٤).

(٨٤) انظر الفقرة الخامسة من ديباجة قرار مجلس الأمن ٢٠٣٥ (٢٠١٢). وترد هذه الصياغة أيضا في إعلان وقف الأعمال العدائية والالتزام بعملية السلام، الذي وقعته حكومة السودان والجماعة المنشقة عن حركة العدل والمساواة، في الدوحة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

دال - التقدم المحرز نحو إزالة العقبات التي تعترض العملية السياسية

١٩٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، طرح ٣٨ من القادة في الأراضي التي تسيطر عليها حركة العدل والمساواة آراء معارضة، وهو ما يقوض وحدة وتماسك الحركة. وساعدوا على إحياء محادثات السلام في الدوحة. والواقع أن المحادثات الأولية بين حكومة السودان وهذه الجماعة المنشقة، التي عقدت تحت رعاية دولة قطر والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مهدت الطريق للتوقيع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على إعلان وقف الأعمال القتالية والالتزام بعملية السلام. وبسبب القيود التنظيمية الداخلية لهذه الجماعة والالتزامات الدولية لقطر، أفيد عن تأجيل المحادثات التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى مطلع عام ٢٠١٣.

١٩١ - وخلال الاجتماعات التي عقدت في الدوحة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وفي نجامينا في أوائل كانون الأول/ديسمبر مع ممثلي الجماعة، تمكن الفريق من تقييم الوعي الشديد، الذي ينتشر الآن في صفوف حركة العدل والمساواة، بعقم النزاع المسلح، وبالتالي، التزام هؤلاء الأعضاء الصادق بالتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. ولم يستبعد الممثلون الذين اجتمعوا بالفريق إمكانية انضمام مختلف الفصائل المتمردة إلى وثيقة الدوحة في المستقبل القريب.

١٩٢ - وشدد مساعد رئيس الجمهورية، المسؤول عن دارفور ورئيس الوفد الرسمي للمفاوضين في الدوحة، خلال اجتماعه مع الفريق في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر، على التزام الجماعة المنشقة بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وقال إنه يشعر بالتفاؤل بإمكانية التوصل سريعاً إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية. وعلى الرغم من الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام، يجري بذل الجهود لبناء زخم جديد لإحلال السلام على أساس شامل.

١٩٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشأت سلطة دارفور لجنة اتصال، تتألف من ١١ شخصية دارفورية قيادية، كلفت بمهمة إقامة اتصالات مع الجماعات التي انسحبت نحو الخارج والتي تعارض عملية الدوحة السياسية^(٨٥). ووفقاً لرئيس هذه اللجنة، صديق ودعة، وهو رجل أعمال من قبيلة الزغاوة، تتمتع اللجنة بـ "دعم غير مشروط" من الرئيس.

(٨٥) أنشئت لجنة الاتصال عملاً بقرار اتخذته مؤتمر عموم أصحاب المصلحة في دارفور الذي عقد في الفاشر، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٩٤ - وعلم الفريق خلال الاجتماعات التي عقدها في نجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع ممثلي وزارة الخارجية وحركة العدل والمساواة أن حكومة تشاد بذلت جهودا للوساطة مع الفصائل المتمردة. واستنادا إلى مختلف وسائط الإعلام السودانية، شجعت الولايات المتحدة ميني ميناوي، قائد جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وأحد القوى المحركة للمتمردين على الانضمام إلى محادثات السلام خلال زيارته إلى واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضا إلى مختلف الزيارات التي قام بها إلى كمبالا مبعوث الولايات المتحدة الخاص للسودان للاجتماع بالجهة الثورية السودانية.

ثالث عشر - التوصيات

١٩٥ - يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يحث جميع أطراف النزاع على وقف جميع المواجهات المسلحة في دارفور فوراً. ومن نفس المنطلق، يمكن لمجلس الأمن أن يؤكد مجدداً دعوته الأطراف المتحاربة السودانية غير الموقعة، وعلى وجه التحديد أعضاء الجبهة الثورية، للانضمام إلى العملية السياسية دون شروط مسبقة ودون تأخير على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور؛

(ب) أن يطلب إلى الدول التي تصدر طائرات عسكرية إلى حكومة السودان أن تدمج نظام تتبع إلكتروني في المنصات المستخدمة في تجهيز الطائرات للتأكد من أنها لا تستخدم على نحو يشكل انتهاكا للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك، يجب على هذه الدول المصدرة إبلاغ اللجنة بأي انتهاكات من هذا القبيل. وينبغي لها أيضا في حالة حدوث الانتهاك أن توقف أي دعم تقني لتلك المنصات وألا تقدم منصات جديدة إلى حكومة السودان؛

(ج) أن ينظر في مدى الحاجة إلى فرض مستوى إضافي من التحقق على الدول المصدرة، بالنظر إلى أن حظر توريد الأسلحة يقتصر على ولايات دارفور الخمس، ولأن ثمة العديد من الأمثلة على قيام حكومة السودان بتقديم ضمان للدول المصدرة للأسلحة بعدم استخدام المعدات ذات الصلة في وقت لاحق في دارفور. ويرى الفريق أن ثمة حاجة إلى ذلك. ومن ثم، يوصي الفريق كذلك بأن تلزم الدول المصدرة أيضا بإجراء تحقق مادي من وجود تلك المعدات في تواريخ عشوائية بعد ذلك؛

(د) أن ينظر فيما إذا كان من المناسب أن تعرض إحدى هيئات الأمم المتحدة الاضطلاع بإجراء التحقق آنف الذكر؛

(هـ) أن يبحث حكومة السودان وجميع جماعات المعارضة المسلحة على تيسير إمكانية الوصول الآمن وغير المشروط وغير المقيد لجميع الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء دارفور؛

(و) أن يذكر حكومة السودان بالتزاماتها ويدعو جميع أطراف النزاع إلى إتاحة وصول العملية المختلطة الآمن دون عوائق إلى جميع المواقع، بما فيها المواقع المتضررة من الأعمال القتالية الأخيرة؛

(ز) أن يدعو حكومة السودان إلى إلغاء جميع الصلاحيات الواسعة الممنوحة للجهاز الأمن والمخابرات الوطني وجميع الحصانات الممنوحة لموظفي إنفاذ القانون بحيث يحاسب الجناة بصورة مباشرة أمام القضاء على الجرائم المرتكبة خارج عملهم أو أثناء اضطلاعهم به؛

(ح) أن يبحث حكومة السودان على أن تجري فوراً تحقيقات محايدة وفعالة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة الهجمات الأخيرة على سجيلي والهشابة وشرق جبل مرة، واستكمال تحقيقاتها في الأحداث الماضية مثل مجزرة عطبرة وتقديم الجناة إلى العدالة؛

(ط) أن يبحث حكومة السودان على أن تفتح فوراً تحقيقات فعالة وشفافة في جميع الهجمات على العملية المختلطة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة دون تأخير.

ويوصي الفريق اللجنة بما يلي:

(أ) أن تحث حكومة السودان على تيسير اضطلاع الفريق بمهمته في أفضل بيئة ممكنة، وذلك مثلاً عن طريق منح أعضاء الفريق تأشيرات دخول لمرات متعددة، وإمكانية الوصول غير المحدودة إلى دارفور، وإزالة القيود الأمنية والإدارية؛

(ب) أن تطلب من حكومة السودان أن تتيح للفريق كل من يلزم من إمكانيات الوصول، لإجراء تحقيقاته وأن تعمل كمصدر للمعلومات بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان؛

(ج) أن تعدل محددات الهوية والأسماء المختصرة لأربعة أفراد مدرجين على قائمة
الجزاءات عملاً بالقرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦) استناداً إلى معلومات متاحة جديدة قدمت
إلى اللجنة؛

(د) أن تشجع حكومة السودان والدول الأعضاء على تنفيذ أحكام القرارات
١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٦٧٢ (٢٠٠٦)؛

(هـ) أن تستعرض حالة اللواء جعفر محمد الحسن وجبريل عبد الكريم بدري
الشهير بـ "تيك".

المرفق الأول

قائمة بالاجتماعات الإضافية مع مسؤولي حكومة السودان وممثلي
الجماعات المنظمة المسلحة

السودان

١ - بذل الفريق جهودا كبيرة لزيادة اتصالاته إلى أقصى حد مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في الخرطوم ودارفور (الفاشر، والجنينة، وكبكاية، وكتم، ونيالا، وطويلة، ومخيم زمزم للنازحين، وزالنحي).

٢ - وتواصل الفريق مع لجنة التنسيق المعنية بتنفيذ القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) برئاسة الفريق محمد مصطفى الدابي^(١). واجتمع الفريق أيضا بوزير الدولة لشؤون الرئاسة، المسؤول عن رصد السلام في دارفور ورئيس وفد عملية الدوحة للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الفريق بممثلي المجتمع المدني، والقادة المجتمعيين، ورؤساء المجالس الاستشارية القبلية (الشورى)، وموظفي الإدارة المحلية، ووالى شمال دارفور، ورئيس سلطة دارفور الإقليمية ونوابه، ووزراء سلطة دارفور الإقليمية، ومحامين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وصحفيين، ورابطات نسائية، وممثلي مخيمات النازحين، ومكتب المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور، وأحزاب المعارضة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

٣ - وأقام الفريق اتصالا منتظما ووثيقا مع العملية المختلطة في الخرطوم ودارفور، وتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في السودان. واجتمع الفريق أيضا مع إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنتهية ولايته ورئيس العملية المختلطة/كبير الوسطاء المشترك المؤقت.

المستوى الإقليمي

٤ - أرسل الفريق بعثتين إلى جنوب السودان، بما في ذلك شمال وغرب بحر الغزال (على الحدود مع دارفور) للتأكد مما إذا كان مقاتلو حركة العدل والمساواة موجودين في تلك المناطق أم لا، وتحديد ما إذا كانت هاتان الولايتان تستخدمان كقواعد أم لا.

٥ - وفي أوغندا، اجتمع الخبراء، في عدة مناسبات، بلجنة التنسيق التابعة للجهة الثورية السودانية التي تضم ممثلي جماعات المعارضة المسلحة الرئيسية الثلاثة في دارفور (جيش تحرير

(١) تضم هذه اللجنة مسؤول الاتصال الفريق الدابي، ومسؤولين من وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والعدل والاقتصاد، فضلا عن جهاز الأمن (جهاز الأمن والمخابرات الوطني).

السودان/فصيل ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة). واستفسر الفريق عن القانون الإنساني الدولي والأسلحة والتمويل والانتهاكات الجوية، فضلا عن العقوبات التي تعترض عملية السلام.

٦ - وفي إثيوبيا، اجتمع الفريق برئيس مكتب العملية المختلطة وبعده من ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وهي أحد المكونات الرئيسية للجهة الثورية السودانية.

٧ - وفي تشاد، اجتمع الفريق بمنشقين عن حركة العدل والمساواة.

المستوى الدولي

٨ - في قطر، اجتمع الفريق بعدد من المحاورين المنشقين عن حركة العدل والمساواة المشاركين في عملية السلام.

٩ - وفي لندن، اجتمع الفريق أيضا بزعيم حركة العدل والمساواة وقائدها الأعلى، جبريل إبراهيم فضيل، وبممثلين آخرين لحركة العدل والمساواة، بالإضافة إلى ممثلين لجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي.

١٠ - وفي باريس، اجتمع الفريق بممثلين لحركة العدل والمساواة وبمنشقين عن حركة العدل والمساواة بقيادة بحر حمدين.

المرفق الثاني

شهادات ورسائل

Tel: +(249 1 85) 330771 - 330797 - 330440
Fax: +(249 1 85) 338080

فاكس: +(249 1 85) 338080

S/N: 1101342/W/11-2010

Date: 11/11/2010

END USER CERTIFICATE

We, Ministry of Defense of the Republic of Sudan, hereby officially certify that the goods listed hereunder, purchased by the Military Industry Corporation of the Republic of Sudan from "BELSPETSYVNESHTECHNIKA" company (220029, the Republic of Belarus, Minsk, Pashkevich str. 3, 8-10-375-17-3342007) are intended for exclusive use within the Sudanese Army and will not be used for the purposes that contradict to the provisions of the resolutions of UN Security Council adopted because of unsettled conflict in Darfur.

Position	Description of goods	Quantity, pcs
1	Unguided rocket S-8DM	2 750
2	Unguided rocket S-8KO	1 250

Ministry of Defense of the Republic of Sudan undertakes to not re-export the goods to any third party without express written consent of the authorized body of the Republic of Belarus.

Ministry of Defense of the Republic of Sudan hereby guarantees that the fact of delivery of the military purpose goods under the Contract to the Ministry of Defense of the Republic of Sudan will be confirmed through the Delivery Control Certificate by the Military Industry Corporation of the Republic of Sudan.

MIC – Managing Director
Ministry of Defense
Republic of Sudan



THE REPUBLIC OF THE SUDAN
CERTIFIED BY THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS AS GENUINE

SIGNATURE OF *Minister of Defense*
AND STAMP OF *Khalaf*
DATE 11/11/2010

المستقر
خليفة الله مصطفى بابا
Ambassador /
Khalaf Alla Mustafa Babiker



Military Industry Corp.

Khartoum - Sudan P.O.Box : 11450
 Tel. +(249 11) 330771 - 330797 - 330445
 Fax : +(249 11) 338080



مكتب التصنيع الحربي
 الخرطوم - السودان

تلفونات : ٣٣٠٧٧١ - ٣٣٠٧٩٧ - ٣٣٠٤٤٥
 فاكس : ٣٣٨٠٨٠

No.: 18 M/MIC/736-2058
 Date: 18.04.2011

DELIVERY CONTROL CERTIFICATE FOR SPECIAL EQUIPMENT

This is to certify to the competent bodies of the Republic of Belarus that the goods listed hereunder, supplied by SFTUE Belspetsvneshtekhnika under contracts Nos. and in accordance with airway bills Nos. :

Description of Goods	Quantity, pcs.	Airway bill, date
Unguided aviation rocket S-8DM	1248	000-1238 4481 dd 24.01.2011
	1440	000-1238 4341 dd 28.01.2011
	60	000-1238 4971 dd 02.02.2011
Unguided aviation rocket S-8KO	1250	000-1238 4971 dd 02.02.2011

reached Khartoum and are completely at the disposal of the Ministry of Defence of the Republic of Sudan

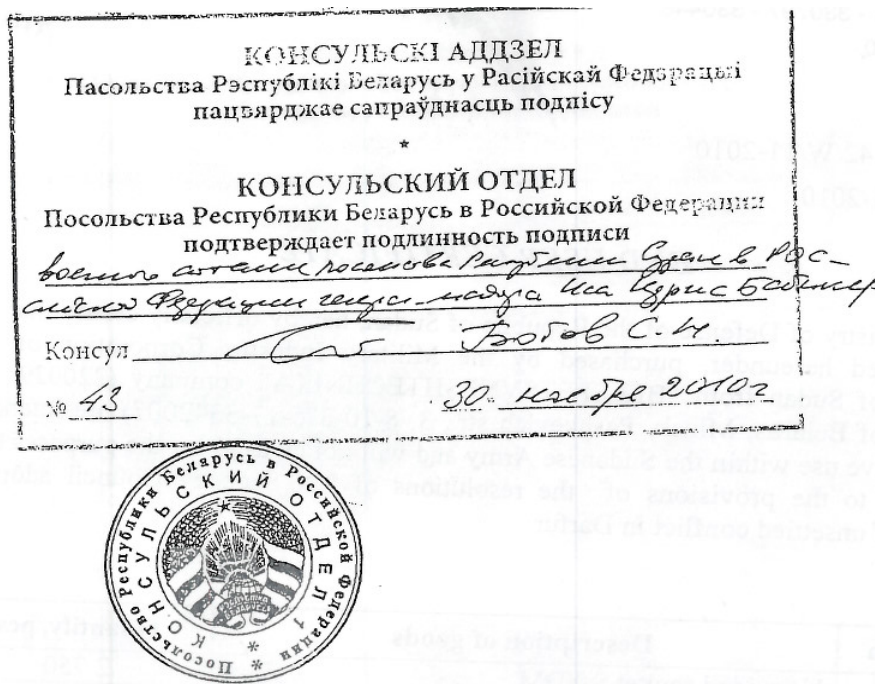


Dr. Abdel Rahman Elhag
 Representative of Military Industry Corporation
 Ministry of Defence
 The Republic of Sudan



КОНСУЛЬСКИЙ АДДЕЛ
 Посольства Республики Беларусь в Российской Федерации
 подтверждает подлинность подписи

КОНСУЛЬСКИЙ ОТДЕЛ
 Посольства Республики Беларусь в Российской Федерации
 подтверждает подлинность подписи
 военного атташе при Посольстве Судана в РФ
 генерал-майор А. А. Мухоморов
 Консул Н. В. Молотко
 № 12
 19 апреля 2011 года



13-21072 (E)

1

Translated from Russian

The Consular Section of the Embassy of the Republic of Belarus in the Russian Federation certifies the authenticity of the signature of Major General Isa Idris Babiker, military attaché of the Embassy of the Republic of the Sudan in the Russian Federation.

(Signed) S. N. Bobov

Consul

30 November 2010

No. 43

(Stamp) Consular Section 1

Embassy of the Republic of Belarus in the Russian Federation

EMBASSY OF THE REPUBLIC
OF SUDAN
MILITARY ATTACHE OFFICE
RUSSIA - Moscow
TEL . 2437785 , FAX . 2431914



سفارة جمهورية السودان
مكتب الملقح العسكري
روسيا - موسكو

تلفون / فاكس / ٢٤٣٧٧٨٥ / ٢٤٣١٩١٤

No.: *ESM/BA/82/CS*
Date: *10/11/2013*

الرقم.....
التاريخ.....

Letter of Guarantee

Government of the Republic of the Sudan guarantees, that the property under Contract № between the Military-Industrial Corporation of the Republic of the Sudan and "BelTechExport" Company (Republic of Belarus) is delivered exclusively to the legal Government of the Republic of the Sudan and will be used for the purposes, not contradicting to the resolutions of UN Security Council.

Military attaché
Embassy of the Republic of the Sudan
Big General Engineer
Eassa Idris Babiker

أرقام الطائرات من طراز Su-25 الموردة من جمهورية بيلاروس إلى جمهورية السودان

The numbers of the aircrafts Su-25 supplied by the Republic of Belarus to the Republic of Sudan

№	Manufactory number	Registration / tail number
1	25508110022	201
2	25508110018	202
3	25508109088	203
4	25508108040	204
5	25508109082	205
6	25508109065	206
7	25508109066	207
8	25508109067	208
9	25508109068	210
10	25508109069	211
11	25508109070	212
12	25508109073	214
13	38220108084	215
14	38220113549	216
15	38220110198	217

المرفق الثالث

قائمة المجالات التي غطاها الفريق بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان خلال الولاية الحالية

بموجب القانون الإنساني الدولي، ركز الفريق على الانتهاكات التالية:

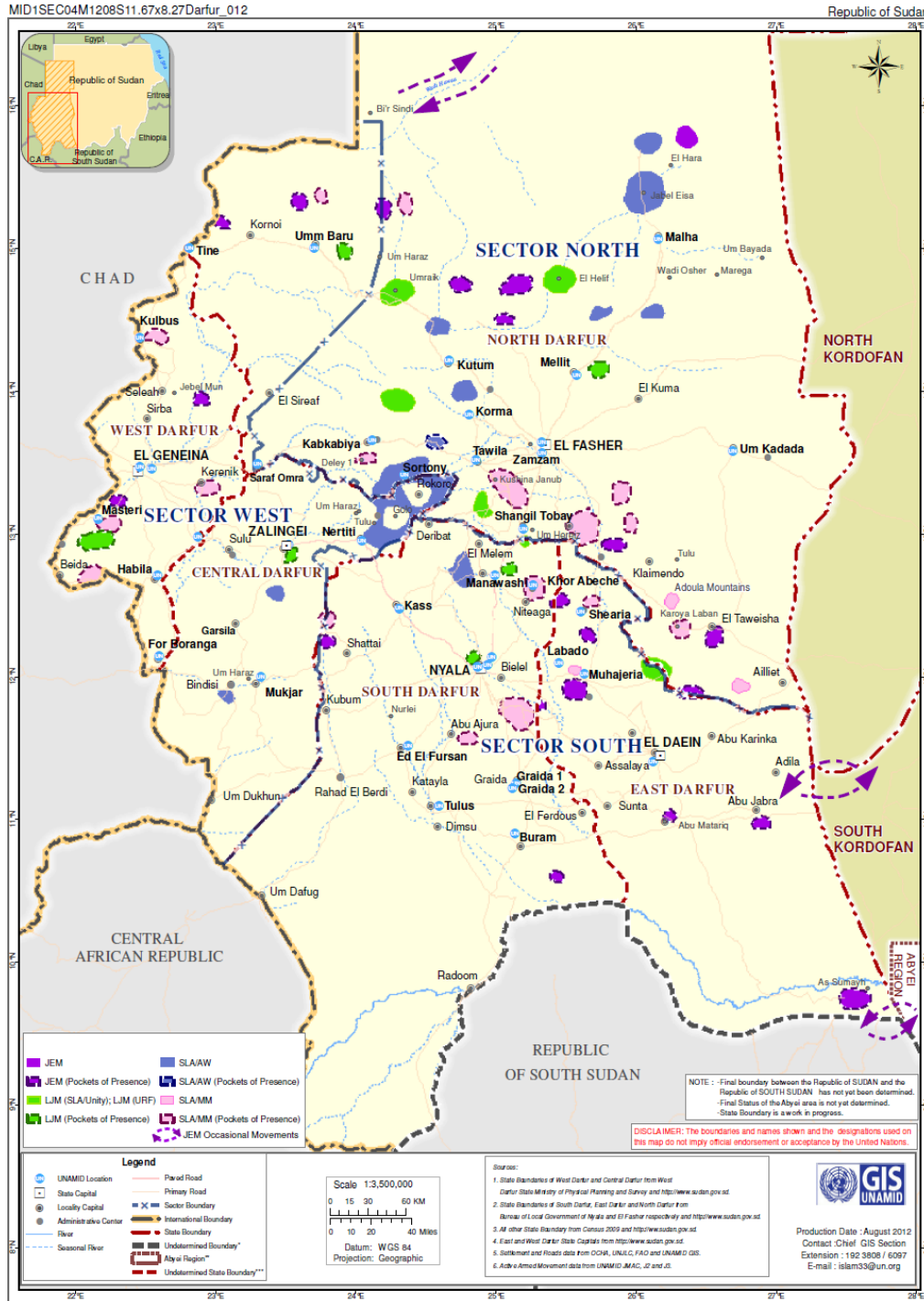
- (أ) الهجمات على المدنيين أو التي تؤثر في المدنيين بشكل عشوائي؛
- (ب) عدم حماية المدنيين؛
- (ج) القيود المفروضة على إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني ومضايقتهم؛
- (د) الهجمات على أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني؛
- (هـ) تجنيد الأطفال الجنود؛

وفي مجال حقوق الإنسان، وفي ضوء الحالة الراهنة في دارفور، ركز الفريق بشكل أساسي على الحقوق التالية:

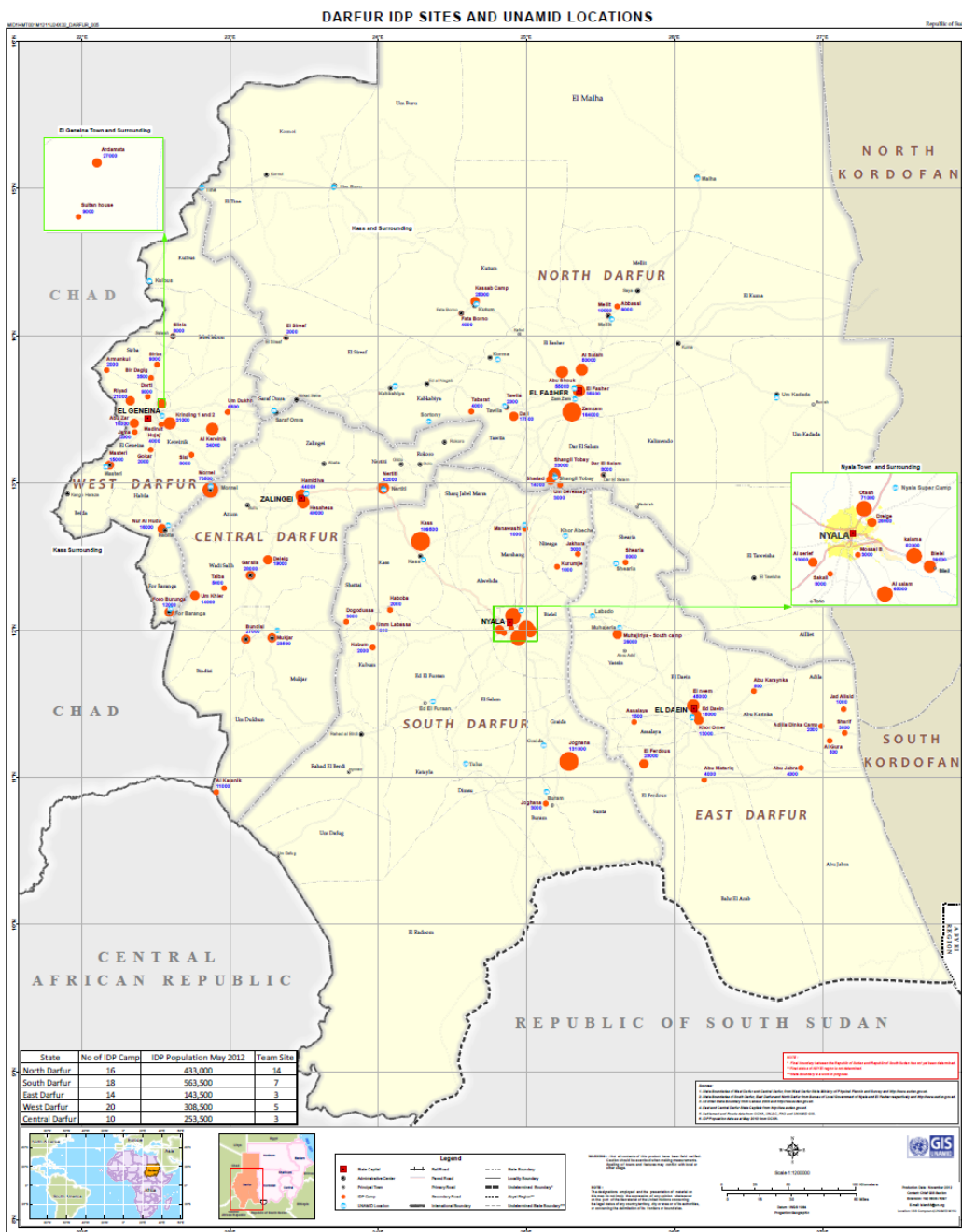
- (أ) الحق في الحياة؛
- (ب) الحق في التحرر من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛
- (ج) الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (د) حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سبل انتصاف فعالة.

المرفق الرابع

موقع الجماعات والائتلافات المسلحة في دارفور، العملية المختلطة
للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، آب/أغسطس ٢٠١٢



مواقع النازحين والعملية المختلطة في دارفور



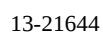
المرفق السادس

إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان

حكومة السودان طرف في عدد من المعاهدات الدولية والإقليمية التي تلزم الدول بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولم تصدق حكومة السودان حتى الآن على صكوك أخرى ذات أهمية كبرى، من قبيل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحتى وإن كان السودان لم يصدق على اتفاقية مناهضة التعذيب، فإن القانون العرفي الدولي يفرض حظر مطلق على التعذيب لا يمكن لأي دولة أن تغض الطرف عنه. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان السودان من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المشاركة في إعلان كمبالا بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، اعتمد عدد من الإجراءات من بينها، حملة تدعو إلى عدم التسامح إطلاقاً إزاء جرائم العنف الجنسي والجنساني العنف القائم على نوع الجنس والإفلات من العقاب كان السودان قد أطلقها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ويضمن دستور السودان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ويسمح بأن تجب المعاهدات الدولية القوانين الوطنية عند وجود تعارض. ومن بين المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهذا التقرير، صدق السودان على ما يلي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وبالإضافة إلى هذه الصكوك الملزمة قانوناً، هناك عدد من المعايير غير المتصلة بالمعاهدات يتوسع في تفسير الالتزامات التي تنطوي عليها المعاهدات المذكورة أعلاه. وبعض أهم هذه المعايير هو التالي: المبادئ المتعلقة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، وقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين.

صورة لجواز سفر آدم يعقوب شريف فضل وختم السفر



المرفق الثامن

بيان صادر عن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ينعي وفاة آدم يعقوب شريف المعروف أيضا باسم "بمينو"

11/8/12

حركة تحرير السودان بقيادة ميناوي / تنمي المناضل آدم يعقوب شريف | slm-sudan



حركة تحرير السودان بقيادة ميناوي / تنمي المناضل آدم يعقوب شريف

7 يونيو، 2012 • طباعة

 70 people like this.

بسم الله الرحمن الرحيم

والله أعلم بغيته من الخوف والجوع وتقصير من الأمل والألمس والتضارعات وتغير الصابرين، الذين إذا استجبتهم مسيئة قلوا إذا لله وإله راجعون، لولا عظيم صناعات من ربههم ورحمة ولولا عظمهم

صدق الله العظيم .

بقرب راضية بفضاء الله وقدره وبلغ الحزن والأسى تنمي أسرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة القائد ميناوي وفاة الأخ الراحل المناضل آدم يعقوب شريف (بمينو) والذي ولقته المنية بعد علة لم تمهله طويلا. كان المرحوم أحد الأبطال الذين تزرعوا أنفسهم لهذه القضية وقدم للكثير من سبل ذلك . كان قائدا لمنطقة أبو حمزة العسكرية ثم قائدا لمنطقة شغل طوباوي وكان أحد القادة الحريين حارب

بمناخه للخلق وحب الرفاق له وهوشيق الاستقامة أحمد يعقوب شريف أمين الحوار والبناء السياسي بالحركة. نسأل المولى عز وجل أن يتقبله قبولاً حسناً بواسع رحمة ويسكنه مسكنه وجنته ويجعله مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا ، ونسأل الله أن يجمع آله وذريه وكل الأهل داخل وخارج الوطن حسن العزاء والصبر والسلوان .

إذا لله وإله راجعون.

الامانة الاجتماعية

حركة تحرير السودان

07/06/2012 م

 70 people like this.

القائمة الرئيسية

- الأخبار
- بيانات
- مقالات
- مواقع أخرى
- فيديو
- معرض الصور
- شهداء الحركة

المرفق التاسع

موجز الرسائل الموجهة من فريق الخبراء في عام ٢٠١٢ في إطار الولاية الحالية

التاريخ	المرسل إليه	الموضوع
٢٧ نيسان/أبريل	السودان	زيارة ومساعدة في الحصول على تأشيرة دخول
٩ أيار/مايو	الممثلة الخاصة للأمين العام - بعثة زيارة الأمم المتحدة في جنوب السودان	زيارة
٩ أيار/مايو	جنوب السودان	زيارة
١٤ أيار/مايو	إدارة عمليات حفظ السلام	التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
١١ أيار/مايو	رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١	مساعدة في الحصول على تأشيرة دخول
١٤ أيار/مايو	جنوب السودان	زيارة
١٤ أيار/مايو	أوغندا	زيارة
١٤ أيار/مايو	قطر	زيارة
١٤ أيار/مايو	إثيوبيا	زيارة
١٤ أيار/مايو	الاتحاد الأفريقي	اجتماع مع مجلس السلام والأمن
١٥ أيار/مايو	تشاد	زيارة
١٥ أيار/مايو	جمهورية أفريقيا الوسطى	زيارة
١٥ أيار/مايو	المملكة المتحدة	زيارة
١٧ أيار/مايو	جنوب السودان	زيارة
١٧ أيار/مايو	أوغندا	زيارة
٢٩ أيار/مايو	إندونيسيا	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	كينيا	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	عمان	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	جنوب أفريقيا	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	تايلند	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	اليمن	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	إريتريا	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	إثيوبيا	تقرير التنفيذ الوطني
٢٩ أيار/مايو	الهند	تقرير التنفيذ الوطني
٣٠ أيار/مايو	جمهورية أفريقيا الوسطى	تقرير التنفيذ الوطني
٣٠ أيار/مايو	جيبوتي	تقرير التنفيذ الوطني

التاريخ	المرسل إليه	الموضوع
٣٠ أيار/مايو	ليبيا	تقرير التنفيذ الوطني
٣٠ أيار/مايو	إيران	تقرير التنفيذ الوطني
٣١ أيار/مايو	مصر	استفسار بشأن حظر السفر
٤ حزيران/يونيه	روسيا	استفسار بشأن بيانات الطيران
٦ حزيران/يونيه	تشاد	زيارة
٦ حزيران/يونيه	جمهورية أفريقيا الوسطى	زيارة
٧ حزيران/يونيه	السودان	طلب معلومات
١٢ حزيران/يونيه	مصرف أفريقيا "Bank of Africa" - أوغندا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٢ حزيران/يونيه	مصرف بارودا "Baroda" - أوغندا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٢ حزيران/يونيه	مصرف باركليز "Barclays" - أوغندا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٢ حزيران/يونيه	مصرف كرين "Crane" - أوغندا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٢ حزيران/يونيه	مصرف إكويتي "Equity Bank" - أوغندا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	كازاخستان	استفسار بشأن بيانات الطيران
١٣ حزيران/يونيه	المصرف التجاري الإثيوبي - جنوب السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	مصرف إكويتي "Equity Bank" - جنوب السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	بنك آيفوري "Ivory Bank" - جنوب السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	المصرف التجاري الكيني - جنوب السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	مصرف النيل التجاري - جنوب السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	مصرف أبي "ABAY BANK" - إثيوبيا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	مصرف أواش الدولي "AWASH" - إثيوبيا "INTERNATIONAL BANK"	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٣ حزيران/يونيه	المصرف التجاري الإثيوبي - إثيوبيا	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٧ حزيران/يونيه	البنك السوداني الفرنسي	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٧ حزيران/يونيه	البنك الزراعي السوداني	استفسار بشأن تجميد الأصول

التاريخ	المرسل إليه	الموضوع
٢٧ حزيران/يونيه	بنك الخرطوم - السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٧ حزيران/يونيه	بنك الإمارات والسودان - السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٧ حزيران/يونيه	بنك آيفوري "Ivory Bank" - السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٧ حزيران/يونيه	البنك الإسلامي السوداني - السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٧ حزيران/يونيه	بنك أم درمان الوطني - السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
٥ تموز/يوليه	السودان	اجتماعات وطلب تأشيرة دخول
٦ تموز/يوليه	السودان	تأشيرة دخول
٦ تموز/يوليه	البنك الأهلي - قطر	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	البنك التجاري القطري	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	بنك الدوحة - قطر	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	بنك المشرق - قطر	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	مصرف قطر الإسلامي	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	بنك قطر الوطني	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	بنك أبو ظبي التجاري - الإمارات العربية المتحدة	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	بنك أبو ظبي الإسلامي - الإمارات العربية المتحدة	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ تموز/يوليه	بنك أبو ظبي الوطني - الإمارات العربية المتحدة	استفسار بشأن تجميد الأصول
١١ تموز/يوليه	تشاد	استفسار بشأن حظر السفر
١٢ تموز/يوليه	أوغندا	استفسار بشأن حظر السفر
١٢ تموز/يوليه	جنوب السودان	استفسار بشأن حظر السفر
٢٠ تموز/يوليه	كازاخستان	استفسار بشأن بيانات الطيران
٢٠ تموز/يوليه	مصر	استفسار بشأن حظر السفر
٢٤ تموز/يوليه	الإمارات العربية المتحدة	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٤ تموز/يوليه	أوغندا	زيارة
٢٦ تموز/يوليه	السودان	تأشيرة دخول
٣١ تموز/يوليه	الرئيس	تقرير مؤقت
٨ آب/أغسطس	فرنسا	اجتماعات
١٥ آب/أغسطس	الإمارات العربية المتحدة	استفسار بشأن حظر السفر
١٦ آب/أغسطس	الرئيس	زيارة إلى الدول الأعضاء

التاريخ	المرسل إليه	الموضوع
٢٨ آب/أغسطس	الإمارات العربية المتحدة	زيارة
٢٨ آب/أغسطس	الرئيس	حادث
٤ أيلول/سبتمبر	إثيوبيا	تأشيرات دخول
٦ أيلول/سبتمبر	قطر	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٧ أيلول/سبتمبر	إثيوبيا	استفسار بشأن تجميد الأصول
٦ أيلول/سبتمبر	أوغندا	استفسار بشأن تجميد الأصول
١٤ أيلول/سبتمبر	مصر	استفسار بشأن حظر السفر
٢٠ أيلول/سبتمبر	بيلاروس	استفسار بشأن الأسلحة
٢٠ أيلول/سبتمبر	إثيوبيا	تأشيرة دخول
٢١ أيلول/سبتمبر	السودان	تأشيرة دخول
٢٥ أيلول/سبتمبر	جنوب السودان	استفسار بشأن تجميد الأصول
٢٥ أيلول/سبتمبر	جنوب السودان	استفسار بشأن حظر السفر
١١ تشرين الأول/أكتوبر	جمهورية أفريقيا الوسطى	زيارة
١١ تشرين الأول/أكتوبر	تشاد	زيارة
١١ تشرين الأول/أكتوبر	الرئيس	حادث
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر	الإمارات العربية المتحدة	زيارة
٢ تشرين الثاني/نوفمبر	السودان	تأشيرة دخول
٢ تشرين الثاني/نوفمبر	بيلاروس	استفسار بشأن بيانات الطيران
٢ تشرين الثاني/نوفمبر	الإمارات العربية المتحدة	زيارة
٥ تشرين الثاني/نوفمبر	قطر	زيارة
٩ تشرين الثاني/نوفمبر	السودان	تأشيرة دخول
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر	الإمارات العربية المتحدة	زيارة
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر	تشاد	زيارة
٤ كانون الأول/ديسمبر	الرئيس	حادث
٤ كانون الأول/ديسمبر	الممثلة الخاصة للأمين العام - بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	زيارة
١٧ كانون الأول/ديسمبر	الرئيس	إمكانية وصول أعضاء الفريق